جامعة عمار ثليجي – الأغواط –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتعزيز مكانة الجزائر في إفريقيا:

معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 نموذجًا

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:
عبد الرزاق بن صحراوي

إشراف الأستاذ:
أ.د. عبد الغفور محمد بوصيلة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ.د. بغداد قرزو	أستاذ تعليم عالي	جامعة عمار ثليجي بالأغواط	رئيسًا
أ.د. عبد الغفور محمد بوصيلة	أستاذ تعليم عالي	جامعة عمار ثليجي بالأغواط	مشرفًا ومقررًا
د. خالد صولي	أستاذ تعليم عالي	جامعة عمار ثليجي بالأغواط	مناقشًا

السنة الجامعية: 2025 – 2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. نحمد الله عز وجل الذي أنار دربنا بالعلم، وأعاننا بفضله وكرمه على إتمام هذا الجهد المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف

أ.د. عبد الغفور محمد بوصيلة

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة وإرشاداته السديدة،

فكان لنصائحه الأثر البالغ في إثراء هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية،

فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نود أن نُعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا لكافة الأساتذة الكرام بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة عمار ثليجي الاغواط كل باسمه وجميل وسمه؛ الذين نهلنا من معارفهم وخبراتهم طيلة مسارنا الدراسي.

سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى.

الإهداء

إلى أرواح من عبدوا لنا طريق العلم بالدماء، وبنوا لنا صرح الوطن بالكفاح، إلى روح الشهيد، جدي الحاج **بشير بن صحراوي**، الذي غرس في وجداني أسمى معاني التضحية والفداء من أجل رفعة هذا الوطن .إلى روح المجاهد والمحنك السياسي، جدي الحاج **أحمد قميم**، الذي كان مشواره النضالي والمهني نبراساً يضيء دربي؛ من ضابط سياسي إبان الثورة التحريرية، إلى رجل دولة مخلص تقلد أمانة التسيير والتوجيه.

إلى مقام البركة والنفحات، الخليفة العام للطريقة التيجانية في العالم، سيدي **علي بالعرابي التجاني**، تقديرا لمقامه الروحي العالي.

الى السيدة: **فتيحة العيدي**، التي لها كل الفضل في مشواري الدراسي.

إلى الجبل الأشم الذي أستند إليه، وعزوتي في هذه الحياة.. تاج رأسي ووالدي الحاج **محمد بن صحراوي**. إلى نبع الحنان ودعوة الرضا التي ترافقني في كل خطوة.. والدتي وقرة عيني. إلى السكينة والملاذ، رفيقة دربي وزوجتي، وإلى أبنائي ثمرة فؤادي وأمل مستقبلي.

إلى عضدي القوي وسندي الدائم في هذه الحياة.. أخي **عبد الحق**. إلى زهرات العائلة ومصدر بهجتها.. شقيقاتي الفضليات، حفظهن الله ورعاهن.

إلى زملاء الدفعة المتميزين الذين شاطروني شغف البحث ومقاعد الدراسة. إلى أسرتي الطلابية النابضة بالنشاط والإبداع الأكاديمي، وكل الزملاء في **نادي نون للعلوم السياسية**. وإلى كل أصدقائي الأوفياء، داخل الوطن وخارجه.

أُهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة الى تقييم فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية لتعزيز التموقع الجيواقتصادي في افريقيا، متخذة من معرض التجارة الافريقية البينية IATF 2025 نموذجا تطبيقيا. وتبحث في كيفية توظيف المنصات والادوات المؤسساتية واللوجستية لتحقيق الاندماج القاري ضمن متطلبات منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية .AfCFTA بالاعتماد على المنهج الوصفي الكمي ودراسة الحالة، اظهرت النتائج ان استضافة المعرض شكلت منعطفا مكن الجزائر من إبرام عقود تجارية بلغت 11.4 مليار دولار، مدعومة بتوظيف القوة الناعمة عبر الدبلوماسية التنموية .ALDEC وتخلص المذكرة الى ان استدامة هذا التموقع تتطلب ردم فجوة التنفيذ بتسريع الاندماج المالي عبر نظام PAPSS واستكمال الربط اللوجستي، للانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد العبور والانتاج.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، التموقع الجيواقتصادي، معرض التجارة الافريقية البينيةIATF ، منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA ، اقتصاد العبور والانتاج، القوة الناعمة.

Abstract

This study evaluates Algerian economic diplomacy in enhancing African geoeconomic positioning, using the Intra-African Trade Fair IATF 2025 as a model. It explores how multilateral platforms, institutional, and logistical tools drive integration within the African Continental Free Trade Area AfCFTA. Using quantitative descriptive and case study methods, results show that hosting the fair yielded a record 11.4 billion dollars in commercial contracts, bolstered by soft power through ALDEC developmental diplomacy. The thesis concludes that sustaining these gains requires bridging the execution gap via the Pan-African Payment and Settlement System PAPSS and completing logistical corridors, paving the way for Algeria's transition from a rentier model to a Transit and Production Economy.

Keywords*: Economic Diplomacy, Geoeconomic Positioning, Intra-African Trade Fair IATF, African Continental Free Trade Area AfCFTA, Transit and Production Economy, Soft Power.*

.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات I

قائمة الجداول، الخرائط والأشكال I

قائمة المصطلحات II

قائمة المختصرات: III

المقدمة VI

الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا... - 17 -

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها في السياسة الخارجية الجزائرية ..... - 18 -

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها التاريخي في السياق الجزائري ..... - 18 -

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الرئيسية ..... - 24 -

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ..... - 28 -

المبحث الثاني: أهداف التوجه الاستراتيجي للجزائر في ظل منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA ..... - 30 -

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للانخراط في منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA..... - 30 -

المطلب الثاني: التوافق مع الرؤية الوطنية الجزائرية..... - 33 -

الفصل الثاني: الميكانزمات المؤسساتية واللوجستية لتعزيز التصدير والربط القاري ..... - 36 -

المبحث الأول: الهندسة المؤسساتية والمالية المرافقة لدعم التصدير ..... - 38 -

المطلب الأول: مسار إعادة الهيكلة المؤسساتية..... - 38 -

المطلب الثاني: المهام والاختصاصات الميدانية الجديدة للهيئات..... - 40 -

المطلب الثالث: الآليات المالية والمصرفية المستحدثة لدعم التصدير..... - 42 -

المبحث الثاني: دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC كذراع للدبلوماسية التنموية ..... - 44 -

المطلب الأول: الإطار التأسيسي وأهداف مبادرة المليار دولار ..... - 44 -

المطلب الثاني: المشاريع الميدانية والنتائج الاولية..... - 46 -

المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة والربط بمنطقةAfCFTA ..... - 49 -

المبحث الثالث: البنية التحتية اللوجستية كشرايين للتبادل القاري ..... - 51 -

المطلب الأول: الممرات البرية والطاقوية الاستراتيجية..... - 52 -

المطلب الثاني: البنية التحتية التجارية والنقل المدمج..... - 56 -

الفصل الثالث: معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 كنموذج تطبيقي..... - 60 -

المبحث الأول: القيمة الاقتصادية لنتائج معرض IATF 2025 ..... - 62 -
المطلب الأول: نظرة عامة على المعرض ونتائجه ..... - 63 -
المطلب الثاني: المرجعية الكمية ونتائج معرض IATF2025 ..... - 65 -
المطلب الثالث: التحليل القطاعي والجغرافي للصفقات الجزائرية ..... - 73 -
المطلب الرابع: القياس الجيواقتصادي لمخرجات المعرض ..... - 81 -

المبحث الثاني: تأثير المعرض على صورة الجزائر كمنصة إقليمية للاستثمار والابتكار..... - 85 -
المطلب الأول: بناء الصورة الاستثمارية للجزائر في إفريقيا ..... - 85 -
المطلب الثاني: صندوق تمويل الشركات الناشئة الإفريقية ..... - 87 -
المطلب الثالث: الآثار الإعلامية والدبلوماسية لـ IATF 2025..... - 91 -

المبحث الثالث: التحديات الجيوسياسية والاقتصادية وآفاق استدامة المكاسب المحققة في 2025-2026 - 94 -
المطلب الأول: التحديات الجيوسياسية المحيطة بمسار الاستدامة..... - 94 -
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية الهيكلية..... - 98 -
المطلب الثالث: استشراف مسارات الاستدامة وخارطة الطريق(2026-2030) ..... - 104 -

الخاتمة..... - 112 -

قائمة المصادر والمراجع..... - 131 -

قائمة الجداول، الخرائط والأشكال

1. فهرس الجداول

جدول 1 المراحل الكبرى لتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: ..... - 24 -
جدول 2 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية (الوحدة: مليون دولار أمريكي) ..... - 66 -
جدول 3 حساب مؤشر التجارة المحتملة بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء (بآلاف الدولارات) ..... - 66 -
جدول 4 إحصائيات شاملة لمعرض IATF 2025 ..... - 68 -
جدول 5 المقارنة بين طبعات IATF (2018–2025) ..... - 70 -
جدول 6 قيمة الصفقات الجزائرية النهائية في طبعات IATF عبر الأعوام (2018–2025) ..... - 73 -
جدول 7 التوزيع القطاعي للصفقات الجزائرية النهائية في IATF 2025 ..... - 74 -
جدول 8 التوزيع الجغرافي التقديري لصفقات الجزائر في IATF 2025 ..... - 76 -
جدول 9: تصنيف الصفقات الجزائرية في IATF 2025 حسب طبيعتها القانونية ..... - 79 -
جدول 10السيناريوهات الاستشرافية للصادرات الجزائرية غير النفطية (2025–2030) ..... - 84 -

2. فهرس الخرائط

خريطة 1 خريطة الطريق العابر للصحراء (TAH2) ..... - 53 -
خريطة 2 خريطة مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء(TSGP) ..... - 54 -
خريطة 3 السكة الحديدية وهران – غار جبيلات ..... - 56 -

3. فهرس الاشكال

الشكل 1 الآثار المتوقعة لتطبيق AfCFTA على التجارة الإفريقية البينية ..... - 31 -
الشكل 2 تطور مؤشرات طبعات IATF عبر الأعوام (2018–2025) ..... - 72 -
الشكل 3 التوزيع القطاعي للصفقات الجزائرية النهائية IATF 2025 ..... - 75 -
الشكل 4 توقعات الصادرات الجزائرية غير النفطية 2025–2030 بثلاثة سيناريوهات ..... - 84 -
الشكل 5 تحليل SWOT للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ما بعد IATF 2025 ..... - 104 -
الشكل 6 سيناريوهات التحول الجيواقتصادي ونماذج النمو (2026–2030) ..... - 108 -

قائمة المصطلحات

المصطلح	أصلها	معناها أو سياق استخدامها في البحث
الدبلوماسية	Diplomacy (إنجليزية/فرنسية) أصلها يوناني	فن إدارة العلاقات الدولية والتفاوض
الإستراتيجية	Strategy (إنجليزية/فرنسية) أصلها يوناني	خطة شاملة طويلة الأمد لتحقيق أهداف كبرى
الإمبيريقية	Empiricism (إنجليزية) أصلها يوناني	المنهج التجريبي القائم على الملاحظة والقياس والأرقام.
النيوكولونيالية	Neocolonialism (إنجليزية/فرنسية)	الاستعمار الجديد غير المباشر (الهيمنة الاقتصادية والتجارية).
المركنتالية	Mercantilism (إنجليزية/فرنسية)	المذهب الاقتصادي التجاري القائم على تكديس الثروات وتقييد الواردات.
البراغماتية	Pragmatism (إنجليزية) أصلها يوناني	المذهب النفعي الواقعي القائم على تحقيق المصالح الملموسة بعيداً عن العواطف.
الليبرالية	Liberalism (إنجليزية/فرنسية)	مذهب الحرية الفردية والاقتصادية
الجيواقتصادية	Geoeconomics (إنجليزية)	دراسة التأثير المتبادل بين الجغرافيا والاقتصاد والسياسة (الواقعية الجيواقتصادية).
الجيوسياسية	Geopolitics (إنجليزية)	تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية للدولة وعلاقاتها الدولية.
الأيديولوجية	Ideology (إنجليزية/فرنسية)	النسق الفكري والعقائدي الذي يوجه سياسات وقرارات الدولة.
البيروقراطية	Bureaucracy (إنجليزية/فرنسية)	نظام الإدارة المكتبية (تُذكر عادة في سياق تعقيد الإجراءات الإدارية التي تعيق التصدير).
اللوجستية	Logistics (إنجليزية/فرنسية)	فن وعلم إدارة تدفق البضائع والموارد (وظفت في النقل والخدمات اللوجستية نحو إفريقيا).
الميكانيزمات	Mechanisms (إنجليزية/فرنسية)	الآليات أو العمليات التنفيذية (مثل ميكانيزمات منطقة التجارة الحرة الإفريقية).
الديناميكية	Dynamics (إنجليزية/فرنسية)	الحركية والنشاط والتفاعل المستمر (مثل ديناميكية التبادل التجاري).
التكنولوجيا	Technology (إنجليزية) أصلها	التقنية والتطبيق العملي للمعرفة (وظفت في التكنولوجيا المالية FinTech أو نقل التكنولوجيا).

	يوناني	
الراديكالية	Radicalism (إنجليزية/فرنسية)	الجذرية أو التطرف في التغيير (تُستخدم أحياناً لوصف التحولات العميقة أو السياسات الصارمة).
البراكسيس	Praxis (إنجليزية) أصلها يوناني	الممارسة العملية والتطبيق الميداني للنظريات (في مقابل التنظير المجرد).

قائمة المختصرات:

أولاً: باللغة العربية

الرمز	المصطلح كاملاً
م.ت.ع	**المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي**
و.أ.ج	**وكالة الأنباء الجزائرية**
و.ت.خ	**وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات**
هـ.ج.ص	**الهيئة الجزائرية للصادرات**
م.ت.ق	**مرسوم تنفيذي رقم**
م.ر	**مرسوم رئاسي**

ثانياً: المختصرات باللغة الأجنبية

الرمز	التسمية الكاملة باللغة الأجنبية	المقابل العربي
AfCFTA	African Continental Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
IATF	Intra-African Trade Fair	معرض التجارة الإفريقية البينية
ALDEC	Agence Algérienne de la Coopération Internationale pour la Solidarité et le Développement	الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية
ALGEX	Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (محلولة)
AGEX	Algerian Agency for Export Promotion	الهيئة الجزائرية للصادرات (الهيكل الجديد)

الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	Algerian Agency for Investment Promotion	**AAPI**
الاتحاد الإفريقي	African Union / Union Africaine	**AU / UA**
مفوضية الاتحاد الإفريقي	African Union Commission	**AUC**
البنك الدولي	World Bank	**WB**
صندوق النقد الدولي	International Monetary Fund	**IMF**
منظمة الهجرة الدولية	International Organization for Migration	**IOM**
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization	**WTO**
المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	Economic Community of West African States	**ECOWAS**
المنصة الجزائرية للمجلات العلمية	Algerian Scientific Journals Platform	**ASJP**
مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني	Centre de Recherche sur l'Information Scientifique et Technique	**CERIST**
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي	Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique	**DGRSDT**
نظام المدفوعات والتسوية الإفريقي	Pan-African Payment and Settlement System	**PAPSS**
أنبوب الغاز العابر للصحراء	Trans-Saharan Gas Pipeline	**TSGP**
العائد على الاستثمار	Return on Investment	**ROI**
تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات	Strengths, Weaknesses, Opportunities, Threats	**SWOT**
الاستثمار الأجنبي المباشر	Foreign Direct Investment	**FDI**
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	Small and Medium Enterprises	**SMEs**
تعاملات من شركة إلى شركة (أعمال لأعمال)	Business to Business	**B2B**
تعاملات من شركة إلى حكومة (أعمال لحكومات)	Business to Government	**B2G**
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	Conseil National Economique, Social et Environnemental	**CNESE**
تحالف دول الساحل	Alliance of Sahel States (Alliance des États du Sahel)	**AES**
برنامج شبكة إفريقيا الإبداعية	Creative Africa Nexus	**CANEX**
الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة	Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie	**CACI**

الوكالة الكورية لترقية التجارة والاستثمار	Korea Trade-Investment Promotion Agency	**KOTRA**
أهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals	**SDGs**
طريق افريقيا العابر	Trans African Highway	**TAH**
الحواجز التقنية غير الجمركية	Technical Barriers to Trade	**TBT**
وكالات ترقية الصادرات / اتفاقيات الشراكة الاقتصادية	Export Promotion Agencies / Economic Partnership Agreements	**EPAs**
الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations	**CAGEX**
البنك الجزائري السنغالي	Algerian Bank of Senegal	**ABS**
بنك الاتحاد الجزائري (بموريتانيا) / الاتحاد الإفريقي للإذاعات	Algerian Union Bank / African Union of Broadcasting	**AUB**
لجنة الاتصال الدولية للطريق العابر للصحراء	Comité de Liaison de la Route Transsaharienne	**CLRT**
البنك الإفريقي للتنمية	African Development Bank	**AfDB**
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة	United Nations Economic Commission for Africa	**UNECA**
الصندوق الخاص لترقية الصادرات	Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations	**FSPE**
المعرض الدولي للفلاحة	Salon International de l'Agriculture	**SIPSA**
الصالون الدولي للصناعة الصيدلانية	Salon International de la Pharmacie en Algérie	**SIPHAL**
الصالون الدولي للأشغال العمومية	Salon International des Travaux Publics	**SITP**
المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة	African Startup Conference	**ASC**
إحصاءات التجارة العالمية	World Integrated Trade Solution	**WITS**
المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك	Centre National de l'Informatique et des Statistiques	**CNIS**
وكالة الأنباء الإثيوبية	Ethiopian News Agency	**ENA**
الشراكة بين القطاعين العام والخاص	Public-Private Partnership	**PPP**
مؤشرات قياس الأداء	Key Performance Indicators	**KPIs**
قانون النمو والفرص في إفريقيا (مبادرة أمريكية)	African Growth and Opportunity Act	**AGOA**

المقدمة

تمهيد

يشهد النظام الدولي تحولات بنيوية عميقة أعادت صياغة مفاهيم القوة، فتراجعت المقاربات التقليدية السياسية والعسكرية لصالح مقاربات جيواقتصادية براغماتية باتت فيها الدبلوماسية الاقتصادية الأداة الأنجع لإدارة العلاقات الدولية. في هذا السياق، برزت القارة الافريقية كفضاء تنافس استراتيجي محتدم، خاصة مع الانطلاق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTAالتي أسست لواقع اندماجي جديد يعيد رسم خرائط الثروة وبناء سلاسل قيمة إقليمية متكاملة.[1]

وفي هذا السياق الإقليمي والدولي شديد التعقيد، أدرك صناع القرار في الجزائر حتمية التكيف مع هذه التحولات، فشهدت السياسة الخارجية تحولا تأسيسيا جوهريا تمثل في الانفكاك من الاقتصاد الريعي والدبلوماسية الكلاسيكية نحو عقيدة جيواقتصادية تضع العمق الإفريقي في صلب الأمن القومي الاقتصادي. هذا التوجه لم يعد التزاما سياسيا تضامنيا فحسب، بل ترجم ميدانيا عبر إصلاحات مؤسساتية وتشريعية ولوجستية رامية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات. لقد تطلب هذا التحول إرساء بنية مؤسساتية جديدة ومقاربة براغماتية تعتمد على آليات الدبلوماسية الاقتصادية بأبعادها التمويلية والتجارية والناعمة.

وقد شكل احتضان الجزائر العاصمة لفعاليات الطبعة الرابعة لمعرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 في الفترة الممتدة بين (04-10 سبتمبر 2025)، محطة مفصلية واختبارا حقيقيا لنجاعة هذه الدبلوماسية الاقتصادية المحدثة. وهو الحدث الذي نظم بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الافريقي، والبنك الافريقي للتصدير والاستيراد Afreximbank، وأمانة

1 سهيلة مصطفى، "التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية"، *مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية* 5، عدد 1 (2022): ص. 160.

منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية،[1] فهذا الحدث القاري الضخم لم يكن مجرد تظاهرة عرض بروتوكولية، بل مثل منصة انطلاق تطبيقية مكنت الجزائر من تحويل نفوذها السياسي التاريخي إلى مكاسب استثمارية وتجارية فعلية، مؤكدة بذلك سعيها لتكريس وتعزيز مكانتها كقطب إقليمي محوري يقود قاطرة التكامل الاقتصادي في إفريقيا.

أولاً: أهمية الدراسة

تستمد أهمية هذه الدراسة من ثلاثة أبعاد هيكلية تتدرج من الفضاء المعرفي إلى الواقع العملي، وصولا إلى المواكبة الزمنية.

على الصعيد العلمي النظري، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية الجزائرية والعربية في حقل الدبلوماسية الاقتصادية، متجاوزة القراءات الكلاسيكية، عبر تبني إطار نظري مركب. كما تعزز حضور الحالة الجزائرية في خارطة الدراسات الإفريقية بعمق تحليلي يواكب توجهاتها الجيواقتصادية الحديثة ضمن مسار الاندماج القاري.

على الصعيد العملي والتطبيقي، توفر الدراسة اطارا تقييميا واداة قياسية لنجاعة الإصلاحات المؤسساتية المستحدثة. وبذلك، تضع بين يدي صناع القرار مؤشرا عمليا لمتابعة تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقييم العائد الاستثماري للجهد الدبلوماسي في الأسواق الافريقية.

على صعيد الراهنية والمواكبة، تعالج الدراسة حدثا استراتيجيا بالغ الراهنية؛ فمعرض التجارة الافريقية البينية IATF 2025 لم تنقض على فعالياته سوى فترة زمنية وجيزة. وهو ما يمنح هذه المذكرة قيمة توثيقية وتحليلية استباقية، تسبق التراكم الأكاديمي المعتاد، وترصد

1 African Union, "IATF2025 Opens in Algiers with Leaders Calling for Acceleration of Intra-African Trade and Deeper Economic Integration," Press Release, September 4, 2025, p. 1.

التحولات الجيواقتصادية للجزائر في ذروة تبلورها الميداني.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل آليات التحول الجيواقتصادي في السياسة الخارجية الجزائرية نحو إفريقيا، عبر مسار منهجي متدرج يرمي إلى تحقيق الغايات الأكاديمية والتطبيقية التالية:

أولا: تأصيل التحول المفاهيمي والنظري في العقيدة الدبلوماسية: الوقوف على مسار تطور الدبلوماسية الجزائرية ورصد خلفيات انتقالها من الأطر السياسية والأمنية التقليدية إلى هندسة جيواقتصادية براغماتية تدعم التنمية المستدامة والاندماج القاري،[1]

ثانيا: تقييم كفاءة الآليات المؤسساتية واللوجستية المستحدثة: تشريح فعالية الإصلاحات التشريعية والهيكلية الأخيرة (إعادة ضبط الصلاحيات الوزارية، تأسيس الهيئة الجزائرية للصادرات، الشباك الموحد الرقمي، المناطق الحرة) ومدى قدرتها على تسهيل نفاذ السلع نحو العمق الإفريقي ضمنAfCFTA.[2]

ثالثا: القياس الكمي لعوائد معرض التجارة الإفريقية البينيةIATF 2025 : إجراء قراءة علمية دقيقة لحجم الصفقات والعقود المبرمة، وتقييم أثر العائد الاستثماري (ROI) على الميزان التجاري، وقياس انعكاسات الحدث في تحسين صورة الجزائر كمنصة إقليمية جاذبة للاستثمار والابتكار الرقمي. وتبني نظام الدفع الإفريقيPAPSS

رابعا: تشخيص معوقات الاندماج وصياغة رؤية استشرافية: رصد وتصنيف التحديات الراهنة والمستقبلية (2025–2026) التي تهدد استدامة هذه المكاسب، لاسيما العوائق

1 Iratni, "African Continental Free Trade Area," p. 204.
2 سهيلة مصطفى، مرجع سابق، ص 160.

المالية والنقدية المرتبطة بالتبعية للعملات الصعبة كبديل حمائي، إلى جانب التوترات الأمنية في منطقة الساحل والمنافسة الدولية، وصولاً إلى تقديم مقترحات واستشرافات علمية تدعم ديمومة التموقع الاستراتيجي الجزائري.

ثالثاً: الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية

تتبلور إشكالية الدراسة في رصد مدى تطابق الطموح الجيواقتصادي للجزائر مع المخرجات الميدانية القابلة للقياس. ويُشكل معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 النموذج التطبيقي الأمثل لاختبار نجاعة هذا التحول الدبلوماسي، وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤل المحوري الآتي:

كيف وظفت الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية، عبر نموذج معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 والآليات المؤسساتية المرافقة له، لتعزيز تموقعها الاستراتيجي وتحقيق الاندماج الاقتصادي في إفريقيا؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية الى ثلاثة تساؤلات فرعية تشكل في مجموعها الخارطة التحليلية للدراسة:

ما هي مرتكزات العقيدة الجيواقتصادية للجزائر تجاه القارة الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA؟

ما دور الهياكل الجديدة (الهيئة الجزائرية لترقية الصادرات، ووكالة ALDEC) في استدامة التوجه الجيواقتصادي الجزائري نحو إفريقيا؟

إلى أي مدى ساهم معرض IATF 2025 في ترجمة استراتيجية صنع في الجزائر إلى واقع تجاري ملموس وقابل للقياس؟

رابعاً: الفرضيات البحثية

تصاغ الفرضيات البحثية بوصفها إجابات مؤقتة مبناة منهجيا وقابلة للاختبار الإمبيريقي، وتوجه مسار البحث نحو المتغيرات الجوهرية.[1]

الفرضية الرئيسية: كلما فعّلت الجزائر أدوات دبلوماسيتها الاقتصادية وعظّمت من عوائد مشاركتها في المحافل التجارية القارية كمعرض IATF 2025، وعزّزت من كفاءة آلياتها المؤسساتية التنفيذية، زادت قدرتها على تحسين تموقعها الجيواقتصادي وتحقيق الاندماج التجاري مع الأسواق الإفريقية الواعدة.

الفرضية الفرعية الأولى: يُفضي الانخراط الاستراتيجي الجزائري في منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA وما يتبعه من إصلاحات مؤسساتية إلى انعكاسات إيجابية قابلة للقياس على معدلات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتوسيع حضور المنتج الجزائري في الأسواق القارية.

الفرضية الفرعية الثانية: تسهم إعادة الهيكلة المؤسساتية لآليات دعم التصدير ممثلة في الهيئة الجزائرية للصادرات، وتطوير شبكات الربط اللوجستي القاري ممثلة في الطريق العابر للصحراء وسكة حديد الشمال–الجنوب، في استدامة المكاسب الاقتصادية المحققة وتحويلها من ظاهرة معرضية ظرفية إلى اندماج تجاري مستدام.

خامساً: حدود الدراسة

تنضبط هذه الدراسة بحدود منهجية محددة تضبط نطاقها وتعين موضوعها بدقة.

أولاً: الحدود الزمانية

2019–2026: اذ يمثل تولي الرئيس عبد المجيد تبون الحكم ديسمبر 2019 وإعلانه

1 محمد عبد الغفور بوصيلة، "منهجية إعداد مذكرة جامعية"، (جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر)، 2021، ص 16.

عن توجه دبلوماسي واقتصادي جديد، المنطلق الطبيعي للتحليل. أما عام 2026 فيشكل الأفق الزمني الأدنى الذي تتجلى فيه أولى مآلات ومخرجات السياسات المدروسة، لا سيما في ضوء نتائج IATF 2025 المباشرة والتي تمثل المحور التطبيقي الرئيسي لهذه المذكرة.

ثانياً: الحدود المكانية

تنصبّ الدراسة في مجالها الجغرافي على ثلاث نطاقات متداخلة: النطاق الأول هو الجزائر بوصفها الفاعل الرئيسي المدروس. النطاق الثاني هو القارة الإفريقية بمجملها بوصفها الفضاء الاستراتيجي المستهدف، مع تركيز خاص على منطقة الساحل الكبير ودول إفريقيا جنوب الصحراء لكونها الأسواق الأكثر واعدية. النطاق الثالث هو منظومةAfCFTA بوصفها الإطار المؤسسي الحاكم للتفاعلات الاقتصادية القارية.

ثالثاً: الحدود الموضوعية

تقتصر الدراسة موضوعياً على بُعد الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية الجزائرية، دون التوسع في أبعادها الأمنية العسكرية أو الدبلوماسية الثقافية إلا بقدر ما يخدم الفهم المتكامل للظاهرة المدروسة. كما تتركز الدراسة على ثلاث أدوات دبلوماسية اقتصادية محورية: منظومة ترقية التصدير، وآليات التمويل التنموي عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC، والبنية التحتية اللوجستية القارية، متخذة من معرض IATF 2025 نموذجا تطبيقيا محوريا

سادساً: دوافع اختيار الموضوع

أ- الاسباب الموضوعية

تتعدد الاسباب الموضوعية الداعية إلى اختيار هذا الموضوع دراسة أكاديمية رصينة. اذ يشكل استضافة الجزائر لـ IATF 2025 لأول مرة في تاريخها فرصة بحثية نادرة لا تتكرر،

إذ تتيح للباحث رصد التحول الجيواقتصادي الجزائري في تطبيقه المباشر ولحظته الاحتكاكية الأولى مع الاختبار الميداني الحقيقي. كما يستجيب هذا الموضوع لنقص أكاديمي حقيقي في المكتبة الجزائرية؛ إذ لا تزال الدراسات المعمقة حول الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار AfCFTA شحيحة، لا سيما تلك التي تزاوج بين التحليل السياسي والقياس الكمي للمخرجات الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن الراهنية الزمنية للموضوع تمنح الدراسة قيمة مرجعية توثيقية فريدة في مجال الدراسات الإفريقية المقارنة.

ب- الدوافع الذاتية

على الصعيد الذاتي، الرغبة في التخصص في مجال الدبلوماسية الاقتصادية بوصفه من أكثر الحقول المعرفية ديناميكية وواعدية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويرتبط الاهتمام بهذا الموضوع بقناعة راسخة بأن مستقبل الجزائر الاقتصادي مرتبط ارتباطا وجوديا بالاندماج القاري الإفريقي. اذ تمثل منطقة التجارة الحرة الإفريقية الأفق الأكثر واقعية وواعدية لتصريف فائض الإنتاج الجزائري في ظروف تنافسية عادلة، وهو ما يجعل دراسة آليات توظيف الدبلوماسية الاقتصادية لاختراق هذا الفضاء مسألة ذات أبعاد وطنية تتجاوز الاهتمام الأكاديمي المجرد.

سابعاً: المناهج المستخدمة

اقتضت طبيعة الموضوع وتشعب محاوره توظيف منظومة منهجية متكاملة يتصدرها منهج رئيسي تدعمه مناهج مساعدة متخصصة.

المنهج الرئيسي: الوصفي الكمي

يشكل المنهج الوصفي الكمي الإطار المنهجي الحاكم للدراسة. يعنى هذا المنهج بوصف

الظاهرة وصفا دقيقا وقياس متغيراتها وتحليل بياناتها الإحصائية قياسا وتفسيرا.[1] وظف هذا المنهج في تحليل مؤشرات التجارة البينية الإفريقية وإحصاءات الصادرات الجزائرية وأرقام معرض IATF 2025، مع الحرص على تجاوز التوصيف السطحي نحو قراءة ما وراء الرقم من دلالات سياسية واستراتيجية.

المناهج المساعدة

وظف منهج دراسة الحالة في التعامل مع IATF 2025 كنموذج تطبيقي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، إذ يتيح هذا المنهج من خلال ادواته كتحليل المضمون وتحليل البيانات الكمية لجمع وتحليل البيانات فهما معمقا لظاهرة محددة ضمن سياقها الأصيل دون ادعاء تعميمات مطلقة. استدعي المنهج التاريخي في تتبع مسار تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال لاستيعاب الجذور البنيوية للتحولات الراهنة. أعمل المنهج القانوني في تحليل النصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية والتنفيذية المؤسسة للهياكل الجديدة كـ ALDEC والهيئة الجزائرية للصادرات. اعتمد المنهج المقارن في مقارنة أداء الجزائر الدبلوماسي الاقتصادي بتجارب دول مماثلة، وفي مقارنة نتائج طبعات IATF السابقة لاستخلاص أنماط الأداء.

ثامناً: النظريات والمقاربات الموظفة

تستند الدراسة إلى منظومة من المقتربات النظرية المتكاملة التي يُعظّم توظيفها الجماعي القدرةَ التفسيرية للتحليل.

توظف النظرية الواقعية لتفسير سعي الجزائر إلى تعزيز نفوذها الإقليمي عبر الأدوات الاقتصادية بوصفه استجابة عقلانية لمنطق الفوضى الدولية وتنافس الدول على المصالح

1 محمد عبد الغفور بوصيلة، مرجع سابق، ص 37.

ومناطق النفوذ. وتفيد النظرية الليبرالية الجديدة في قراءة دور المؤسسات متعددة الأطراف كمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقيةAfCFTA في تهيئة بيئة مستقرة للتبادل الاقتصادي تخفف من احتمالات النزاعات وتحفز على التعاون.[1] وتقدم النظرية البنائية أدوات تحليلية لفهم كيفية بناء الجزائر لهويتها القارية الجديدة عبر الخطاب الدبلوماسي والسلوك التضامني الإنساني، واستثمار ذلك في إرساء صورة ذهنية إيجابية لدى الشركاء الأفارقة. تستحضر نظرية الدور لتحديد الدور المحوري الذي تطمح الجزائر إلى احتلاله في المنظومة الإفريقية بوصفها دولة منصة وجسر يربط بين القارة الافريقية والقارة الاوروبية ومحورا للاندماج الاقتصادي. توفر مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي اطارا ملائما لتحليل التشابك بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للتجارة الخارجية الجزائرية ولتفسير منطق توجيه الاستثمارات التنموية نحو مناطق بعينها لتأمين المصالح القومية.[2]

تاسعاً: مصطلحات الدراسة

تعرف المصطلحات الجوهرية للدراسة تعريفا إجرائيا دقيقا يحدد المعنى المعتمد في ثنايا هذا العمل.

الدبلوماسية الاقتصادية: تعرف بأنها توظيف الأدوات الدبلوماسية والسياسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية في بيئة تنافسية دولية، وجذب الاستثمارات، وفتح الأسواق الخارجية، وإدارة ملفات التجارة والتمويل الدولي لخدمة المصلحة الوطنية. تُميّز الدراسة في توظيف هذا المفهوم بين مستوييه التقليدي (التفاوض الثنائي) والمستحدث (البعد

1 Wigell, M., Scholvin, S., and Aaltola, M. (eds.). Geo-Economics and Power Politics in the 21st Century. London and New York: Routledge, 2018. P.04

2 Ramdani, Fahmi, Emas Masruroh, and Dadang Yudhistira. Terminologi Diplomasi Modern. Jazirah: Jurnal Peradaban dan Kebudayaan, Vol. 5, No. 1, June 2024, p. 60.

الجيواقتصادي متعدد الأطراف).

التجارة البينية (Intra-trade): حركة البيع والشراء وتبادل السلع التي تتم حصرا بين دول تنتمي لنفس التكتل أو النطاق الجغرافي مثل التجارة بين الدول الإفريقية، وتهدف إلى تقوية اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على الاستيراد من قارات أخرى.

الجيواقتصاد (Geoeconomics): يُقصد به الاقتراب التحليلي الذي ينظر إلى الوسائل الاقتصادية كتجارة والاستثمار والمساعدات بوصفها أدوات لممارسة القوة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، مستعيرا المنطق من الجيوسياسة ولكن بأدوات اقتصادية.[1]

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةAfCFTA: اتفاقية دولية أُبرمت في كيغالي عام 2018 وبدأ تنفيذها عام 2021، تهدف إلى إنشاء سوق موحدة تضم 55 دولة إفريقية بإلغاء تدريجي للرسوم الجمركية على 90% من السلع وتذليل الحواجز غير الجمركية.[2]

التكامل الاقتصادي: عملية اندماج اقتصادي متدرجة بين دول القارة الإفريقية عبر إزالة الحواجز التجارية وإنشاء سوق موحدة، تهدف إلى بناء سلاسل قيمة إقليمية متكاملة وزيادة التبادل التجاري البيني وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء في إطار AfCFTA

معرض التجارة الإفريقية البينية IATF: منصة تجارية واستثمارية تعقد كل سنتين وتُنظّمها Afreximbank بشراكة مع الاتحاد الإفريقي وسكرتاريا AfCFTA، تهدف إلى تسهيل التبادل التجاري والاستثماري بين الدول الإفريقية ومع الشركاء خارج القارة.

الدولة المنصة (Platform State): مفهوم يشير إلى الدولة التي تحول موقعها

---

1 Scholvin, Sören, and Mikael Wigell. Power Politics by Economic Means: Geo-economics as an Analytical Approach and Foreign Policy Practice. *Comparative Strategy*, Vol. 37, No. 2, 2018, p. 74.

2 African Union, AfCFTA Agreement (Kigali, Rwanda: 2018)

الجغرافي وبنيتها التحتية إلى منصة لوجستية وتجارية تستفيد منها الدول المحيطة وتنشأ عنها قيمة اقتصادية مضافة مستدامة.

القوة الناعمة (Soft power): قدرة الدولة على التأثير في سلوك وتفضيلات الدول الإفريقية الأخرى وجذبها عبر وسائل الإقناع، الثقافة، القيم، والدعم التنموي (كصندوق تمويل الشركات الناشئة) بعيداً عن الإكراه المادي.

الاقتصاد الريعي (Rentier Economy): نمط اقتصادي يعتمد بشكل شبه كلي على المداخيل المتأتية من تصدير مورد طبيعي وحيد (المحروقات في حالة الجزائر)، وهو ما تسعى الدبلوماسية الاقتصادية لتجاوزه عبر التنويع.

الذكاء الاقتصادي (Economic Intelligence): منظومة جمع وتحليل وحماية المعلومات الاستراتيجية المتعلقة بالأسواق الإفريقية والمنافسين، والتي توظفها الدولة والشركات لتوجيه قراراتها التصديرية والاستثمارية.

دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy): آلية دبلوماسية تعتمد على اللقاءات المباشرة والتفاوض وجهاً لوجه بين قادة ورؤساء الدول (كما حدث في IATF 2025) لحسم الملفات الاقتصادية المعقدة وتسريع الاتفاقيات.

الاعتماد المتبادل (Interdependence): حالة من التشابك والارتباط المصلحي المتبادل بين دولتين أو أكثر، بحيث تصبح التنمية والأمن في دولة ما كالجزائر متأثرة ومؤثرة في دول الجوار كدول الساحل الإفريقي.

عاشراً: أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة)

تستدعي الدراسة استعراضاً نقدياً للأدبيات الأكاديمية ذات الصلة لتحديد المساهمة الإضافية لهذا العمل في المنظومة المعرفية القائمة.

أولاً: الدراسات العربية والجزائرية

أسهمت الدراسة التي أعدّتها معيزي ليندة تحت عنوان "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية: المحددات والتوجهات والتحديات"، المنشورة في مجلة السياسة العالمية (2024)، في رصد المتغيرات المحددة للتوجه الجزائري نحو إفريقيا من زاوية أمنية–دبلوماسية، غير أن الدراسة لم تُعالج بالعمق الكافي البُعد المؤسساتي التنفيذي المتعلق بالهيئات الجديدة كـ ALDEC والهيئة الجزائرية للصادرات التي تُشكّل ركيزة رئيسية في هذه المذكرة. أعدت دريدي وهدى دراسةً موثوقة حول "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية في ظل AfCFTA (مجلة المعيار، 2022)، تُقدّم قراءةً كميةً ثمينةً لتدفقات التجارة الجزائرية الإفريقية، وتُمثّل أحد المصادر الكمية الرئيسية لهذه المذكرة، وإن ظلت محدودة في معالجة نموذج IATF 2025 الذي لم يكن قد انعقد حين كتابتها. تتناول دراسة بودريوة أمينة "تحليل وتقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا" (مجلة جديد الاقتصاد، 2023) جانباً مهماً من الموضوع بنهج وصفي تحليلي، غير أنها تسبق صدور المراسيم الكبرى لعام 2025 المتعلقة بإنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات، وهو ما يُفتح مجالاً لمساهمة هذه المذكرة في استكمال الصورة. استحضرت دراسة عينوش أسامة (2021) أبعاد ALDEC بشكل معمّق ضمن مجلة الباحث الأكاديمي، وتُشكّل مرجعاً تحليلياً أساسياً لمبحث الوكالة في هذه المذكرة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

يقدم كتاب Meradsi وKebout الصادر في Brazilian Journal of Business (2024) أكثر الدراسات الأجنبية تقاربا من موضوع هذه المذكرة من حيث تركيزه على AfCFTA كفرصة للجزائر، مع اعتماده منهجية كمية صارمة في تحليل التدفقات التجارية. يرسي العمل المرجعي لـ Scholvin and Wigell (FIIA، 2018) الإطار النظري

الجيواقتصادي الذي تستند إليه المذكرة في تأطير السلوك الاستراتيجي الجزائري. أما Bayne and Woolcock فيُوفّران من خلال كتابهما "الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة" الأرضية المفاهيمية الأكاديمية الأشمل لفهم الدبلوماسية الاقتصادية كحقل معرفي متخصص.

خلاصة الفجوة البحثية: تتميز هذه المذكرة عن الدراسات السابقة في أربعة أوجه: أولا، توظيف نموذج IATF 2025 كمختبر تطبيقي حي لاختبار الفرضيات النظرية. ثانيا، دمج التحليل النظري الجيواقتصادي مع التقييم المؤسساتي للإصلاحات الجزائرية الأخيرة بما فيها مراسيم سبتمبر 2025 المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية. ثالثا، المعالجة الكمية والاحصاء الدقيق لأرقام IATF 2025 ضمن إطار تحليلي مقارن. رابعا، الراهنية الزمنية التي تتيح التحليل في لحظة ما بعد الحدث مباشرة.

الحادي عشر: صعوبات الدراسة

اعترضت مسار هذه الدراسة جملة من الصعوبات المنهجية والميدانية التي أُخذت بعين الاعتبار في تقييم حدود النتائج وموثوقية الاستنتاجات.

ومن أبرز هذه الصعوبات، الطابع الراهن والحديث لنموذج الدراسة، اذ ان قرب تاريخ انعقاد معرض IATF 2025 (سبتمبر 2025) يعني ان الادبيات الاكاديمية المحكمة المتعلقة به لا تزال في طور التكون، مما استلزم الاعتماد في جزء مهم من التوثيق على التقارير الرسمية للمنظمين والتغطيات الإعلامية المتخصصة. وبالنظر الى الأهمية الاستراتيجية للحدث، برز تحدي منهجي تمثل في السيل الهائل والتحديثات المتسارعة للمعطيات المرافقة للمعرض وما بعده، مما استوجب صرامة بالغة في الفرز والتمحيص لتثبيت البيانات القابلة للقياس، وتجنب التغطيات السطحية او غير المكتملة.

كما شكل شح البيانات الإحصائية المفصلة والنهائية حول طبيعة الصفقات الجزائرية

المبرمة والقطاعات الفعلية الدقيقة التي تنتمي اليها، قيدا على عمق التحليل الكمي القطاعي.

كما واجهت الدراسة صعوبات حالت دون التفعيل الأمثل لأدوات البحث؛ فمن جهة، تعذر توزيع الاستبيانات لغياب أي قاعدة بيانات رسمية أو معلومات اتصال تخص المتعاملين المشاركين في معرض IATF 2025، ومن جهة أخرى، حالت التحفظات الإدارية المتعلقة بالبيانات الاستراتيجية دون إجراء مقابلات معمقة مع مسؤولي الهيئات المستحدثة كوكالة ALDEC والهيئة الجزائرية للصادرات.

ضف إلى ذلك أن تقييم الأثر الفعلي للمراسيم التشريعية الجديدة، لا سيما المراسيم الصادرة في سبتمبر 2025، كالمرسوم 25-234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات، والمرسوم 25-235 المتضمن حل ALGEX ونقل صلاحياتها، يظل متحفظاً لعدم مرور وقت كافٍ لرصد مخرجاتها الميدانية بشكل قطعي. كما أن المعطيات المتعلقة بالوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC لا تزال محدودة نظراً لغياب تقارير تقييمية دورية ومستقلة وشاملة لأدائها.

وقد واجهة الدراسة كذلك عقبات تقنية تمثلت في التذبذب التقني لبعض المنصات والمواقع المؤسساتية الرسمية، وعدم تحديثها مما استدعى البحث عن مصادر بديلة للتأكد من المعلومات والبيانات

الثاني عشر: المصادر الأولية والثانوية

استندت الدراسة في بناء منظومتها المعرفية إلى مصادر أولية وثانوية متنوعة. تشمل المصادر الأولية: النصوص التشريعية والمراسيم الرئاسية والتنفيذية الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، والبيانات الرسمية لـ Afreximbank المتعلقة بـ IATF 2025، وخطاب الرئيس تبون في القمة الإفريقية 2023، وتقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري. وتضم المصادر الثانوية: الكتب الأكاديمية

المتخصصة، والمقالات المحكمة في المجلات الجزائرية المفهرسة في منصة ASJP/CERIST، والدراسات الأجنبية المنشورة في دوريات محكمة، وتقارير المؤسسات الدولية كالبنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي والاتحاد الإفريقي.

الثالث عشر: تقسيم الدراسة

توزعت الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية تتصاعد في مستوى التجريد من النظري الى التطبيقي:

تناول الفصل الأول المفاهيم والأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا، وتوزع بين وتوزع بين مبحثين: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها في السياسة الخارجية الجزائرية، وأهداف التوجه الجيواقتصادي الجزائري في ظل AfCFTA.

كشف الفصل الثاني عن الميكانزمات المؤسساتية واللوجستية لتعزيز التصدير والربط القاري، من خلال مباحث ثلاثة: الهندسة المؤسساتية والمالية المرافقة لدعم التصدير، ودور ALDEC كذراع للدبلوماسية التنموية، والبنية التحتية اللوجستية كشرايين التبادل القاري.

تم تخصيص الفصل الثالث لمعرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 كنموذج تطبيقي، وتوزع بين: القيمة الاقتصادية لنتائج المعرض وتحليل الصفقات، وتأثير المعرض على صورة الجزائر كمنصة إقليمية للاستثمار والابتكار، والتحديات الجيوسياسية والاقتصادية وآفاق استدامة المكاسب المحققة.

تتوّج الدراسة بخاتمة تستجمع الاستنتاجات وتقدم توصيات سياسية مبنية على التحليل، تسهم في تعزيز فعالية الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتحويل مكاسب IATF 2025 إلى مسار اندماج قاري مستدام.

الفصل الأول: المفاهيم والأسس النظرية للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه إفريقيا

تمهيد

لا تكتسب السلوكيات الاستراتيجية للدول معناها الحقيقي الا عند اسقاطها على اطر علمية مفسرة.[1] يهدف هذا الفصل الى بناء ارضية معرفية متينة تشرح تحول العقيدة الدبلوماسية للجزائر نحو البراغماتية الجيواقتصادية، وتوظيفها لأدوات القوة الناعمة لأحداث اختراق مستدام في عمقها الافريقي. كما يسعى لتفكيك الاهداف الاستراتيجية لهذا التوجه في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية، باعتبارها الحاضنة الاساسية لانتقال الاقتصاد الوطني من هشاشة الريع الى ريادة اقتصاد العبور.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها في السياسة الخارجية الجزائرية

يؤسس هذا المبحث للمداخل المفاهيمية الحاكمة للدراسة من خلال تفكيك مصطلح الدبلوماسية الاقتصادية ورصد مسار تطورها في العقيدة الاستراتيجية الجزائرية. كما يهدف الى استعراض الادوات العملية والمنصات الجيواقتصادية التي توظفها الدولة كقوة ناعمة لتعزيز نفوذها وتأمين مصالحها الحيوية في الفضاء الافريقي.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها التاريخي في السياق الجزائري

نستعرض في هذا المطلب مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وتطورها التاريخي محليا، لتحديد منطلقات التحول الاستراتيجي الراهن.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية

يقتضي التأسيس النظري للدراسة الإحاطة الشاملة بالدبلوماسية الاقتصادية، فالمفهوم لم

1 محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المقاربات، والأدوات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2020)، ص 22.

يبرز بصيغته المعاصرة دفعة واحدة، بل تطور نتيجة تحولات هيكلية في بنية النظام الدولي. فبعدما كانت الدبلوماسية التقليدية تركز لعقود طويلة على الأمن العسكري والتحالفات السياسية، بدأ العامل الاقتصادي يفرض نفسه تدريجيا مع ظهور المذهب التجاري المركنتالي غير أن التحول الجوهري حدث مع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة العولمة، حيث تراجعت التهديدات العسكرية التقليدية لصالح التنافس الجيواقتصادي، وأصبحت المؤشرات التجارية والقدرة على جذب الاستثمارات هي المعيار الحقيقي لقياس مكانة الدول.[1] هذا التطور حتم على المؤسسات الدبلوماسية إعادة هيكلة عقيدتها لتنتقل من "دبلوماسية المكاتب السياسية" إلى "دبلوماسية الأسواق"، وتصبح الأداة الأولى لخدمة الاقتصاد الوطني في الخارج.

لغويا: تتكون العبارة من شقين؛ كلمة "دبلوماسية" المشتقة من الأصل الإغريقي (Diploma) وتعني الوثيقة الرسمية التي تمنح حاملها امتيازات لتمثيل جهة ما والتفاوض باسمها. أما كلمة "اقتصاد" فتعود في أصلها العربي إلى الفعل (قصد) والذي يعني التوسط وإدارة الموارد بحكمة. وبذلك، يعني المفهوم لغويا: إدارة وتمثيل المصالح والموارد بحكمة عبر قنوات رسمية.

أما اصطلاحي: تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها عملية صنع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الخارجية عبر توظيف الأدوات والقدرات السياسية للدولة لتحقيق غايات تجارية، أو العكس، بتسخير القنوات الدبلوماسية لخدمة المصالح الاقتصادية الوطنية في الخارج كترويج الصادرات وفتح الأسواق.[2]

التعريف الإجرائي الخاص بالدراسة: تتحدد الدبلوماسية الاقتصادية إجرائيا في هذا البحث

1 علي صادق أبو هيف، الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، وقواعدها (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2007)، ص 54.

2 Hamza Meradsi and Abderrazak Kabbout, "The African Continental Free Trade Area as a Promising Opportunity for the Algerian Economy," *Brazilian Journal of Business* 6, no. 4 (2024): 112.

بأنها التوظيف الاستراتيجي والمباشر للأذرع التمويلية والميكانزمات المؤسساتية والمنصات المعرضية للجزائر بهدف تحقيق اختراق تجاري مستدام في الأسواق الإفريقية لتحقيق تموقع إقليمي ريادي واستراتيجي، متخذة من معرض التجارة البينية الإفريقية IATF 2025 نموذجا تطبيقيا.

ومن الضروري هنا التمييز بين المصطلحات المشابهة؛ حيث تعرف التجارة البينية بأنها التدفقات التجارية التي تتم حصرا داخل تكتل إقليمي محدد بين الدول الأعضاء بهدف تقليل التبعية وبناء سلاسل قيمة إقليمية، بينما يشير التبادل التجاري إلى المفهوم الشامل لحركة الصادرات والواردات بين الدول على الساحة الدولية دون اشتراط التقارب الجغرافي.[1]

يحظى البعد الاقتصادي في العلاقات الخارجية باهتمام بالغ في المنظور الإسلامي، حيث لم يفصل الإسلام بين المعاملات التجارية والقيم الأخلاقية والدعوية. تتأسس الدبلوماسية الاقتصادية في الإسلام على مبادئ العدل، الوفاء بالعقود، وتبادل المنافع دون استغلال أو احتكار.[2] وتاريخيا، لعب التجار المسلمون دورا محوريا كدبلوماسيين غير رسميين، حيث كان لهم الفضل الأكبر في نسج التحالفات السلمية ونشر الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء عبر القوة الناعمة المتمثلة في الصدق والأمانة التجارية.[3] هذا الامتداد يثبت أن الدبلوماسية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية ليست مجرد وسيلة للهيمنة المادية، بل هي أداة حضارية للتعارف البشري والاندماج السلمي، وهو الرصيد التاريخي الذي تعتمد عليه الجزائر اليوم لبناء جسور الثقة الاقتصادية في عمقها الإفريقي.

---

1 Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, *The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations* (London: London School of Economics, 2013), 24.

2 محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 55.

3 عبد الرحمن الميداني، الحضارة الإسلامية وأسسها في التجارة والدبلوماسية (دمشق: دار القلم، 2003)، ص 114.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتحقيق الأهداف الوطنية

تتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية مجرد التعريف النظري لتشكل أداة وظيفية حاسمة في السياسة الخارجية للدول. من الناحية الإجرائية، يعرفها نيكولاس باين وستيفن وولكوك بأنها عملية صنع وتنفيذ السياسة الاقتصادية الخارجية من خلال التفاوض حول ملفات التجارة والاستثمار والتمويل، والمشاركة في المؤسسات متعددة الأطراف.[1] أما جان–فرانسوا بيورو فيرى أنها توظيف للسلطة السياسية لتحقيق مكاسب اقتصادية في سياق تنافسي دولي، مما يبرز البعد الاستراتيجي لهذا التوظيف كركيزة أساسية للأمن القومي.[2]

تستند هذه الأداة في جوهرها إلى منطق ثلاثي الأبعاد: أولا، التفاوض في الملفات الاقتصادية الدولية لاستخراج مكاسب قصوى. ثانيا، توظيف الأدوات الاقتصادية كالتجارة والاستثمارات لتحقيق أهداف استراتيجية. ثالثا، إدارة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بما يخدم مصالح الدولة ويقلص هشاشتها. ويلتقي هذا المنطق مع مقاربة الجيواقتصاد التي أسس لها إدوارد لوتواك، حيث تحل الوسائل التجارية والاستثمارية محل القوة العسكرية في إدارة التنافس وبسط النفوذ.[3]

ولترجمة هذه الأهداف ميدانيا، تبرز مقاربة (3Ms) كإطار عملي لتنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية، والتي ترتكز على ثلاثة محاور: المال عبر توجيه التمويلات والاستثمارات الاستراتيجية، التنقل من خلال تطوير البنية التحتية واللوجستية، والأسواق عبر فتح منافذ

1 باين ووولكوك، المرجع السابق، ص 24.

2 Jean-François Bureau, *La diplomatie économique* (Paris: Fondation pour l'innovation politique, 2009), 41.

3 Edward Luttwak, *From Geopolitics to Geo-Economics: The Decline of Military Power and the Rise of Commercial Weapons* (New York: Columbia University Press, 1990), 22.

تجارية جديدة.[1] وهي المقاربة التي تتقاطع بشكل دقيق مع آليات التوجه الجزائري الحديث لتوسيع حصتها في الأسواق الإفريقية.

تميز الأدبيات بين ثلاثة مستويات تمارس من خلالها هذه الأداة: المستوى الثنائي عبر الاتفاقيات والشراكات المباشرة، المستوى الإقليمي من خلال التكتلات كمناطق التجارة الحرة، والمستوى متعدد الأطراف داخل المنظمات والمنصات الدولية.[2] وفي الحالة الجزائرية، تتشابك هذه المستويات، حيث تنتقل الدولة من الشراكات الثنائية المباشرة مع دول الجوار، إلى الانخراط الإقليمي النشط في منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA، وصولا إلى التموضع المتعدد الأطراف في الفعاليات والمنصات القارية الكبرى كمعرض التجارة البينية.

ويتجلى الفارق المنهجي بين الدبلوماسية الاقتصادية والأشكال الدبلوماسية الأخرى في طبيعة الأدوات المستخدمة؛ فبينما تعتمد الدبلوماسية الكلاسيكية على الإقناع السياسي، تجند الدبلوماسية الاقتصادية رافعات المنفعة المادية المشتركة. وتتكامل هذه الأداة بشكل وثيق مع الدبلوماسية العامة التي تدير القوة الناعمة، حيث يؤكد جوزيف ناي أن كسب القلوب والعقول عبر الجاذبية والقيم يمهد الطريق لنجاح الاختراق الاقتصادي ويمنحه طابعا مستداما.[3]

الفرع الثالث: مراحل تطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال (1962) إلى عهد الرئيس تبون

تفصح الأنثروبولوجيا التاريخية للدبلوماسية الجزائرية عن مسار تطوري متعرج مر بثلاث

1 Stephen Woolcock, *Theoretical Approaches to Economic Diplomacy* (Oxford: Oxford University Press, 2021), 67.

2 شلبي، المرجع السابق، ص 88.

3 جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي (الرياض: العبيكان للنشر، 2007)، ص 15.

مراحل كبرى متمايزة، كل منها تعكس منطق الحقبة وإكراهاتها البنيوية.

المرحلة الأولى: الأيديولوجيا والتضامن الثوري (1962-1988)

هيمنت على هذه المرحلة عقيدة التحرر الوطني والتضامن مع شعوب الجنوب، وقد شكلت خطاب النظام الدولي الجديد وانتزاع السيادة على الموارد الطبيعية المحور الرئيسي للدبلوماسية الجزائرية في هذه الحقبة. تميزت هذه المرحلة بالاعتماد شبه الكلي على عائدات المحروقات التي مثلت أكثر من 90% من إيرادات التصدير، مما أتاح للدولة هامشا واسعا من المناورة والاستقلالية في خياراتها الخارجية. غير أن اقتصاد المحروقات ذاته أرسى تبعية هيكلية جعلت الدبلوماسية الاقتصادية بمعناها الحديث ضعيفة التأثير، إذ لم تكن ثمة قاعدة إنتاجية متنوعة تستحق الترويج والدفاع عنها في الأسواق الخارجية.[1]

المرحلة الثانية: التحولات الليبرالية وأزمة التكيف (1988-2019)

فتحت صدمة انهيار أسعار النفط عام 1986 وأحداث أكتوبر 1988 جرحا عميقا في النموذج الريعي الجزائري. شهدت هذه الحقبة محاولات متعثرة للإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، تخللها عقد دام من الإرهاب ألقى بظلاله الثقيلة على مسار الانفتاح الاقتصادي. على صعيد الدبلوماسية الاقتصادية، لجأت الجزائر إلى توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005، وانضمت إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، غير أن النتائج ظلت محدودة بسبب ضعف القاعدة التصديرية ومحدودية التنويع الصناعي.[2]

المرحلة الثالثة: البراغماتية الجيواقتصادية(2019-2026)

1 هشام سفيان صلواتشي، مصطفى حبشي، ومسعود حبشي، "استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد 2، عدد 1 (2020): ص 150.

2 رابح خوني، "تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مجلة الباحث، عدد 8 (2010): ص 45.

تمثل هذه المرحلة التي يحللها هذا البحث قطيعة نوعية جذرية مع النماذج السابقة. بعد وصول الرئيس عبد المجيد تبون إلى الحكم في ديسمبر 2019، ارتسمت ملامح عقيدة جديدة تقوم على ثلاث ركائز: أولا، انتزاع السيادة الاقتصادية كفعل سيادي يوازي السيادة السياسية. ثانيا، جعل القارة الإفريقية الأفق الاستراتيجي الرئيسي لتصريف الفائض الإنتاجي الوطني. ثالثا، ربط الأمن القومي بالاندماج الاقتصادي القاري عبر آليات مؤسساتية متجددة.[1]

يوضح الجدول التالي المراحل الكبرى لتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

جدول 1 المراحل الكبرى لتطور الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

المرحلة	الحقبة الزمنية	الطابع المهيمن	الأولوية الإستراتيجية	النتائج الرئيسية
الأولى: الثورية	1962-1988	أيديولوجي - تضامني	التحرر ودعم حركات الجنوب	تأميم المحروقات، نظام دولي جديد
الثانية: الانتقالية	1988-2019	تكيفية - إصلاحية	الانفتاح على الأسواق الدولية	اتفاقية الشراكة الأوروبية، صدمة النفط
الثالثة: البراغماتية	2019-2026	جيو-اقتصادي - تنموي	التموقع الإفريقي والتنويع	IATF 2025، ALDEC، إعادة الهيكلة المؤسساتية

المصدر: من اعداد الطالب

المطلب الثاني: أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الرئيسية

يستعرض هذا المطلب الآليات العملية التي توظفها الجزائر لاختراق الأسواق الإفريقية، مركزا على تفعيل القوة الناعمة والمنصات الجيواقتصادية كبدائل للنفوذ التقليدي.

الفرع الأول: الاتفاقيات التجارية والشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف

1 عبد المجيد تبون، "خطاب رئيس الجمهورية في القمة الـ36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي"، موقع مصالح الوزير الأول، 2023، https://www.premier-ministre.gov.dz، تم الدخول في 02 يونيو 2026.

تنطلق الجزائر في بناء شراكاتها التعاقدية من منظور المدرسة الليبرالية المؤسساتية التي تؤكد على دور الاعتماد المتبادل في تحقيق الاستقرار والمنفعة المشتركة.[1] وتتجسد هذه المقاربة في توقيع اتفاقيات تفضيلية ثنائية وتفعيل مجالس الأعمال المشتركة، وصولا إلى الانخراط في أطر متعددة الأطراف تلغي الحواجز الجمركية، وعلى رأسها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA. هذا التوجه يخلق شبكة من المصالح التجارية البينية التي ترفع تكلفة الصراع وتضمن استدامة التدفقات السلعية نحو الأسواق الإفريقية.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الثقافية والتعليمية كدعم للأبعاد الاقتصادية

لا يكتمل مشهد الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية دون استحضار البعد الثقافي والتعليمي الذي يشكل الطبقة الهوياتية الرابطة بين الشعوب والمؤسسات. فقد انخرطت الجزائر في هذا المسار من خلال تقديم المنح الدراسية لآلاف الطلاب الأفارقة، وتطوير مراكز ثقافية في عواصم إفريقية عدة، فضلا عن التوسع في تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية. وقد ذهب جوزيف ناي إلى أن التواصل الموضوعي عبر برامج التبادل الثقافي والأكاديمي يبني رأس مال علاقاتي طويل الأمد يصبح مع الزمن موردا استراتيجيا للسياسة الخارجية.[2]

وفي هذا السياق، استضافت الجامعات والمعاهد الجزائرية منذ الاستقلال آلاف الطلبة الأفارقة الذين أصبح الكثير منهم قادة في بلدانهم، مشكلين بذلك لوبي ناعم يحمل صورة إيجابية عن النموذج الجزائري. وقد أكد الرئيس عبد المجيد تبون أن الجزائر كونت أكثر من 65 ألف إطار إفريقي "بدون ضجة وبدون من"، مما خلق رابطة ولاء تاريخية تخدم المصالح الجيواقتصادية بعيدة المدى.[3] وتعمل الجزائر حاليا على مأسسة هذا التوجه عبر

1 روبرت كيوهان وجوزيف ناي، القوة والاعتماد المتبادل (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004)، ص 34.

2 Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics (New York: Basic Books, 2004), p. 131.

3 عبد المجيد تبون، "لقاء رئيس الجمهورية الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية" (الجزائر: التلفزيون العمومي الجزائري، 22 ديسمبر

التكوين المتخصص، حيث أشرف وزير الشؤون الخارجية أحمد عطاف في 22 ماي 2026 على اختتام الطبعة الأولى للدورة التكوينية المتخصصة لصالح إطارات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالجزائر.[1]

الفرع الثالث: الدبلوماسية الروحية والدينية كقوة ناعمة

تمثل القوة الناعمة الجزائرية بمرتكزاتها الروحية الغطاء المجتمعي الذي يسهل تغلغل الدبلوماسية الاقتصادية في العمق الإفريقي. وتبرز الدبلوماسية الدينية كأحد أهم هذه الروافد، حيث تمتلك الجزائر مرجعية عالمية متمثلة في الطرق الصوفية، وفي مقدمتها الطريقة التيجانية التي أسسها الشيخ سيدي أحمد التيجاني، والتي يقع مقرها العالمي في عين ماضي بولاية الأغواط، وتمتلك ملايين المريدين في دول الساحل وغرب إفريقيا.[2] توظف الجزائر هذا الرصيد الروحي لتعزيز الأمن الديني ومحاربة التطرف، مما يذلل العقبات النفسية ويمنح الدبلوماسي والمستثمر الجزائري شرعية وقبولا شعبيا واسعا في تلك المجتمعات بعيدا عن منطق الاستغلال.

الفرع الرابع: المعارض والقمم الدولية

تجاوزت الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية الأطر التمثيلية الكلاسيكية لتتبنى استراتيجية دبلوماسية المعارض، حيث تحولت البلاد إلى قطب قاري لاستقطاب الفاعلين الاقتصاديين الأفارقة. وتبرز هذه الآلية من خلال احتضان معارض متخصصة وقطاعية ذات صدى إفريقي واسع، صممت خصيصا لترجمة القدرات الإنتاجية الوطنية إلى شراكات إقليمية

.(2022

1 قناة الجزائر الدولية(AL24 News) ، "عطاف يشرف على اختتام الطبعة الـ 01 للدورة التكوينية لإطارات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالجزائر"، 22 ماي 2026.

2 عبد القادر بوراس، "توظيف الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا"، مجلة الدراسات الإفريقية 12، عدد 2 (2022): ص 88.

ملموسة. ففي قطاع الأمن الغذائي، يبرز المعرض الدولي للفلاحة (SIPSA) كأكبر منصة زراعية في إفريقيا، تهدف إلى بناء شراكات جنوب–جنوب ونقل الخبرات الجزائرية في مجالات الميكنة والإنتاج الزراعي والصناعات التحويلية لدول القارة.[1]

ويمتد هذا التوجه الاستراتيجي إلى قطاع الأمن الصحي، حيث يلعب الصالون الدولي للصناعة الصيدلانية (SIPHAL) دورا محوريا في تسويق النموذج الجزائري الذي بات يستحوذ على قرابة 26 بالمائة من قدرات الإنتاج الدوائي في إفريقيا، مما يمهد الطريق لتصدير الأدوية وتحقيق السيادة الصحية القارية عبر بوابات إفريقية.[2] كما تبرز الدبلوماسية الهندسية من خلال الصالون الدولي للأشغال العمومية (SITP)، الذي يسوق لخبرات شركات المقاولات والهندسة الجزائرية كشريك موثوق ومؤهل لإنجاز المشاريع القاعدية الكبرى والبنى التحتية في دول الجوار الإفريقي.

وفي خطوة تعكس مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية، برز المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة (ASC) الذي احتضنته الجزائر كمنصة قارية رائدة، تهدف إلى توحيد جهود المبتكرين الأفارقة ووضع إطار تنظيمي للتعاون في مجال اقتصاد المعرفة والرقمنة، مما يعزز تموقع الجزائر كحاضنة إقليمية للتكنولوجيا وريادة الأعمال ويفتح أسواقا جديدة لتصدير الخدمات الرقمية.[3] وتتوج هذه الحركية القطاعية باستضافة التظاهرات الشاملة والمهيكلة، وعلى رأسها معرض التجارة البينية الإفريقيةIATF ، الذي شكل محطة جيو–تجارية حاسمة حصدت فيها المؤسسات الوطنية عقودا استراتيجية للولوج إلى الأسواق الإفريقية، مجسدة بذلك

1 أمين بوطالبي، "دور المعارض الدولية في ترقية الصادرات خارج المحروقات: حالة الجزائر"، مجلة التنمية والاستشراف 6، عدد 2 (2023): ص 115.

2 وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، تقرير واقع وآفاق الصناعة الصيدلانية في الجزائر والتوجه نحو إفريقيا (الجزائر: منشورات الوزارة، 2024)، ص 22.

3 وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، إعلان الجزائر لدعم المؤسسات الناشئة في إفريقيا: مخرجات المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة (الجزائر: المطبعة الرسمية، 2023)، ص 5.

الاندماج الفعلي والتطبيقي في مسار التجارة الحرة.

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يفكك هذا المطلب الدوافع الجغرافية، الجيوسياسية، الاقتصادية، والتاريخية التي توجه بوصلة العقيدة الدبلوماسية للجزائر وتحدد مسار انخراطها القاري.

الفرع الأول: المحدد الجغرافي

يمثل الموقع الجغرافي للجزائر محددا استراتيجيا حاسما، لكونها أكبر دولة إفريقية وعربية ومتوسطية من حيث المساحة، وتتقاسم أكثر من 6000 كيلومتر من الحدود البرية مع سبع دول إفريقية ومغاربية. هذا الموقع المحوري يجعل منها بوابة طبيعية وإجبارية تربط بين إفريقيا جنوب الصحراء والفضاء الأورومتوسطي. وتؤكد الأدبيات الجيوسياسية الحديثة أن هذا المعطى المكاني لم يعد ينظر إليه كعبء حدودي فحسب، بل كأصل تجاري ولوجستي، وهو ما يفسر توجه الدولة نحو استغلال هذه الميزة المقاربة لفرض نفسها كدولة منصة ومحور عبور دولي يعيد رسم مسارات التجارة وسلاسل الإمداد نحو العمق الإفريقي.[1]

الفرع الثاني: المحدد الجيوسياسي والأمني

يدرك صانع القرار الجزائري أن الأمن الوطني لا يتوقف عند حماية الحدود بالوسائل الكلاسيكية، بل يمتد لمعالجة الجذور الاقتصادية للاستقرار في دول الجوار. وفي ظل التوترات الهيكلية في منطقة الساحل والصحراء، تتبنى الجزائر مقاربة التلازم بين الأمن والتنمية، حيث تعتبر الاستثمارات والمشاريع التنموية أدوات حيوية لتجفيف منابع التوتر. وقد تعزز هذا المحدد جذريا من خلال التعديل الدستوري لعام 2020، والذي أحدث نقلة نوعية في العقيدة الأمنية للبلاد، حيث سمح بمشاركة أفراد الجيش الوطني الشعبي في

1 عمار جفال، السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والتوجهات (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015)، ص 45.

عمليات حفظ السلام خارج الحدود تحت مظلة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.[1] هذا التعديل يمنح الدبلوماسية الجزائرية مرونة استراتيجية وذراعا واقيا يسمح بحماية مصالحها الحيوية وممراتها الاقتصادية في محيطها الإقليمي.

الفرع الثالث: المحدد الاقتصادي والطاقوي

يشكل الهاجس الاقتصادي المحرك الأبرز للتوجه نحو الخارج، بهدف التخلص من الارتهان لتقلبات أسعار النفط وتأسيس اقتصاد متنوع. وفي هذا السياق، تعبئ الجزائر قدرات إنتاجية طاقوية وصناعية ضخمة على المستوى الداخلي؛ فإلى جانب مشاريع شركة سوناطراك لتطوير الحقول والصناعات البتروكيماوية، يبرز مجمع سونلغاز كفاعل استراتيجي يقود قاطرة الانتقال الطاقوي عبر إطلاق مشاريع كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية وتوطين صناعة المعدات الكهربائية. هذا المجهود المزدوج في الطاقات التقليدية والمتجددة يضمن الأمن الطاقوي الوطني ويخلق قدرات تصديرية واعدة للكهرباء والخبرات التقنية نحو دول الجوار. وبالموازاة مع ذلك، أطلقت الدولة مشاريع تعدينية عملاقة كاستغلال منجم الحديد بغار جبيلات ومشروع الفوسفات المدمج. إن هذا التنامي المتسارع في القدرات الإنتاجية الداخلية، سواء الطاقوية أو الصناعية، هو ما يفرض على الآلة الدبلوماسية التحرك لفتح منافذ إفريقية جديدة تستوعب مخرجات هذه المشاريع المهيكلة.[2]

الفرع الرابع: المحدد التاريخي والعقائدي

تستند السياسة الخارجية الجزائرية إلى رصيد تاريخي صلب تشكل إبان الثورة التحريرية،

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، المادة 31.

2 عبد اللطيف بوروبي، "الاستراتيجية الطاقوية والمشاريع الهيكلية الكبرى في الجزائر: الأبعاد والتحديات"، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة 5، عدد 2 (2023): ص 112.

ويقوم على مبادئ ثابتة ترفض التبعية وتدعم التحرر ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول.[1] هذا الرصيد العقائدي يمنح الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ميزة تنافسية وأفضلية أخلاقية في إفريقيا مقارنة بالقوى الأجنبية ذات النزعة الاستخراجية. إذ تقدم الجزائر نفسها كشريك موثوق يسعى للتكامل الندي والمنفعة المشتركة، مما يمهد الطريق لتقبل سياساتها واستثماراتها بعيدا عن أي مشروطية تمس بالسيادة القارية.

المبحث الثاني: أهداف التوجه الاستراتيجي للجزائر في ظل منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA

ينتقل هذا المبحث من الإطار المفاهيمي إلى البعد العملي، ليحلل الأهداف الاستراتيجية لانخراط الجزائر في منطقة التجارة الحرة القارية. ويسلط الضوء على دور هذا الاندماج في ترقية الصادرات خارج المحروقات، تحقيق التنويع الاقتصادي، وبناء سلاسل قيمة تدعم السيادة الاقتصادية للقارة, وبناء العلامة التجارية الوطنية.

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للانخراط في منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA

يشكل الانخراط في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خيارا حتميا تمليه التحولات الاقتصادية الداخلية والرهانات التنموية الإقليمية، وتتلخص أهدافه الكبرى في المسارات التالية:

الفرع الأول: رهان تنويع الاقتصاد الكلي والتحرر من التبعية الريعية

تاريخيا، عانى الاقتصاد الجزائري من اختلال هيكلي ناتج عن التبعية المفرطة لقطاع

1 ليندة معيزي، "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية: المحددات والتوجهات والتحديات"، مجلة السياسة العالمية 8، عدد 1 (2024): ص 348.

المحروقات. ويمثل الانخراط في AfCFTAأداة استراتيجية محورية لكسر هذه التبعية، حيث توفر الاتفاقية سوقا استهلاكية ضخمة قادرة على استيعاب الفوائض الإنتاجية الوطنية. وتظهر الدراسات القياسية أن إزالة الرسوم الجمركية الثنائية داخل المنطقة وحدها ترفع التجارة البينية الإفريقية بنسبة 14.6 بالمائة. في حين يؤدي القضاء على الحواجز غير الجمركية وتسهيل التجارة إلى مضاعفة هذه النسبة لتصل زيادة التجارة بمعدل 107 بالمائة، وترتفع إجمالي الصادرات الإفريقية بنسبة 29 بالمائة، كما يزيد الدخل الحقيقي للقارة بنسبة 7 بالمائة، مع إمكانية إخراج 98 مليون شخص من الفقر المدقع والمعتدل.[1]

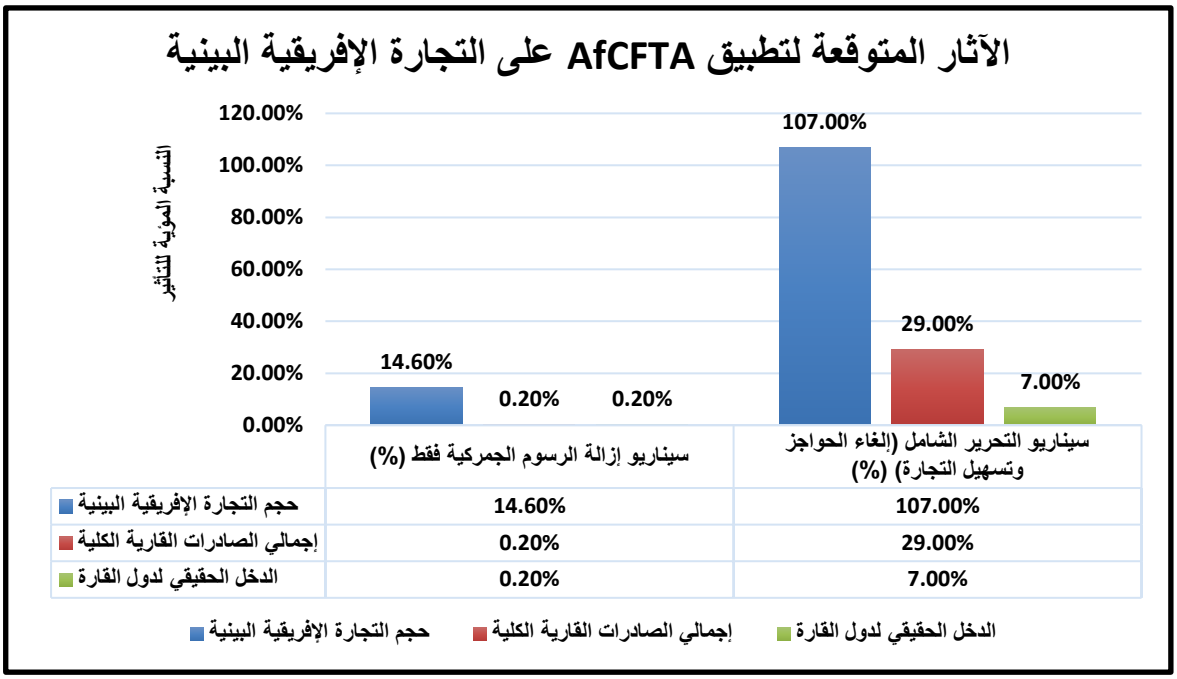

الشكل 1 الآثار المتوقعة لتطبيق AfCFTA على التجارة الإفريقية البينية

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى تقديرات البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي.

تجسد القراءة التحليلية لهذه المؤشرات حقيقة جوهرية، وهي أن الثمرة الكبرى من الاتفاقية لا تقطف من تفاوض التعريفات الجمركية وحده، بل من الإصلاحات المؤسساتية التي

(1) World Bank, The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects (Washington, DC: World Bank Group, 2020), p. 7. 1

تخفض تكاليف العبور اللوجستي وتبسط إجراءات الجمارك. هذا ما يفسر الاهتمام الجزائري المتصاعد بمشاريع البنية التحتية القارية لتذليل هذه الحواجز غير الجمركية.

الفرع الثاني: تعزيز الصادرات غير النفطية

تنتج الجزائر فائضا إنتاجيا معتبرا في قطاعات مواد البناء، الصناعات الغذائية والصيدلانية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية؛ وهي قطاعات تشير الدراسات إلى وجود طلب كامن وعالي عليها في أسواق إفريقيا جنوب الصحراء.[1] وتكشف البيانات المتعلقة بمؤشر التجارة المحتملة عن فجوة واسعة بين الصادرات الفعلية للجزائر نحو هذه الأسواق وبين الطلب الكامن فيها. ولسد هذه الفجوة، تهدف الاستراتيجية الوطنية للوصول بالصادرات خارج المحروقات إلى عتبة 29 مليار دولار بحلول عام 2030. وقد شكل معرض التجارة البينية الإفريقية IATF 2025 الذي احتضنته الجزائر محطة عملية لاختبار هذا التوجه، حيث توج بتوقيع عقود مبدئية بلغت قيمتها 11.4 مليار دولار بين مؤسسات جزائرية ونظيراتها الإفريقية، مما يثبت جاهزية المنتوج الوطني للمنافسة القارية والتصدير المكثف.[2]

الفرع الثالث: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع إفريقيا

لا تنظر الجزائر إلى السوق الإفريقية كفضاء تجاري محض لامتصاص الفائض الإنتاجي، بل كشراكة مصيرية تتطابق فيها أهداف التنمية المستدامة الأممية مع مستهدفات (أجندة 2063) للاتحاد الإفريقي. ويهدف هذا الانخراط إلى محاربة البطالة عبر خلق مناصب شغل جديدة، وتشجيع التصنيع المستدام.3 إن الرؤية الجزائرية تؤمن بمقاربة تقوم

1 سارة دريدي وهدى بن محمد، "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF"، مجلة المعيار 26، عدد 4 (2022): ص 16.

2 Afreximbank, "IATF 2025 Official Press Release" (Algiers: African Export-Import Bank, September 11, 2025).

3 الاتحاد الإفريقي، أجندة 2063: إفريقيا التي نريدها (أديس أبابا: مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2015)، ص 12.

على المنفعة المتبادلة، حيث تساهم الاستثمارات والمبادلات البينية في الرفع من مستوى المعيشة في دول الجوار، وهو ما ينعكس إيجابا وبشكل مباشر على الاستقرار الأمني والاجتماعي للمنطقة ككل.

المطلب الثاني: التوافق مع الرؤية الوطنية الجزائرية

يتطلب النجاح في الفضاء القاري تناغما تاما وعميقا بين أدوات السياسة الخارجية ومخططات التنمية الداخلية، وهو ما يتجسد بوضوح في التوافقات الاستراتيجية التالية:

الفرع الأول: ربط AfCFTA بخطة التنويع الاقتصادي 2024-2029

تحدد الخطة الوطنية للتنويع الاقتصادي (2024-2029) كمرحلة تحولية كبرى يعاد فيها تشكيل هيكل الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، تؤكد الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات أن تحقيق الأهداف الكمية المرجوة يستلزم بالضرورة فتح أسواق خارجية جديدة، حيث تحتل إفريقيا مرتبة الصدارة كبديل استراتيجي. ويتجلى هذا التوافق في التناغم التام وتكامل الأدوات؛ فبينما تهيئ التشريعات الداخلية بيئة الإنتاج من خلال قانون الاستثمار الجديد، مراسيم الإعفاء الجمركي، وبرامج دعم المناولة، تفتح اتفاقيةAfCFTA الأبواب التنظيمية أمام تصريف هذا الإنتاج في السوق القارية الواسعة.

ويتعزز هذا التكامل الميداني عبر مرافقة الدولة للمصدرين من خلال إنشاء مناطق حرة حدودية في ولايات كإليزي وتندوف وتمنراست لتكون قواعد متقدمة للتصدير، بالتوازي مع التوسع المالي بفتح فروع بنكية جزائرية في العواصم الإفريقية كدكار ونواكشوط لتأمين المعاملات.[1] إن هذا التوجه يمثل تحولا جيواقتصاديا مدروسا يهدف إلى الاندماج التجاري في بيئة إقليمية واعدة ومرنة، بعيدا عن القيود التعريفية والحمائية الصارمة التي طالما

1 وزارة التجارة وترقية الصادرات، الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (الجزائر: منشورات الوزارة، 2023)، ص 18.

فرضتها الأسواق التقليدية كالسوق الأوروبية، والتي قيدت لسنوات طموحات التصدير الجزائرية خارج المحروقات.

الفرع الثاني: بناء العلامة التجارية الوطنية (Brand Algeria) واستراتيجية "صنع في الجزائر"

لا يقتصر الاختراق التجاري الناجح للأسواق على توفير السلع التنافسية، بل يتطلب بناء صورة ذهنية إيجابية وموثوقة للمنتج الوطني. وهنا يبرز التكامل الذكي بين الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية؛ فالترويج للثقافة الجزائرية يساهم في بناء العلامة التجارية الوطنية (Brand Algeria)، ويجعل من وسم "صنع في الجزائر" مرادفا للجودة، الابتكار، والاحترافية. وتلعب الفعاليات القارية دورا محوريا في هذه الاستراتيجية، وهو ما تجلى بوضوح في برنامج رابطة افريقيا الابداعية (CANEX) , وهو مبادرة استراتيجية ضخمة أطلقها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد Afreximbank لدعم وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية في إفريقيا و الذي احتضنه معرض التجارة البينية الإفريقية IATF، حيث توجت وزارة الثقافة الجزائرية بجوائز متميزة في الاقتصاد الإبداعي.1 إن هذا المزج بين "الروح" المتمثلة في القيم والثقافة، و"المادة" المتمثلة في السلع والخدمات، يمنح المنتجات الجزائرية هوية قارية مقبولة ويسهل تسويقها لدى المستهلك الإفريقي.

الفرع الثالث: تعزيز السيادة الاقتصادية القارية

ينسجم التوجه الجزائري مع تطلعات القارة للتحرر من النيوكولونيالية (Neocolonialism) الاقتصادية. وتعتبر الجزائر منطقة AfCFTAأداة حاسمة لتعزيز السيادة القارية عبر بناء سلاسل قيمة إقليمية، تنهي المفارقة التاريخية التي لطالما أرهقت القارة والمتمثلة في تصدير

1 قناة الجزائر الدولية(AL24 News) ، "معرض التجارة البينية الإفريقية بالجزائر: تتويج وزارة الثقافة الجزائرية بجوائز متميزة في الاقتصاد الإبداعي"، 2025.

موادها الخام بأسعار زهيدة واستيرادها كسلع مصنعة بتكلفة باهظة.[1] وتقوم المقاربة الجزائرية على تشجيع التصنيع المحلي والاندماج في شبكات الإنتاج القارية، مما يعزز المناعة الاقتصادية لإفريقيا ويجعل من التكامل التجاري البيني فعلا سياديا يوازي السيادة السياسية.

خلاصة الفصل:

نستنتج مما سبق أن التوجه الجيواقتصادي للجزائر نحو إفريقيا تبلور كعقيدة استراتيجية متكاملة تهدف إلى ضمان تموقع ريادي ومستدام في القارة. وقد شكلت منطقة التجارة الحرة القارية AfCFTAالإطار القانوني الأمثل لتحقيق أهداف هذا التوجه، وعلى رأسها تنويع الاقتصاد، ترقية الصادرات خارج المحروقات، وفك الارتباط عن الريع النفطي.

غير أن تجسيد هذا الطموح ميدانيا في أسواق شديدة التنافسية يحتم الانتقال من التنظير الاستراتيجي إلى الهندسة التطبيقية. وهو ما يفرض تفعيل أدوات عملياتية (مؤسساتية، مالية، ولوجستية) قادرة على تحويل الرؤية إلى حصص سوقية ملموسة، وهذا ما سيتم تفكيكه وتحليله بوضوح في الفصل الثاني.

1 سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية (بيروت: دار الطليعة، 2008)، ص 102.

الفصل الثاني:

الميكانزمات المؤسساتية واللوجستية لتعزيز التصدير والربط القاري

تمهيد

يمثل هذا الفصل حلقة الوصل التحليلية بين الإطار النظري والميدان العملي، حيث ينقل بؤرة التركيز من التنظير المفاهيمي إلى دراسة الآليات التنفيذية التي تترجم الإرادة السيادية إلى نتائج اقتصادية ملموسة. وتستند مقاربة هذا الفصل إلى تفكيك ثلاث مرتكزات رئيسية تشكل الهيكل التنفيذي للدبلوماسية الاقتصادية للدولة: أولا، الهندسة المؤسساتية الجديدة لدعم الصادرات والتي أسست لهيئة عصرية فعالة كبديل للوكالة السابقة. ثانيا، توظيف الذراع التمويلي والتضامني عبر الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC لتفعيل مبادرة المليار دولار. وثالثا، إرساء الهيكل العصبي اللوجستي من خلال شبكات الربط البري والسككي والمناطق الحرة، بما يكفل تحويل الموقع الجغرافي للجزائر من مجرد معطى طبيعي إلى أصل استراتيجي فاعل في معادلة الاندماج القاري.

المبحث الأول: الهندسة المؤسساتية والمالية المرافقة لدعم التصدير

تستوجب الطموحات التصديرية الجزائرية الكبرى بيئة مؤسساتية مرنة وداعمة تواكب ديناميكيات السوق الإفريقية. وتجسد عملية إعادة الهيكلة المؤسساتية والمالية التي أفضت إلى حل الأجهزة الكلاسيكية وإنشاء هيئات وآليات جديدة، أبرز الإصلاحات الهيكلية التي أقدمت عليها الدولة، وهو ما يستحق التحليل المعمق بعيدا عن الوصف المجرد.

المطلب الأول: مسار إعادة الهيكلة المؤسساتية

يوفر التتبع التاريخي والقانوني لمسار إعادة الهيكلة فهما أعمق للدوافع البنيوية التي أفضت إلى القطيعة مع المنظومة القديمة، ضمن مقاربة هرمية بدأت من الوزارة الوصية وصولا إلى الواجهات الخارجية.

الفرع الأول: التحول الهيكلي وتوسيع صلاحيات الوزارة الوصية

شكلت إعادة هيكلة الوزارة الوصية لتصبح وزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات حجر الأساس في هذه الهندسة. وقد تجسد هذا التحول سياديا من خلال حزمة تشريعية صدرت في مارس 2025، أبرزها المرسوم التنفيذي رقم 25-98 الذي أعاد تنظيم الإدارة المركزية للوزارة لتتلاءم مع التوجهات الهجومية الجديدة.[1] ولم يقتصر الأمر على الهيكل، بل توسعت الصلاحيات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 25-97 (والمتمم بالمادة 6 مكرر)، حيث خول للوزير مهام رقابية شاملة ومستحدثة تشمل متابعة المنافذ الحدودية، إدارة وتسيير المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة الموجهة للتصدير، وضبط المبادلات المتعلقة بالخدمات وليس فقط السلع المادية.[2] كما منحت له صلاحيات استباقية لمكافحة الممارسات الدولية غير المشروعة كالإغراق وتضخيم الفواتير، مما يعكس تحولا من منطق إدارة السوق الداخلية إلى منطق السيادة التجارية الخارجية.

الفرع الثاني: تقييم الوكالة الوطنية لترقية الصادرات وتأسيس الهيئة الجزائرية للصادرات

تطلب هذا التحول إحداث قطيعة مع المنظومة القديمة الممثلة في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي 04-174.[3] فقد أثبت التقييم الاستراتيجي لمسارها الممتد لعقدين قصورا هيكليا، حيث اقتصر نشاطها على الجانب البروتكولي للمعارض دون بناء شبكة توزيع مستدامة، وسجلت اختلالات وإهدارا في توجيه موارد الصندوق الخاص لترقية الصادرات .FSPEوعليه، جاء القرار السيادي بحلها بموجب

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25-98 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات (الجزائر: المطبعة الرسمية، 11 مارس 2025).

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25-97 (والمتمم بالمادة 6 مكرر) المحدد لصلاحيات وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات (الجزائر: المطبعة الرسمية، 11 مارس 2025).

3 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الجزائر: المطبعة الرسمية، العدد 39، 16 جوان 2004).

المرسوم التنفيذي 25-235،[1] ونقل كافة أصولها ومستخدميها إلى مؤسسة محورية جديدة هي الهيئة الجزائرية للصادرات، التي أسست بموجب المرسوم التنفيذي 25-234 الصادر في سبتمبر 2025.[2] تهدف هذه الهيئة إلى تطوير النشاط التصديري ميدانيا وتسهيل نفاذ المنتجات بمرونة واستقلالية أكبر.

الفرع الثالث: دور دار الجزائر كمركز تجاري خارجي

لتجاوز عقبة الترويج الموسمي، ابتكرت الدبلوماسية الاقتصادية الواجهة الميدانية الدائمة المتمثلة في "دار الجزائر". ومع إعلان افتتاح المراكز الأولى في موريتانيا والسنغال، وخطط التوسع نحو النيجر والكاميرون وكوت ديفوار، يمثل هذا المشروع انتقالا نحو الحضور التجاري المستدام، حيث توفر هذه الفضاءات نموذجا متكاملا يشمل العرض الدائم (B2B) ، خدمات ما بعد البيع، التكوين، وتأسيس شبكات التوزيع، مما يمنح المنتج الجزائري موثوقية عالية لدى المستهلك الإفريقي.[3]

المطلب الثاني: المهام والاختصاصات الميدانية الجديدة للهيئات

تجسد المهام المنوطة بالهيئة الجديدة نقلة نوعية من العقلية الاستعراضية إلى العقلية الاقتحامية للأسواق الخارجية.

الفرع الأول: برامج التسويق الدولي والمشاركة في المعارض

في إطار الرقمنة وتبسيط الإجراءات، وفرت الهيئة الجزائرية للصادرات منصة رقمية

---

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25-235 المتضمن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ونقل ممتلكاتها (الجزائر: المطبعة الرسمية، العدد 60، 7 سبتمبر 2025).

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها (الجزائر: المطبعة الرسمية، العدد 60، 7 سبتمبر 2025)، ص 10.

3 وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، "تدشين معارض دائمة للمنتجات الجزائرية في دكار ونواكشوط: جسور تجارية جديدة"، قسم الاقتصاد، 20 سبتمبر 2023.

تفاعلية وشباكا موحدا للتصدير ييسر الإجراءات الجمركية ويحسب تكاليف العبور بشفافية.[1] وكذلك تشرف الهيئة على برامج المشاركة الرسمية في المعارض والصالونات الدولية، حيث أطلقت وزارة التجارة الخارجية البرنامج الرسمي للمشاركة في المعارض والصالونات بالخارج لعام 2025.[2] مع توجيه بوصلة المعارض نحو التظاهرات ذات العائد الاستثماري المرتفع، كمعرض التجارة البينية الافريقية IATF لضمان الاحتكاك المباشر مع كبار الموردين القاريين.

الفرع الثاني: دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة للتصدير

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عصب النسيج الإنتاجي الوطني وأهم الرهانات لاقتحام الأسواق الإفريقية. غير أن مسار تدويل نشاطاتها يصطدم بعوائق هيكلية، أبرزها عدم التماثل المعلوماتي حيال الأسواق الأجنبية، وارتفاع التكاليف المرتبطة بالاستكشاف والتسويق، فضلا عن تعقيد الحواجز التقنية غير الجمركية (TBT) في القارة الإفريقية.[3]

لمعالجة هذه الفجوة، تهدف هندسة الدعم الجديدة للهيئة الجزائرية للصادرات إلى تجاوز الدعم الإداري الكلاسيكي نحو الاحتضان الاستراتيجي. وفي هذا السياق، تجمع الدراسات التقييمية للبنك الدولي حول وكالات ترقية الصادرات (EPAs) على أن الفعالية الميدانية تتطلب استلهام نماذج التميز العالمية، حيث يطرح نموذج الوكالة الكورية لترقية التجارة والاستثمار (KOTRA) كمعيار مرجعي. وتكمن قوة هذا النموذج، الذي يمثل التوجه الاستشرافي الأمثل لترشيد عمل الهيئة الجزائرية، في مأسسة الاستعلام الاقتصادي وتوظيف البيانات الضخمة عبر شبكة مراكز أعمال خارجية تعمل كمجسات ترصد طبيعة الطلب

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 25-234، مرجع سابق، ص 11.

2 وزارة التجارة الجزائرية، إطلاق البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر في المعارض والصالونات بالخارج 2025

3 International Trade Centre (ITC), *SME Competitiveness in Africa: Overcoming Non-Tariff Barriers in the AfCFTA* (Geneva: ITC Publications, 2021), p. 22.

بدقة.[1]

إلى جانب توفير الذكاء الاقتصادي، يمتد الدور المحوري للهيئة ليصبح بمثابة "ضامن مؤسساتي" (Institutional Guarantor) للمصدر الجزائري. ويتجسد ذلك من خلال تفعيل آليات الدعم لتحمل أعباء دراسات السوق، تكاليف المعايرة والمطابقة (Certification) مع المعايير الإفريقية، وتوفير الغطاء القانوني لحماية العلامات التجارية الوطنية. إن هذا التكامل بين الاستعلام والمرافقة المادية هو الخيار الاستراتيجي الأوحد لتقليص مخاطر المغامرة الفردية للشركات، ورفع قدرتها التنافسية داخل فضاء AfCFTA أمام الموردين الدوليين المتمرسين.

الفرع الثالث: الشراكات مع غرف التجارة الإفريقية

تمثل غرف التجارة الإفريقية شبكة حيوية للوصول المباشر إلى مجتمعات الأعمال القارية. وتعتبر الشراكات المؤسساتية معها امتدادا منطقيا لدور الهيئة في ربط المصدرين الجزائريين بشبكات التوزيع والشراء المحلية، مجسدة بذلك استراتيجية تكاملية براغماتية تقوم على مبدأ: "أنتج محليا، وصدّر بالشراكة مع الفاعلين الأفارقة".

المطلب الثالث: الآليات المالية والمصرفية المستحدثة لدعم التصدير

يمثل التمويل، تأمين المعاملات، وسلاسة التحويلات المالية العصب المحرك للتجارة الدولية، مما استوجب إطلاق حزمة من الآليات المالية السيادية.

الفرع الأول: التوسع المصرفي الخارجي وتوطين العائدات

لأول مرة، دشنت الجزائر مؤسساتها المصرفية في الخارج عبر البنك الجزائري السنغالي

1 Daniel Lederman, Marcelo Olarreaga, and Lucy Payton, "Export Promotion Agencies: Do They Work?," *Journal of Development Economics* 91, no. 2 (2010): p. 259.

(ABS) بداكار وبنك الاتحاد الجزائري (AUB) بنواكشوط. يهدف هذا التوسع إلى كسر ارتهان المصدرين للمراسلات البنكية الأجنبية المعقدة، وتسهيل التوطين البنكي لعائدات التصدير، مع توفير خطوط ائتمان للمتعاملين الأفارقة لاقتناء السلع الجزائرية.[1]

الفرع الثاني: آليات التمويل وتغطية المخاطر(CAGEX)

نظرا لارتفاع المخاطر التجارية في بعض الأسواق الناشئة، تم تفعيل دور الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) كأداة توفر تغطية تأمينية ضد مخاطر الإفلاس وتقلبات العملة، مما يتيح للمتعامل الجزائري منح آجال دفع مريحة للمستورد الإفريقي، وهو ما يعتبر ميزة تنافسية حاسمة في إتمام الصفقات.[2]

الفرع الثالث: الاندماج التقني عبر نظام المدفوعات الإفريقي PAPSS

تعتبر عقبة التحويلات المالية بالعملات الصعبة (الدولار واليورو) والاعتماد الإجباري على البنوك المراسلة الغربية، من أكبر القيود الهيكلية التي تكبل التجارة البينية الإفريقية وتزيد من تكاليفها. ولتجاوز هذه التبعية النقدية، برز نظام المدفوعات والتسوية الإفريقي PAPSSكآلية قارية سيادية حاسمة. إن تسريع الاندماج التقني للجزائر مع هذا النظام لا يعتبر مجرد إجراء بنكي تقني، بل هو خيار جيواقتصادي استراتيجي. فهذا النظام يسمح بتسوية المعاملات التجارية بين الدول الإفريقية بالعملات المحلية بشكل فوري وآمن، مما يقلص تكاليف التحويل والعمولات البنكية بنسبة تصل إلى 40%، ويسرع التدفقات النقدية. الأهم من ذلك، يحرر هذا الميكانيزم المصدر الجزائري من الرقابة والتبعية للأنظمة المصرفية الغربية المستحوذة على شبكة(SWIFT) ، ليكون بذلك نظام PAPSS العصب

1 وزارة المالية، تقرير حول استراتيجية انتشار البنوك العمومية بالخارج (الجزائر: مديرية الخزينة، 2024)، ص 18.

2 الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX) ، دليل المصدر الجزائري لتغطية المخاطر الدولية (الجزائر: مديرية الدراسات، 2023)، ص 10.

المالي الحقيقي لضمان استدامة ونجاح اتفاقيةAfCFTA .[1]

المبحث الثاني: دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC كذراع للدبلوماسية التنموية

يمثل الانتقال من الدبلوماسية الكلاسيكية إلى الدبلوماسية التنموية أحد أبرز تجليات التحول في العقيدة الخارجية للجزائر. ولمقاربة هذا التحول، برزت الحاجة الماسة إلى أداة مؤسساتية سيادية قادرة على تصدير القوة الناعمة (Soft Power) للجزائر في إفريقيا، وهو ما تجسد عبر تفعيل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية ALDEC كرافد تنفيذي محوري يربط العمل الإنساني بالأهداف الجيواقتصادية.

المطلب الأول: الإطار التأسيسي وأهداف مبادرة المليار دولار

شكل إطلاق المبادرة التمويلية الموجهة لإفريقيا نقطة انعطاف استراتيجية، حيث أسست لمقاربة جزائرية جديدة تقوم على مبدأ تلازم الأمن والتنمية.

الفرع الأول: الخلفية التاريخية وآفاق التمديد المالي للمبادرة

تعود الجذور المؤسساتية لهذه الديناميكية إلى عام 2020، حين تم التأسيس الرسمي للوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-42، وإلحاقها المباشر برئاسة الجمهورية لضمان طابعها السيادي.[2] غير أن التفعيل الاستراتيجي تبلور بوضوح في 19 فيفري 2023، خلال القمة الـ 36 للاتحاد الإفريقي، حيث أعلنت الجزائر قراراً بضخ مليار دولار لتمويل مشاريع

1 البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد(Afreximbank) ، الدليل العملي لنظام المدفوعات والتسوية الإفريقي :PAPSS نحو تحرير التجارة القارية (القاهرة: منشورات أفركسيم بنك، 2024)، ص 15-18.

2 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المتضمن إحداث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية

تنموية في القارة.[1] تاريخياً، لا تعد هذه الخطوة سابقة معزولة بل هي مأسسة لعقيدة تضامنية راسخة؛ إذ سبق للجزائر في ماي 2013 أن بادرت بإلغاء ديون مستحقة بقيمة 902 مليون دولار لصالح 14 دولة إفريقية (من بينها دول الساحل والقرن الإفريقي)، وذلك بهدف تخفيف العبء المالي عن هذه الدول الأقل نمواً.[2] أما استشرافياً، وفي ظل النجاح الأولي للمشاريع الميدانية، تتجه آفاق المبادرة نحو مرحلة التمديد والتوسع، حيث تقتضي الرؤية الاستراتيجية رفع الغلاف المالي للمبادرة إلى 2 مليار دولار. هذا التوجه يؤكد أن التمويل لم يكن ظرفياً، بل هو بمثابة صندوق سيادي متجدد يهدف إلى ربط التنمية بالاندماج القاري وتسهيل اختراق الشركات الجزائرية للأسواق الإفريقية.

الفرع الثاني: آليات التمويل وارتباطها بالتصدير

تعتمد الوكالة ALDEC على هندسة تمويلية متنوعة تتجاوز منطق الهبات غير المشروطة الكلاسيكي الذي لا يخدم المصالح الاقتصادية للدولة المانحة. فإلى جانب القروض الميسرة لتجنب إغراق الدول الإفريقية في فخ الديون، يبرز تحول استراتيجي يتمثل في تبني مقاربة قريبة جدا من مفهوم المساعدات المقيدة (Tied Aid). ويتجلى هذا التوجه من خلال إدراج بنود تفضيلية في عقود التمويل تشترط إسناد مشاريع الإنجاز للمقاولين الجزائريين، مع إلزامية أو أفضلية استخدام المواد الأولية والمنتجات المصنعة محليا (مثل الإسمنت، الحديد، ومواد البناء) كلما أمكن ذلك. إن هذه الهندسة المالية تخرج المبادرة من دائرة التضامن الخيري البحت، لتجعل منها أداة عملياتية ذكية لتحفيز الصادرات الجزائرية وفتح أسواق جديدة للشركات الوطنية بالتوازي مع بعدها الإنساني.[3]

1 وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، "رئيس الجمهورية يقرر ضخ مبلغ مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا"، 19 فيفري 2023.

2 صحيفة الشروق اليومي، "الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار"، 30 ماي 2013.

3 عينوش، مرجع سابق، ص 41.

الفرع الثالث: التوجيه الجغرافي للاستثمارات

لا يخضع التوزيع الجغرافي لتمويلات ALDEC لاعتبارات عشوائية، بل تضبطه بوصلة الأمن القومي والمصالح الجيواقتصادية العليا للجزائر .في هذا الصدد، يستحوذ شريط الساحل الإفريقي (وعلى رأسه النيجر ومالي) على أولوية هذه الاستثمارات، نظرا لكونه يمثل العمق الاستراتيجي المباشر للبلاد. تنطلق الرؤية الجزائرية هنا من مقاربة واقعية: إن أي انهيار تنموي أو فراغ مؤسساتي في دول الساحل يترجم فوريا إلى تهديدات أمنية وتدفقات للهجرة غير الشرعية على الحدود الجنوبية. وعليه، يعتبر توجيه أموال المبادرة لبناء البنية التحتية في هذه المناطق تدخلا استباقيا يهدف إلى تجفيف منابع التجنيد لدى الجماعات المتطرفة التي تستثمر في الفقر، مما يجعل من التمويل التنموي درعا واقيا للأمن القومي الجزائري. من جهة أخرى، وفي خطوة تعكس طموحا للتمدد الجيواقتصادي أبعد من دول الجوار المباشر، يشمل الاستهداف الجغرافي منطقة القرن الإفريقي. يكتسي هذا التوجيه أهمية بالغة؛ فالقرن الإفريقي يمثل البوابة الشرقية للقارة، ويشرف على خطوط الملاحة الحيوية، ويعرف تنافسا حادا بين القوى الدولية. إن دخول الجزائر كفاعل تنموي في هذه المنطقة يؤسس لموطئ قدم جيواقتصادي يعزز من قوة أوراقها التفاوضية، ويمهد لاحقا لفتح أسواق جديدة أمام الصادرات الوطنية، في تزاوج ذكي بين الأهداف التضامنية والمصالح الاقتصادية المشروعة.

المطلب الثاني: المشاريع الميدانية والنتائج الاولية

لم تبق مبادرة المليار دولار حبيسة الإعلانات السياسية، بل سرعان ما اتخذت مسارا عملياتيا عبر تجسيد حزمة من المشاريع القاعدية. يشكل هذا الانتقال الميداني محكا حقيقيا لاختبار فعالية الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC في تحقيق أهدافها المزدوجة: التنمية التضامنية والتمدد الاقتصادي.

الفرع الأول: الاستثمارات القاعدية

ترجمت الوكالة استراتيجيتها الإقليمية بالتوجه الفوري نحو دول الجوار المباشر، لا سيما النيجر ومالي، من خلال تمويل وهندسة مشاريع تلبي الاحتياجات الملحة للسكان. في هذا الإطار، وبناء على مخرجات الزيارات الرسمية لقيادات الوكالة إلى النيجر أواخر عام 2023، تم إطلاق حزمة من المشاريع الحيوية في منطقة أغاديز (Agadez) والمناطق المحاذية لها، شملت بناء مركز لتصفية الدم، إنجاز عيادة متعددة الخدمات بمدينة تشيروزيرين(Tchirozerine) ، بناء ثانوية متكاملة، بالإضافة إلى مشروع استراتيجي للطاقة الشمسية لتوفير الكهرباء.[1] وفي مالي، تركزت الرؤية التنموية للوكالة على إعادة تأهيل البنى التحتية الصحية والتعليمية في مناطق الشمال مثل كيدال وغاو، رغم التحديات الأمنية والتحولات السياسية المعقدة التي تمر بها المنطقة. يعكس هذا التوجه السريع حرص الجزائر على تثبيت حضورها المادي كفاعل تنموي موثوق وقادر على الإنجاز الفوري بعيدا عن التعقيدات البيروقراطية للمنظمات الدولية.

الفرع الثاني: التأثير على العلاقات الثنائية وبناء القوة الناعمة

تتجاوز المشاريع المنجزة قيمتها المالية والمادية لتشكل أداة دبلوماسية بالغة التأثير في بناء القوة الناعمة للجزائر في محيطها الإفريقي. إن التحليل العميق للبيئة السوسيولوجية والسياسية في دول الساحل يبرز حالة من الرفض الشعبي والمؤسساتي المتصاعد للمقاربات الأمنية والعسكرية الغربية خاصة الفرنسية والأمريكية التي ينظر إليها على أنها تخدم مصالح أجنبية وتتجاهل التنمية المحلية.

في هذا السياق، تدخل الجزائر عبر وكالة ALDEC لملء هذا الفراغ الاستراتيجي بمقاربة

1 وكالة الأنباء الجزائرية(APS) ، "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي تشرع في إنجاز مشاريع تنموية كبرى بالنيجر"، 25 أكتوبر 2023.

بديلة تقوم على الأمن الإنساني(Human Security). إن توفير الكهرباء، الرعاية الصحية، والتعليم للسكان المحليين يساهم في بناء رصيد هائل من التعاطف الشعبي، ورسالة رمزية بالغة التأثير مفادها أن الاستثمار الجزائري يبني ولا يستنزف. يؤسس هذا النهج لما يعرف برأس المال التضامني، الذي يمنح العلاقات الثنائية مناعة قوية ضد التقلبات السياسية أو التغييرات المفاجئة في أنظمة الحكم المحلية.

وتبين الدراسات المقارنة لتجارب قوى صاعدة كالصين، تركيا، وكوريا الجنوبية أن توظيف دبلوماسية التنمية ينتج أثرا تفاضليا إيجابيا. فحين تسخر الجزائر تمويلا حيويا لدولة إفريقية هشة، فإنها تجمع رصيدا دبلوماسيا تراكميا ملموسا (Soft Power Leverage) يتحول تدريجيا إلى أصل جيوسياسي (Geopolitical Asset) ثمين؛ فهو يترجم عمليا في تأمين الدعم للمواقف الجزائرية في تصويتات أروقة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، ويجهض أي محاولات لعزل الجزائر إقليميا، فضلا عن تسهيل منح الامتيازات الجمركية للشركات الجزائرية في تلك الأسواق .علاوة على ذلك، يساهم تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في تثبيتهم في مناطقهم الأصلية، مما يقلص من حدة التوترات الاجتماعية ويحد من موجات النزوح المناخي والأمني نحو الشمال الجزائري.[1]

الفرع الثالث: التقييم الاقتصادي

يبرز الأثر الاقتصادي المباشر لعمل الوكالة في قدرتها على توفير بيئة آمنة ومدعومة لتدويل الشركات الجزائرية من خلال المساعدات المقيدة. لم تعد المشاريع في إفريقيا مجرد هبات مالية تحول إلى حكومات أجنبية لتنفقها كما تشاء، بل أصبحت هذه المشاريع تنجز بواسطة مؤسسات ومجمعات عمومية وخاصة جزائرية.

1 بوحنية قوي، "دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في تفعيل القوة الناعمة للجزائر"، مجلة دراسات إفريقية، المجلد 8، العدد 2 (2023): ص 64-65.

إن إسناد مشاريع البنية التحتية في النيجر ومالي إلى مجمعات وطنية كبرى (مثل مجمع كوسيدار Cosider أو مكاتب الدراسات الوطنية) يحقق مكاسب اقتصادية مركبة: أولا، يضمن بقاء جزء كبير من الأغلفة المالية داخل الدورة الاقتصادية الوطنية. ثانيا، يمنح هذه الشركات "سابقة أعمال دولية" (International Track Record) ضرورية للمنافسة مستقبلا على مناقصات البنك الإفريقي للتنمية (AfDB). ثالثا، يفتح قنوات فعلية ومباشرة لتصدير مواد البناء الجزائرية (الإسمنت، حديد التسليح، الكابلات الكهربائية) التي تشهد فائضا في الإنتاج المحلي، مما يترجم الدبلوماسية التنموية إلى أرقام تصديرية فعلية تدعم الميزان التجاري.

وفي هذا السياق، يقدر خبراء الجيو–اقتصاد أن كل دولار منفق في دعم تنمية اقتصادية صحيحة في الجوار يولد بين 1.5 و2 دولار من التجارة الإضافية خلال عقد.[1] هذا المؤشر الكمي يثبت أن مبادرة التمويل الجزائرية لا يجب أن تقرأ حصرا من منظور المساعدة الإنسانية، بل تمثل استثمارا استراتيجيا طويل الأجل لفتح الأسواق، وتوليد الثروة المتبادلة، وتصريف المنتجات الوطنية نحو العمق الإفريقي.

المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة والربط بمنطقةAfCFTA

لا يقاس نجاح الدبلوماسية التنموية بحجم الأموال الممنوحة أو بعدد المشاريع المدشنة فحسب، بل بمدى قدرة هذه الاستثمارات على الصمود والاستمرار، ومدى اندماجها في الديناميكية الاقتصادية القارية التي تفرضها منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.AfCFTA

الفرع الأول: آليات ضمان الاستدامة في تسيير المشاريع المنجزة

1 Inma Martínez-Zarzoso, Felicitas Nowak-Lehmann, and Stephan Klasen, "Are Donors Rewarded with Higher Exports? An Empirical Analysis of the Aid-Trade Nexus," The World Economy 32, no. 8 (2009): ص1196.

تعتبر أزمة المشاريع المهجورة من أبرز التحديات التي تواجه برامج المساعدات الدولية في إفريقيا، حيث تتعرض العديد من البنى التحتية للتدهور السريع بعد تسليمها بسبب غياب الصيانة وضعف التسيير المحلي. لتجاوز هذه العقبة الهيكلية، تعتمد الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC مقاربة استباقية لضمان استدامة استثماراتها. بالرجوع إلى مرسومها التأسيسي، نجد أن مهام الوكالة لا تقتصر على الإنجاز المادي، بل تشمل صراحة تكوين الموارد البشرية في الدول المستفيدة.[1]

تترجم هذه المقاربة ميدانيا من خلال إرفاق كل مشروع قاعدي (كمستشفى أو محطة طاقة) ببرنامج توأمة وتدريب؛ حيث تتولى الكفاءات الجزائرية تدريب الطواقم المحلية الإفريقية على آليات التسيير والصيانة التقنية. إضافة إلى ذلك، يتيح هذا النهج إبرام عقود صيانة طويلة الأمد تستفيد منها المؤسسات الخدمية ومكاتب الدراسات الجزائرية، مما يضمن بقاء المشروع قيد التشغيل الفعال، ويحفظ في الوقت ذاته السمعة المؤسساتية (Brand Image) للجزائر كشريك موثوق ومستدام لا يتخلى عن مشاريعه بمجرد قص الشريط الرمزي.

الفرع الثاني: ربط المبادرة التنموية بتحفيز التجارة البينية وخلق أسواق للسلع الجزائرية

لا تعمل وكالة ALDEC في جزر معزولة عن الرؤية الاقتصادية الكلية للدولة، بل تمثل مشاريعها الأرضية الصلبة التي سيبنى عليها الاندماج التجاري الجزائري ضمن منطقة AfCFTA. تؤكد تقارير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة UNECA أن العائق الأكبر أمام نجاح منطقة التجارة الحرة القارية ليس التعريفات الجمركية، بل العجز الفادح في البنية التحتية وارتفاع التكاليف اللوجستية التي تجعل التجارة بين دولتين إفريقيتين

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المتضمن إحداث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية (الجزائر: المطبعة الرسمية، العدد 7، 11 فيفري 2020)، المادة 4 المتعلقة بمهام التكوين والمساعدة التقنية.

متجاورتين أغلى من التجارة مع أوروبا.[1]

من هذا المنطلق، يبرز التضافر العضوي بين مبادرة المليار دولار وأهداف ترقية الصادرات الجزائرية. فحين تقوم الوكالة بتمويل شق طرقات حدودية، أو بناء قواعد لوجستية، أو تحديث شبكات الطاقة في دول الساحل، فإنها تقوم عمليا بتخفيض الحواجز التقنية وغير الجمركية أمام تدفق السلع الجزائرية. إن البنية التحتية التي تبنيها الجزائر بأموال التضامن اليوم، هي ذاتها الممرات اللوجستية التي ستعبرها شاحنات التصدير الجزائرية غدا .علاوة على ذلك، يساهم تحديث المرافق العامة في الدول المستفيدة في بروز طبقة وسطى محلية تتمتع بقدرة شرائية متنامية. هذا التحول السوسيو–اقتصادي يحول هذه الدول من مجرد مناطق هشة تستقبل المساعدات إلى أسواق استهلاكية واعدة متعطشة الجزائرية. وعليه، فإن المبادرة التنموية تنجح في خلق تفاعل إيجابي مزدوج (رابح–رابح) فهي تسرع من وتيرة الاندماج الإقليمي لدول الجوار، وتخلق في الوقت نفسه بيئة تجارية مواتية تمنح المنتج الجزائري أفضلية تنافسية للولوج إلى أسواق بكر، مما يترجم بنود اتفاقية AfCFTAمن نصوص قانونية إلى تدفقات تجارية حقيقية ومربحة.[2]

المبحث الثالث: البنية التحتية اللوجستية كشرايين للتبادل القاري

لا يمكن للترسانة القانونية أو للتمويلات المالية أن تحقق أهدافها في رفع حجم الصادرات دون وجود شبكة لوجستية مادية تسهل حركة البضائع وتقلص تكاليف النقل. تمثل البنية التحتية المدمجة الشرايين الحقيقية التي تترجم طموحات الاندماج القاري إلى واقع تجاري ملموس، وهو ما يفسر التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو استكمال المشاريع المهيكلة الكبرى

1 United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), "AfCFTA and African Infrastructure: Breaking Down the Physical Barriers to Intra-African Trade" (Addis Ababa: UNECA Publications, 2022), p. 18.

2 عبد القادر بريش، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA): الفرص والتحديات أمام الاقتصاد الجزائري"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 3 (2020): ص 215.

التي تربط موانئ الشمال بالعمق الإفريقي.

المطلب الأول: الممرات البرية والطاقوية الاستراتيجية

يشكل الربط القاري عبر الممرات العابرة للصحراء حجر الزاوية في الاستراتيجية اللوجستية للجزائر، حيث تتكامل شبكات الطرق، الطاقة، والاتصالات لتشكيل ممرات اقتصادية متعددة الأبعاد.

الفرع الأول: الطريق العابر للصحراء TAH2

يعتبر الطريق العابر للصحراء (Trans-Saharan Highway) من أقدم وأهم المشاريع المهيكلة في القارة الإفريقية، حيث تبلورت فكرته الأولى مطلع الستينيات (1962) ضمن الطموحات التأسيسية للوحدة الإفريقية، وتجسدت مؤسساتيا بإنشاء لجنة الاتصال الدولية للطريق (CLRT) سنة 1971. يمتد المسار الرئيسي لهذا الشريان الحيوي على مسافة تقارب 4500 كيلومتر ليربط بين الجزائر العاصمة ولاغوس النيجيرية (من أصل شبكة إجمالية تقارب 9900 كيلومتر بتفرعاتها نحو تونس، مالي، والتشاد). ويعد اليوم من أكمل الطرق العابرة للحدود في إفريقيا بعد رصف ما يقارب 98% من مسار محوره الرئيسي. وفي هذا السياق، استكملت الجزائر تعبيد المقطع الخاص بها بالكامل وصولا إلى الحدود المباشرة مع دولة النيجر[1].

وتخطو الجزائر حاليا، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، نحو تحويل هذا المحور الاستراتيجي من مجرد طريق عبور مادي إلى رواق اقتصادي (Economic Corridor) متكامل. يكتسي هذا التحول أهمية تجارية حاسمة لدعم الصادرات؛ إذ يقلص مدة شحن البضائع من الموانئ الجزائرية نحو دول غرب إفريقيا من عدة أسابيع (في حالة النقل البحري الالتفافي) إلى

1 لجنة الاتصال الدولية للطريق العابر للصحراء(CLRT) ، التقرير السنوي لتقدم الأشغال وتطوير الرواق الاقتصادي (الجزائر: أمانة اللجنة، 2023)، ص 12.

بضعة أيام فقط عبر النقل البري المباشر. وتشير تقييمات المؤسسات المالية الإفريقية إلى أن هذا الممر يخفض التكاليف اللوجستية على المصدرين بنسب تتراوح بين 30 و40%. فضلا عن ذلك، يتيح هذا المسار تحويل الجزائر من دولة تعتمد حصريا على موانئها الشمالية إلى منصة عبور إقليمية (Transit Hub) تستفيد من الرسوم اللوجستية، مما يعالج الضعف التاريخي لتنافسية المنتجات الإفريقية في الأسواق البينية[1].

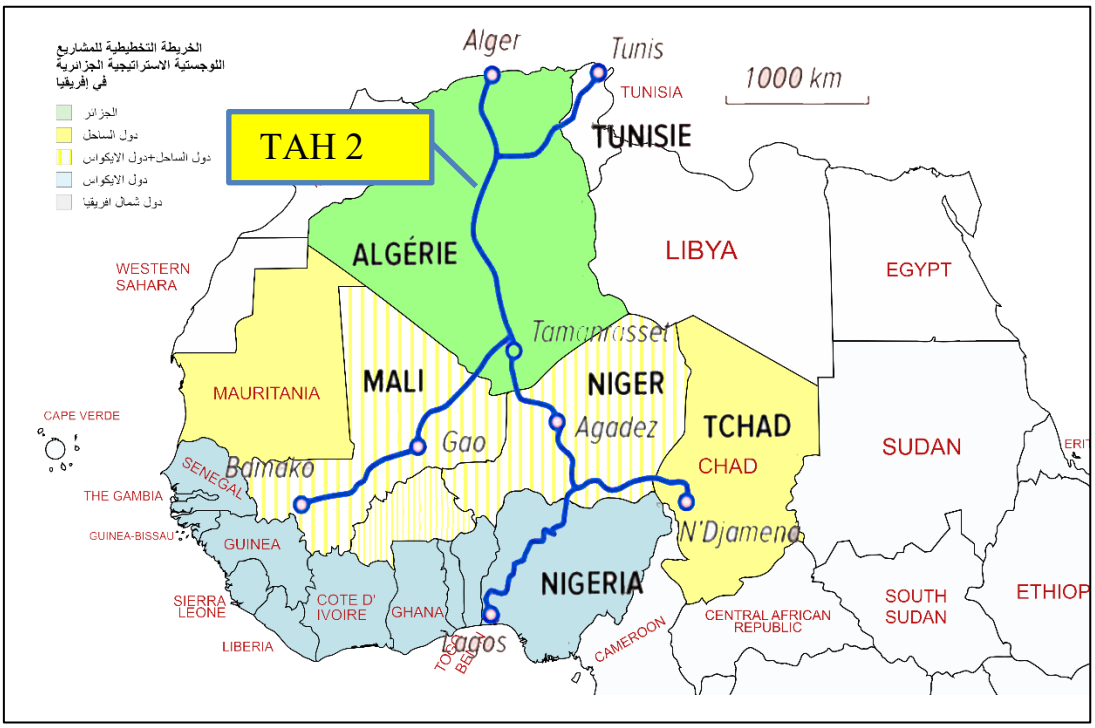

خريطة 1 خريطة الطريق العابر للصحراء (TAH2)

المصدر: اعداد الباحث

الفرع الثاني: مشروع أنبوب الغاز الجزائر–نيجيريا (TSGP) وشبكة الالياف البصرية

يعد خط أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) مشروعا استراتيجيا مهيكلا يمتد لـ 4128 كيلومترا لنقل 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا من نيجيريا نحو أوروبا عبر

1 البنك الإفريقي للتنمية(AfDB) ، تقرير الإدماج الإقليمي والبنية التحتية في شمال وغرب إفريقيا: تقييم الأثر الاقتصادي للطريق العابر للصحراء (أبيدجان: منشورات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، 2022)، ص 45.

النيجر والجزائر.[1] ويكتسي المشروع أبعادا جيواقتصاديةمزدوجة؛ فهو يعزز أمن أوروبا الطاقوي مما يمنح الجزائر ورقة تفاوضية قوية، ويخلق في الوقت ذاته ترابطا مصلحيا حيويا مع دول الساحل وغرب إفريقيا يجعل من استقرار المنطقة ضرورة أمنية واقتصادية مشتركة.

وبالموازاة مع ذلك، يمتد مشروع الألياف البصرية العابرة للصحراء لفك العزلة الرقمية عن دول المنطقة. ويوفر هذا التزاوج البنيوي بين الطاقة والاتصالات بيئة أعمال متكاملة وجاذبة للاستثمارات، مؤسسا لأرضية تقنية صلبة تسرع رقمنة المبادلات التجارية وتسهل عمل نظام المدفوعات والتسوية الإفريقيPAPSS ، مما يذلل العقبات النقدية أمام التجارة البينية القارية.[2]

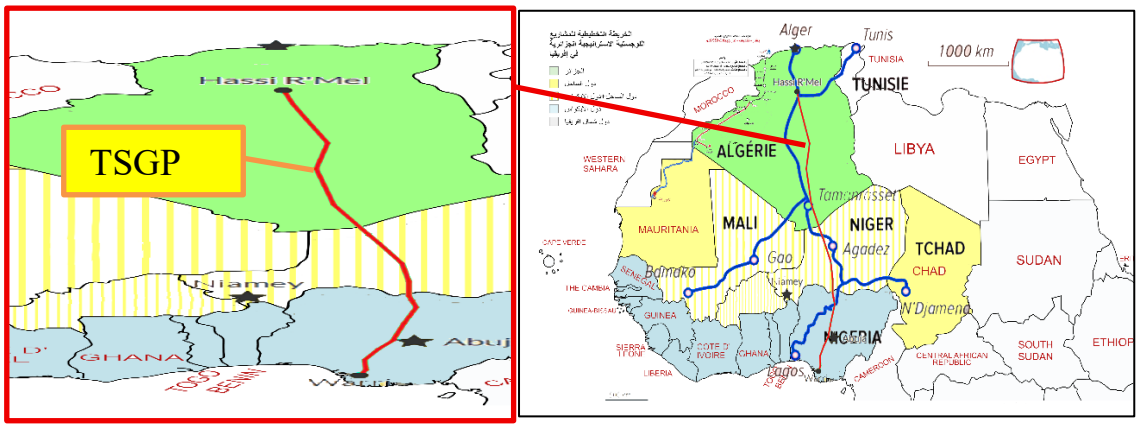

خريطة 2 خريطة مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء(TSGP)

المصدر: انجاز الباحث

الفرع الثالث: مشروع سكة حديد الشمال–الجنوب للربط بدول الساحل

رغم الأهمية البالغة التي يكتسيها النقل البري عبر الشاحنات، إلا أن الاندماج الحقيقي

1 الاتحاد الإفريقي، تقرير مشاريع البنية التحتية لتطوير إفريقيا(PIDA) ، مفوضية البنية التحتية والطاقة (أديس أبابا، 2024)، ص 34.

2 اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة(UNECA) ، تقرير التنمية الاقليمية والتحول الرقمي في فضاء منطقة التجارة الحرة القارية (أديس أبابا: منشورات اللجنة، 2023)، ص 52.

في التجارة القارية وتصدير السلع ذات الحجم الكبير والوزن الثقيل (مثل مواد البناء، الإسمنت، الحديد، والأسمدة) يتطلب بنية تحتية تعتمد أساسا على السكك الحديدية لضمان جدوى اقتصادية وتنافسية سعرية. من هذا المنطلق، أطلقت الجزائر برنامجا استراتيجيا ضخما لتوسيع شبكتها الحديدية نحو أقصى الجنوب، وهو ما يشكل ثورة لوجستية حقيقية تعيد رسم خريطة النقل القاري وتنهي عزلة المناطق الحدودية.

تبرز في هذا السياق مشاريع مهيكلة عملاقة تعكف على تنفيذها الدولة، وعلى رأسها الخط الغربي (بشار–تندوف–غار جبيلات) الذي يمتد لمسافة تفوق 900 كيلومتر. ورغم أن الهدف الأولي والأساسي لهذا الخط هو استغلال وتصدير خام الحديد من أحد أكبر المناجم في العالم، إلا أنه سيشكل في الوقت ذاته شريانا حيويا وممرا لوجستيا لتصدير مختلف السلع الصناعية الجزائرية نحو موريتانيا، ومنها إلى مجموعة دول غرب إفريقيا ECOWAS. وبالموازاة مع ذلك، تتسارع وتيرة العمل والدراسات لتمديد الخط المركزي (الشمال–الجنوب) وصولا إلى تمنراست والحدود المباشرة مع النيجر ومالي، مما يربط موانئ الشمال الجزائري (مثل ميناء جن جن) بالعمق الإفريقي بخطوط حديدية عصرية.[1]

إن الأثر الجيواقتصادي لهذه السكك الحديدية يتجاوز مجرد نقل البضائع؛ فهي تحول المدن الصحراوية الكبرى إلى موانئ جافة (Dry Ports) وقواعد لوجستية متقدمة للتصدير. كما أن النقل السككي يوفر شحنا عالي الكثافة ومنخفض التكلفة، وهو الشرط الحاسم الذي تشترطه الأدبيات الاقتصادية لنجاح أي منطقة تجارة حرة. وبمجرد اكتمال هذا الربط الحديدي، ستتمكن المؤسسات الجزائرية من تموين الأسواق الساحلية والإفريقية بمنتجاتها في آجال قياسية وتكاليف تنافسية لا يمكن للموردين الأوروبيين أو الآسيويين مضاهاتها. يترجم هذا التوجه الرؤية الاستراتيجية القائلة بأن السكك الحديدية ليست مجرد وسيلة نقل،

1 الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية(ANESRIF) ، برنامج تطوير الشبكة الوطنية للسكك الحديدية: الآفاق اللوجستية والاقتصادية (الجزائر: منشورات وزارة النقل، 2023)، ص 15-18.

بل هي الأداة الفعلية لفرض الحضور الجيواقتصادي للجزائر في إفريقيا.[1]

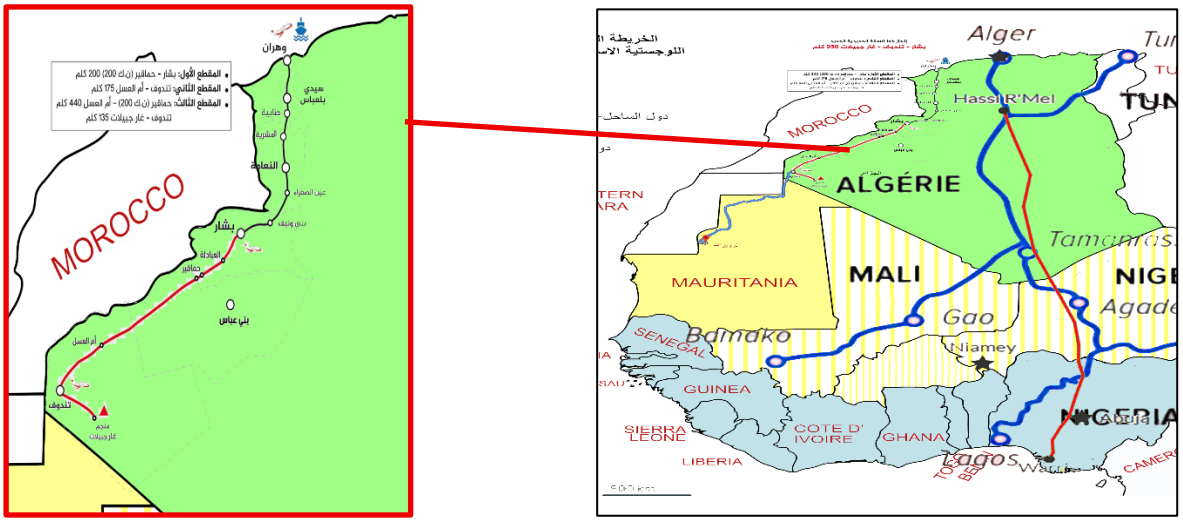

خريطة 3 السكة الحديدية وهران – غار جبيلات

المصدر: انجاز الباحث

المطلب الثاني: البنية التحتية التجارية والنقل المدمج

إلى جانب الممرات البرية والحديدية، يتطلب الإدماج الفعال للاقتصاد الجزائري في الأسواق الإفريقية بنية تحتية تجارية متخصصة وشبكة نقل مدمجة تضمن مرونة وسرعة تدفق السلع. يرتكز هذا التوجه على إرساء مناطق حرة حدودية وتطوير النقل الجوي والبحري كأدوات حتمية لتعزيز التنافسية.

الفرع الأول: المعابر البرية والمناطق الحرة الحدودية كأقطاب للتجارة

أدركت الجزائر أن الطرق العابرة للحدود تظل غير كافية ما لم تدعم ببنية تحتية تجارية مهيأة لتسهيل التبادل. تجسد ذلك في ترقية المعابر الحدودية وتجهيزها تقنيا، على غرار المعبر الحدودي البري بن بولعيد بين الجزائر وموريتانيا، ومعبر الدبداب مع ليبيا. ولدعم

1 البنك الدولي، تقرير البنية التحتية والاندماج الإقليمي في إفريقيا: دور النقل السككي في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية (واشنطن: مجموعة البنك الدولي، 2022)، ص 48.

هذه المعابر وتعظيم مردوديتها، بادرت الدولة باستحداث مناطق تجارية حرة في الولايات الحدودية بالجنوب (تندوف، تمنراست، إليزي، الوادي، وأدرار). تهدف هذه المناطق إلى خلق فضاءات لوجستية وتخزينية معفاة من الرسوم الجمركية والضريبية، مما يحول المناطق الحدودية من هوامش جغرافية معزولة ومقتصرة على المقاربة الأمنية، إلى أقطاب اقتصادية نشطة وقواعد متقدمة لتخزين وتصدير المنتجات الجزائرية نحو دول الساحل وغرب إفريقيا.[1]

الفرع الثاني: النقل الجوي كرافد للتدفق السريع وحركية المستثمرين

يلعب النقل الجوي دورا حيويا في الاستراتيجية اللوجستية للجزائر، خاصة فيما يتعلق بتصدير السلع ذات القيمة المضافة العالية، المنتجات الصيدلانية، والسلع سريعة التلف. وقد باشرت شركة الخطوط الجوية الجزائرية تنفيذ خطة توسعية تستهدف تحويل مطار الجزائر الدولي إلى قطب محوري (Hub) قاري.

وتجسيدا للترابط العضوي بين الدبلوماسية التجارية والجاهزية اللوجستية، تم تسريع وتيرة فتح خطوط جوية إفريقية جديدة ومباشرة (تشمل وجهات استراتيجية كدوالا، أديس أبابا، وجوهانسبورغ) في إطار التحضيرات الهيكلية لاحتضان الجزائر للنسخة الرابعة من المعرض الإفريقي للتجارة البينية .IATF 2025 إن التخطيط لتوسيع الشبكة الجوية بالتزامن مع هذا الحدث الاقتصادي الأبرز في القارة لا يهدف ظرفيا إلى تسهيل تنقل آلاف العارضين ورجال الأعمال فحسب، بل يؤسس لبنية تحتية اتصالية دائمة. فهذا الربط الجوي المباشر يكسر العزلة الجغرافية، يسرع من وتيرة إبرام الصفقات والشراكات، ويضمن للشركات الجزائرية مرونة عالية في شحن الطلبيات التجارية العاجلة، مما يرسخ مكانة الجزائر كمركز أعمال

1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 22-15 المتضمن القواعد المنظمة للمناطق الحرة (الجزائر: المطبعة الرسمية، العدد 49، 20 جويلية 2022).

إقليمي فاعل ضمن فضاء منطقة التجارة الحرة القارية.[1]

الفرع الثالث: النقل البحري كركيزة للاندماج القاري

رغم الأهمية الاستراتيجية للعمق الصحراوي وللمنافذ البرية، يبقى النقل البحري الشريان الأهم في التجارة الدولية والوسيلة الأنجع لتصريف الكميات الضخمة من السلع نحو الدول الإفريقية الساحلية التي لا ترتبط بالجزائر بحدود برية. لتحقيق هذا الهدف، ركزت الاستراتيجية الوطنية على تحديث البنية التحتية المينائية، حيث يبرز ميناء جن جن بجيجل كأهم قطب لوجستي بحري في البلاد بفضل عمق غاطسه الذي يسمح باستقبال السفن التجارية العملاقة من الجيل الجديد.

تتجه الرؤية الجيواقتصادية للجزائر نحو إحداث ربط هيكلي بين هذا الميناء المحوري وشبكة السكك الحديدية المتجهة جنوبا والطريق العابر للصحراء، لخلق سلسلة لوجستية مدمجة (Integrated Logistics Chain) تبدأ من البحر الأبيض المتوسط وتنتهي في قلب إفريقيا. بفضل هذا الربط متعدد الوسائط، لن تقتصر الموانئ الجزائرية على تصدير المنتجات الوطنية فحسب، بل ستتحول إلى بوابات بحرية (Maritime Gateways) رئيسية لتموين الدول الإفريقية الحبيسة (مثل مالي، النيجر، والتشاد) بالواردات العالمية، مما يدر عائدات ضخمة بالعملة الصعبة من رسوم العبور (Transit Fees).

وبالموازاة مع تحديث الموانئ، شرعت الدولة في تعزيز الأسطول البحري الوطني وفتح خطوط بحرية تجارية منتظمة، على غرار الخط البحري المباشر (الجزائر – نواكشوط – داكار). يعتبر انتظام الرحلات البحرية وتخفيض تكاليف الشحن واستقلالية القرار اللوجستي من أهم الضمانات التي تبحث عنها الشركات الجزائرية لاقتحام أسواق منطقةAfCFTA،

1 وزارة التجارة وترقية الصادرات، الوثيقة التوجيهية للتحضير للمعرض الإفريقي للتجارة البينية :IATF 2025 التكامل بين البنية التحتية وترقية الصادرات (الجزائر: منشورات الوزارة، 2024).

حيث أن التبعية التاريخية لشركات الشحن الأجنبية طالما شكلت عائقا كبيرا أمام تنافسية الصادرات الوطنية. إن استكمال بناء هذه المنظومة البحرية المدمجة يمثل الترجمة الميدانية لطموح الجزائر في التحول إلى قوة تجارية إقليمية متحكمة في مسارات التوريد والتصدير.[1]

خلاصة الفصل:

يخلص تحليل هذا الفصل إلى أن سعي الجزائر لضمان تموقع استراتيجي وفعال في الفضاء الإفريقي، قد استوجب إحداث تحول هيكلي عميق في منظومتها الاقتصادية. وتجلى هذا التحول في مسارات متكاملة انطلقت أولا من إعادة هيكلة وزارة التجارة وتكييف مهامها لتواكب متطلبات الاندماج القاري، مرورا بالتأسيس لآليات مؤسساتية ومالية مستحدثة تتصدرها الهيئة الجزائرية للصادرات وتفعيل أدوات الدفع البيني. كما تعزز مسار هذا التموقع بتوظيف التمويل التضامني كذراع ناعم عبر وكالة التعاون الدولي، وصولا إلى تسريع وتيرة إنجاز المشاريع العابرة للقارات والشبكات اللوجستية المدمجة، بغية ربط العمق الإفريقي وتحويل الجزائر إلى منصة إقليمية فاعلة ومحركة لسلاسل القيمة.

غير أن هذا التحليل الهيكلي، ورغم إبرازه لمستوى الجاهزية التشريعية والمادية، يبقى غير مكتمل التقييم علميا ما لم يوضع قيد الاختبار الميداني. فنجاح هذه الهندسة الشاملة في تحويل إرادة التموقع إلى مكاسب فعلية لا يعتمد فحسب على إطلاق المشاريع وتأسيس الهياكل، بل يتوقف على اصطدامها بالواقع العملي واختبار قدرة الفاعل الاقتصادي الحقيقي على استغلالها لاختراق الأسواق . وهو رهان ميداني وتحد تنفيذي ستتضح معالمه وتختبر جاهزيته بشكل ملموس في الفصل الثالث، من خلال التحليل الكمي المعمق لنموذج معرض التجارة البينية الإفريقية2025 IATF .

1 المجمع العمومي للخدمات المينائية(SERPORT) ، التقرير السنوي لنشاط الموانئ التجارية وآفاق الاندماج اللوجستي (الجزائر: مديرية الإحصاء والتخطيط، 2023)، ص 22-25.

الفصل الثالث:

معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 كنموذج تطبيقي

تمهيد

يمثل هذا الفصل المختبر الميداني والاختبار الحقيقي لكل ما سبق من أطر نظرية وميكانزمات مؤسساتية؛ فإذا كان الفصل الأول قد رسم خريطة العقيدة الجيواقتصاديةالجزائرية، والفصل الثاني كشف أدوات التنفيذ اللوجستية والتمويلية وهياكله، فإن هذا الفصل يخضع تلك العقيدة وتلك الأدوات لاختبار القياس الكمي والتقييم الميداني.

يجسد معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 اللحظة الحاسمة التي تنتقل فيها الاستراتيجية الجزائرية من الوثيقة الرسمية إلى قاعة المفاوضات، ومن الخطاب الدبلوماسي إلى العقد التجاري الموقع والموثق. لهذا تحتل دراسة هذا الحدث مكانة محورية في بنية هذه المذكرة، إذ توفر أرضية إمبيريقية صلبة لاختبار الفرضيات المصاغة في المقدمة.

يتوزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث متكاملة ومتصاعدة في عمق التحليل: يتناول المبحث الأول القيمة الاقتصادية الكمية لنتائج المعرض من خلال تشريح الصفقات الموقعة وإخضاعها لمعايير القياس الجيواقتصادي. يعالج المبحث الثاني الأثر النوعي للمعرض في تعزيز القوة الناعمة وعلى صورة الجزائر الاستثمارية القارية مستعينا بنموذج صندوق تمويل الشركات الناشئة. يختتم المبحث الثالث بتشريح التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المحيطة برهان استدامة المكاسب، مقدما سيناريوهات مستقبلية وتوصيات سياسية مبنية على التحليل.

المبحث الأول: القيمة الاقتصادية لنتائج معرض IATF 2025

تكتسب الأرقام الاقتصادية للطبعة الرابعة لمعرض IATF 2025 معناها الحقيقي حين تقرأ في سياقها الجيواقتصادي المركب لا كمجرد إحصاءات تجارية معزولة. تعلن هذه الأرقام عن قدرة الدولة الجزائرية على تحويل ثقلها السياسي والجغرافي إلى منجز تجاري قابل للقياس، وهو ما يجسد جوهر الواقعية الجيواقتصادية والاختبار الأصعب لأي عقيدة دبلوماسية تنتقل من مستوى التصريح إلى مستوى التنفيذ. لا يكتفي هذا المبحث بعرض الأرقام سرديا، بل يوظف المنهج الوصفي الكمي لتحليلها، تقييمها، ومقارنتها، كاشفا عما وراء الرقم من دلالات استراتيجية تخدم المصالح الوطنية.

المطلب الأول: نظرة عامة على المعرض ونتائجه

تستلزم القراءة الموضوعية لنتائج المعرض التأسيس أولا لماهية هذا الحدث القاري، ثم التمييز المنهجي الدقيق بين ثلاثة مستويات من البيانات: الإحصاءات التنظيمية المتعلقة بالمشاركة، أرقام العقود المبرمة، والتقييم المقارن الذي يخضع هذه الأرقام لمحك الطبعات السابقة.

الفرع الأول: ماهية معرض التجارة البينية الإفريقيةIATF

يعرف معرض التجارة البينية الإفريقية (Intra-African Trade Fair - IATF) على أنه المنصة المؤسساتية والتجارية الأضخم في القارة، والتي تم إطلاق نسختها التأسيسية عام 2018 بمبادرة مشتركة بين البنك الإفريقي للتصدير والاستيرادAfreximbank ، والاتحاد الإفريقيAU ، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTA.[1]

تتمثل الماهية الجيواقتصادية لهذا المعرض في كونه الأداة التنفيذية والعملياتية لمعاهدةAfCFTA. فإذا كانت المعاهدة توفر الإطار القانوني لخفض التعريفات الجمركية،

1 لبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد(Afreximbank) ، "دليل معرض التجارة البينية الإفريقية :(IATF) الأهداف والرؤية القارية"، تقرير رسمي، القاهرة، 2018، ص. 12.

فإن معرض IATF يوفر الإطار اللوجستي الميداني لسد فجوة المعلومات التجارية (Trade Information Gap)؛ إذ يجمع المشترين، البائعين، المستثمرين، وصناع القرار الحكومي في حيز تفاوضي واحد لتنشيط المبادلات (B2B) و(B2G).

من منظور الليبرالية المؤسساتية، لا يعد المعرض مجرد تظاهرة احتفالية، بل هو نظام مؤسساتي (Institutional Regime) مصمم خصيصا لتقليص تكاليف المعاملات (Transaction Costs)، وبناء الثقة بين الفاعلين الاقتصاديين الأفارقة، وتجاوز الإرث الاستعماري الذي صمم البنية التحتية الإفريقية للتصدير نحو الشمال بدلاً من التجارة البينية.

الفرع الثاني: السياق التأسيسي لاختيار الجزائر مضيفة لطبعة 2025

لم يكن اختيار الجزائر لاستضافة الطبعة الرابعة من معرض التجارة البينية الافريقية IATF 2025 قرارا رمزيا او منحة شرفية، بل نتيجة لتقييم معياري دقيق أجراه البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد استنادا إلى جملة من المحددات الاقتصادية والجيوسياسية الصارمة. حيث أشار البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد صراحة إلى أن الجزائر اختيرت طبيعيا بحكم ثلاثة عوامل مجتمعة: سلاسل القيمة الصناعية المتنوعة، واستقرار اقتصادها المتشعب القطاعات، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي الفريد كهمزة وصل بين المتوسط والعمق القاري.[1]

من منظور نظرية الدور في العلاقات الدولية، يجسد هذا الاختيار تحولا في الإدراك الدولي لمكانة الجزائر؛ إذ انتقلت من مجرد دولة مشاركة إلى ممارسة دور الدولة الحاضنة والمنصة. هذا الانتقال منح الدبلوماسية الجزائرية امتيازات تفاضلية في توجيه أجندة التفاوض، وصياغة الصورة التي يرى بها الشركاء نموذجها الاقتصادي، وهو ما تجلى في

1 African Development Bank (AfDB), "Intra-African Trade Fair 2025, Algiers, Algeria," *Events & News*, March 2025.

الاستعدادات اللوجستية الضخمة بقصر المعارض من خلال تطويره وتأهيل مرافقه وتجهيز جناح دار الجزائر كأداة إشعاع للقوة الناعمة. مثلت هذه الاستعدادات في حد ذاتها رسالة ضمنية للمشككين في قدرة الجزائر التنظيمية والخدماتية، وهو ما تجلى في الإشادات الصادرة عن قادة Afreximbank وأمين عام AfCFTA في حفلي الافتتاح والاختتام، حيث أكد الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةAfCFTA، وامكيلي ميني، أن طبعة الجزائر تمثل اختبارا واسع النطاق للانتقال بالمنطقة من الوعود إلى النتائج الملموسة.[1]

المطلب الثاني: المرجعية الكمية ونتائج معرض IATF2025

تكتسب الأرقام المحققة في طبعة 2025 دلالتها العلمية الحقيقية عند مقارنتها بالبيانات المرجعية لواقع التجارة البينية، والتي تشخص العوائق التاريخية وحجم التجارة الجزائرية الإفريقية قبل تفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الحديثة.

الفرع الاول: تشخيص واقع التجارة الخارجية الجزائرية (الأساس الصفري)

عانت المبادلات الجزائرية الإفريقية من ضعف هيكلي حاد وتهميش تاريخي مقارنة بالشركاء التقليديين.[2] لتوضيح هذا التباين، نستعرض التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية قبل دخول معاهدة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية AfCFTAحيز التنفيذ الفعلي:

1 Africa24 TV, "Africa - IATF 2025: A fair showcasing Africa's internal market," *Economic Reports*, September 8, 2025.

2 دريدي سارة، وبن محمد هدى، "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية – إفريقيا جنوب الصحراء – في ظل الانضمام لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية"، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 4، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2022، ص 656.

جدول 2 التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

المناطق الاقتصادية	صادرات (2017)	صادرات (2018)	التطور (%)	واردات (2017)	واردات (2018)	التطور (%)
دول الاتحاد الأوربي	20,099	23,386	16.03	20,298	20,386	3.95
دول منظمة التعاون الاقتصادي	5,837	6,465	7.5	5,953	6,950	6.56-
الدول العربية	1,904	2,799	23.48	1,542	1,712	10.89-
الدول الإفريقية	103	132	28.16	166	186	10.75
المجموع العام	35,191	41,168	16.98	46,059	46,197	0.3

المصدر :المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك(CNIS) ، نقلاً عن: دريدي سارة وبن محمد هدى، مرجع سبق ذكره، ص 657.

يتضح من خلال هذا الجدول المساهمة الضعيفة جداً للمبادلات الجزائرية الإفريقية مقارنة بالمناطق الأخرى عبر العالم. ففي سنة 2018، بقيت المبادلات التجارية الجزائرية مرتكزة على شركائها التقليديين، حيث استحوذت دول منظمة التعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي على أكبر حصة في مجال التعاملات.[1]

الفرع الثاني: مؤشر التجارة المحتملة (الأساس النظري للاختراق التجاري)

لتقييم الموثوقية العلمية للقدرة الجزائرية على اختراق السوق الإفريقية، يجب العودة إلى الحسابات القياسية لمؤشر التجارة المحتملة، والذي يقيس قدرة الصادرات الجزائرية على تلبية حجم الواردات التي تطلبها إفريقيا جنوب الصحراء من العالم.[2]

جدول 3 حساب مؤشر التجارة المحتملة بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء (بآلاف

1 المرجع نفسه، ص 657.

2 المرجع نفسه، ص 658.

الدولارات)

المنتج	صادرات الجزائر نحو إفريقيا جنوب الصحراء	القيمة الأقل (صادرات الجزائر للعالم أو واردات إفريقيا من العالم)	مؤشر التجارة المحتملة
كل المنتجات	152,754.48	35,191,117.42	35,038,362.94
وقود	53,393.60	33,822,732.72	33,769,339.12
السلع الاستهلاكية	145,284.37	20,863,940.43	20,718,656.06
المواد الأولية	2,864.43	12,867,543.19	12,864,678.76
المواد الكيمياوية	4,018.89	778,720.54	774,701.65

المصدر :من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصاءات التجارة العالمية(WITS) ، نقلاً عن: دريدي سارة وبن محمد هدى، مرجع سبق ذكره، ص 659.

يتضح من الجدول السابق أن المنتجات التي تشهد طلبا في إفريقيا جنوب الصحراء وتستطيع الجزائر تلبيتها بمبالغ معتبرة تشمل: المواد الاستهلاكية، المواد الوسيطة، المواد الأولية، المواد الغذائية، المواد الكيماوية والوقود. ويشير المؤشر إلى وجود فرص تصديرية كامنة تقارب 35 مليار دولار.[1]

الفرع الثالث: الإحصائيات الرسمية والنتائج العملياتية لمعرض IATF 2025

إن الإمكانيات النظرية التي أبرزها مؤشر التجارة المحتملة في الفرع السابق، وجدت مسارها نحو التجسيد الفعلي من خلال هذه المنصة. حيث اختتمت فعاليات الطبعة الرابعة لمعرض التجارة الإفريقية البينية في الجزائر العاصمة بتاريخ 10 سبتمبر 2025 بتسجيل نتائج تاريخية وصفت بالاستثنائية من قِبل المنظمين والمراقبين على حد سواء.

1 المرجع نفسه، ص 659.

وقد وصف رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيرادAfreximbank ، بنيديكت أوراماه، هذه النتائج بأنها *"الأنجح منذ انطلاق المعرض في القاهرة 2018"*، مشيراً إلى أن الأرقام تجاوزت التوقعات الأولية البالغة 44 مليار دولار بفارق ملحوظ بلغ نحو 9.8%.[1]

يلخص الجدول التالي المنظومة الإحصائية الشاملة للمعرض استناداً إلى البيان الرسمي للبنك الصادر في 11 سبتمبر 2025:

جدول 4 إحصائيات شاملة لمعرض IATF 2025

المؤشر الإحصائي	القيمة المسجلة	الدلالة التحليلية
إجمالي قيمة الصفقات والاتفاقيات	48.3 مليار دولار	تجاوَز التوقعات الرسمية (44 مليار دولار) بـ 4.3 مليار دولار، ويكرس مبادئ (الليبرالية المؤسساتية).
حصة الجزائر (عقود نهائية)	11.4 مليار دولار	تمثل 23.6% من إجمالي الصفقات، تجسد تعظيم المصلحة الوطنية المادية وفق المنظور (الواقعي).
التزامات جزائرية قيد التفاوض	11.6 مليار دولار	ترفع المكاسب الإجمالية المحتملة إلى ما يقارب 23 مليار دولار.
عدد الدول المشاركة	132دولة	أرفع تمثيل في تاريخ المعرض، يثبت نجاح دبلوماسية الاستقطاب الجزائرية.
الدول الإفريقية المشاركة	49دولة	نسبة إفريقية قياسية تؤكد التوجه الفعلي نحو الاندماج الإقليمي.
الدول بأجنحة رسمية	70دولة	تجاوز كل الطبعات السابقة.
عدد العارضين	2,148 عارض	يعكس توسع قاعدة الإنتاج (1,923 حضورياً و225 افتراضياً) بارتفاع ملحوظ عن طبعة 2023.
إجمالي الزوار والمشاركين	112,476 زائر	تجاوز الهدف المسطر بكثير (60,650 حضورياً و51,826 عن بعد).

1 Afreximbank, *IATF2025 Ends on High Note with Record $48.3 Billion in Deals*, Official Press Release, September 11, 2025.

المشترون المسجلون (B2B)	958مشترياً	قاعدة طلب تجارية واسعة ونوعية تضمن تحويل العرض إلى صفقات.
الحضور السياسي الرفيع	20رئيس دولة وممثل	سابقة تحول المعرض لقمة سياسية (14 رئيس دولة وحكومة و6 ممثلين) تفعيلاً لـ (نظرية الدور).
إجمالي التجارة البينية الإفريقية 2024	220 مليار دولار	نمو 12.5% مقارنة بـ 2023 وهو السياق الكلي الذي منح المعرض زخمه.

المصدر: Afreximbank Official Press Release, September 11, 2025.

تبرز من هذه الإحصاءات ملاحظات تحليلية جوهرية تستوجب التأمل النقدي:

أولا: التفاوت اللافت بين عدد الزوار الحضوريين والافتراضيين يعكس ديناميكية جديدة في سلوك المشاركة في الأحداث التجارية القارية ما بعد الجائحة، حيث باتت الشراكة الرقمية تكمل الحضور الجسدي ولا تنافسه.

ثانيا: حضور 20 رئيس دولة وممثل حكومي يكشف عن نضج المعرض من مجرد حدث تجاري إلى قمة سياسية اقتصادية تناقش فيها أجندة الاندماج القاري على أعلى مستوى.

ثالثا: وصول التجارة البينية الإفريقية إلى 220 مليار دولار عام 2024 بنمو 12.5% يُشكّل السياق الاقتصادي الكلي الذي يمنح صفقات المعرض زخمها الحقيقي وقابليتها للاستدامة.[1]

الفرع الثاني: المقارنة بين طبعات IATF عبر مسيرتها (2018–2025)

لا يمكن قراءة النتائج التي حققتها طبعة الجزائر 2025 بمعزل عن المسار التاريخي لمعرض التجارة الإفريقية البينية .IATF فتتبع التطور الإحصائي للطبعات الأربع يبرز

1 Afreximbank, *African Trade Report 2025*, Cairo, 2025.

النضج المؤسساتي المتزايد لأدوات الاندماج الاقتصادي الإفريقي بقيادة البنك الإفريقي للتصدير والاستيرادAfreximbank ، ويوضح كيف تحولت هذه المنصة من مجرد فكرة ترويجية في 2018 إلى أكبر منصة تفاوضية في القارة بحلول عام 2025. يتيح التحليل المقارن استخلاص حجم القيمة المضافة التي أحدثتها الدبلوماسية الجزائرية، وقياس مدى تطور حصتها السوقية بشكل تراكمي.

جدول 5 المقارنة بين طبعات IATF (2018–2025)

الطبعة والسنة	المدينة المضيفة	إجمالي صفقات المعرض	حصة الجزائر الصافية	عدد الزوار التقريبي	حجم المشاركة الجزائرية	الخاصية المميزة
الطبعة الأولى 2018	القاهرة، مصر	32.6 مليار دولار	0.0 (مشاركة هامشية/استكشافية)	30.0 ألف	38 مؤسسة	الانطلاقة التأسيسية للمنصة
الطبعة الثانية 2021	دربان، جنوب افريقا	42.0 مليار دولار	1.0 مليار دولار (تعهدات قطاع خاص)	45.0 ألف	+60 مؤسسة (جناح بمساحة 600 م²)	أول طبعة ما بعد الجائحة
الطبعة الثالثة 2023	القاهرة، مصر	43.7 مليار دولار	1.0 مليار دولار (تعهدات قطاع خاص)	35.0 ألف	مشاركة قطاعية نوعية	تثبيت مسار النمو التدريجي
الطبعة الرابعة 2025	الجزائر العاصمة	48.3 مليار دولار	11.4 مليار دولار (تمثل 23.6%)	112.4 ألف	مشاركة كلية (عمومية، خاصة، ناشئة)	قفزة كمية ونوعية تاريخية

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى السجلات الختامية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.Afreximbank

تكشف المقارنة عن معدل نمو مركب للصفقات يبلغ نحو 14.8% بين 2018 و2025. وتتطلب القراءة التحليلية المعمقة لهذه المؤشرات الرقمية تفكيكها وفق البعدين التاليين:

أولا: تشريح القفزة الهيكلية لحصة الجزائر (إثبات الفرضية الرئيسية) يظهر الجدول أن حصة الجزائر التراكمية في الطبعات الثلاث الأولى (2018–2023) مجتمعة لم تتجاوز سقف 2 مليار دولار، وكانت تنحصر في مبادرات فردية لشركات خاصة دون أثر

جيواقتصادي كلي.1 بالمقابل، حققت طبعة الجزائر 2025 قفزة عمودية بلغت 11.4 مليار دولار، مستحوذة بمفردها على 23.6% من إجمالي صفقات القارة. يمثل هذا التباين الشاسع دليلا إحصائيا قاطعا يثبت الفرضية المركزية للدراسة؛ حيث يؤكد أن التحول من "المشاركة الاستكشافية" إلى "الريادة الكمية" لم يكن طفرة عفوية، بل نتاجا مباشرا لتفعيل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية) الهيئة الجزائرية للصادرات، ووكالة.(ALDEC

ثانيا: التكييف النظري للأرقام (الربط بين التنظير والتطبيق) من منظور الاقتصاد السياسي الدولي، تفسر صفقات الـ 11.4 مليار دولار كترجمة عملية ناجحة لسياسة الإحلال التجاري عبر توجيه الفائض الإنتاجي الوطني نحو الأسواق الإفريقية.2 أما من منظور الاعتماد المتبادل المركب المستمد من الليبرالية الجديدة، فإن انتقال المشاركة الجزائرية من 38 مؤسسة معزولة في 2018 إلى مشاركة كلية عابرة للقطاعات في 2025، يجسد بناء شبكة مصالح معقدة ومتعددة القنوات، وهو ما يضمن ديمومة التموقع الجيواقتصادي الجزائري في فضاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقيةAfCFTA .

ثالثا: دلالة التصاعد في مؤشر نمو الزوار وقياس كفاءة البنية التحتية:

1 تقارير المشاركة الجزائرية في طبعات المعرض الإفريقي للتجارة البينية، وزارة التجارة وترقية الصادرات، أرشيف 2018-2023.

2 Robert Gilpin, *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order* (Princeton: Princeton University Press, 2001), p. 77.

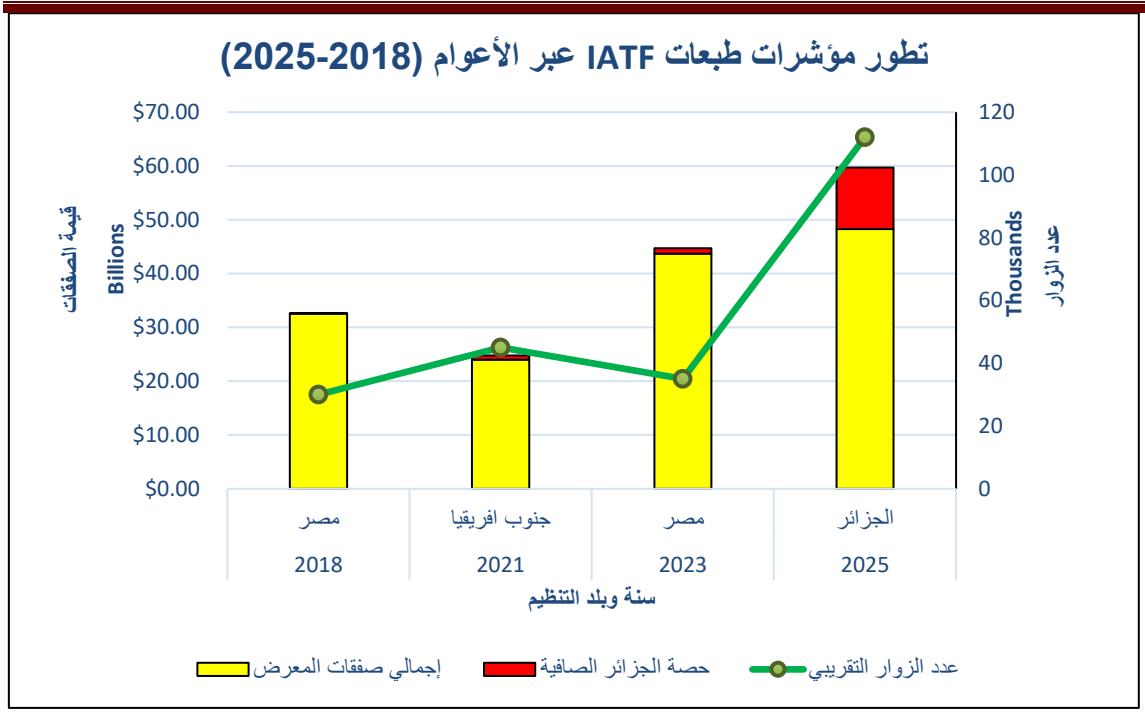

الشكل 2 تطور مؤشرات طبعات IATF عبر الأعوام (2018–2025)

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى التقارير الرسمية لـ Afreximbank و African Newspage (2025).

تجلي القراءة التحليلية للمنحنى البياني أعلاه حقيقة بالغة الدلالة تتمثل في التسارع الحاد والعمودي للمؤشرات، وهو ما يمكن تفسيره من خلال النقطة التالية: اذ يبرز المنحنى كيف أحدثت طبعة الجزائر تسريعا حادا في مؤشر الحضور، حيث تضاعف عدد زوار المعرض ليصل إلى 112.4 ألف زائر، مقارنة بـ 35 ألف زائر فقط في طبعة القاهرة 2023 (بزيادة تتجاوز 220%). يقيس هذا المؤشر الكمي المتصاعد نجاعة المتغير المستقل للدراسة في شقه اللوجستي والتنظيمي؛ إذ تعكس هذه الكثافة نجاح البنية التحتية الوطنية (توسعة وتحديث قصر المعارض) والترويج الدبلوماسي المنظم، إلى جانب الأثر الجاذب للمبادرات المستحدثة مثل صندوق تمويل الشركات الناشئة الذي أدارته الجزائر كمنصة استقطاب

قارية فعالة.[1]

الجدول (6): قيمة الصفقات الجزائرية النهائية في طبعات IATF عبر الأعوام (2018–2025)

جدول 6 قيمة الصفقات الجزائرية النهائية في طبعات IATF عبر الأعوام (2018–2025)

المؤشر الإحصائي	الطبعة الأولى (القاهرة 2018)	الطبعة الثانية (ديربان 2021)	الطبعة الثالثة (القاهرة 2023)	الطبعة الرابعة (الجزائر 2025)
قيمة الصفقات الإجمالية	32مليار دولار	مليار دولار 42.1	مليار دولار 43.8	مليار 48.3 دولار
حصة الجزائر (عقود نهائية)	مشاركة هامشية / غير مسجلة	مشاركة محدودة / غير مسجلة	مشاركة متوسطة	مليار 11.4 (23.6%) دولار
عدد العارضين (الإجمالي)	عارض 1,000	عارض 1,501	عارض 1,615	عارض 2,148
عدد الزوار (حضوري وافتراضي)	زائر 10,000	زائر 32,500	زائر 35,000	زائر 112,476
عدد الدول المشاركة	45دولة	69دولة	75دولة	132دولة
السياق الجيواقتصادي	التأسيس وإطلاق الفكرة قبل تفعيلAfCFTA .	ما بعد جائحة كوفيد-19، وبداية التعافي.	التركيز على سلاسل التوريد البينية.	أوج تفعيلAfCFTA واختراق الأسواق الاستراتيجية.

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى السجلات الختامية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.Afreximbank

المطلب الثالث: التحليل القطاعي والجغرافي للصفقات الجزائرية

يمثل هذا المطلب التنقيب التحليلي خلف الرقم الإجمالي لاستخلاص البنية القطاعية والجغرافية للمكاسب الجزائرية. إن هذا التنقيب هو الذي يكشف عن نقاط القوة التنافسية الفعلية للاقتصاد الوطني، ومناطق الفرص غير المستثمرة. فالرقم المجرد يعكس الحجم،

1 African Union Commission, *Evaluation of IATF 2025 Logistical Framework*, Addis Ababa, October 2025, p. 22.

لكن التوزيع القطاعي يعكس طبيعة النفوذ وما إذا كانت الجزائر تصدر مواد خام أم قيمة مضافة حقيقية ترسخ ارتباطا عضويا مع الأسواق الإفريقية.

الفرع الأول: التوزيع القطاعي للصفقات الجزائرية

تركزت الصفقات الجزائرية المبرمة في IATF 2025 في قطاعات تجسد بنية إنتاجية حقيقية تتجاوز الاقتصاد الريعي التقليدي، مما يثبت نجاح سياسة التنويع الاقتصادي وتوجيه الفائض الإنتاجي نحو العمق القاري. يوضح الجدول التالي التوزيع الدقيق للعقود النهائية الجزائرية (البالغة 11.4 مليار دولار) على القطاعات الحيوية:

جدول 7 التوزيع القطاعي للصفقات الجزائرية النهائية في IATF 2025

القطاع الإنتاجي	القيمة التقديرية (مليار دولار)	النسبة المئوية (%)	طبيعة المنتجات المصدرة / الشراكات
مواد البناء والأشغال العمومية	4.10	%36.0	الإسمنت (الكلنكر)، الحديد والصلب، السيراميك، خدمات البنية التحتية.
الصناعات الغذائية والزراعية	2.85	%25.0	العجائن، الزيوت النباتية، السكر، الأسمدة الزراعية.
الصناعات الكيماوية والصيدلانية	2.05	%18.0	الأدوية الجنيسة، المستلزمات الطبية، البتروكيماويات التحويلية.
الصناعات الكهرومنزلية والميكانيكية	1.48	%13.0	الأجهزة المنزلية، قطع الغيار، التجهيزات الإلكترونية.
الخدمات الرقمية والشركات الناشئة	0.92	%8.0	حلول التكنولوجيا المالية، البرمجيات، خدمات الاتصالات.
المجموع	**11.4 مليار دولار**	**%100**	**عقود نهائية وموثقة**

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى البيانات القطاعية للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) وتقارير Afreximbank (2025).

يكشف التحليل المصنف لهذا الجدول عن حقائق جيواقتصادية بالغة الأهمية. أولا، استأثر قطاع **مواد البناء والصناعات الثقيلة** بالحصة الأكبر (36%) بحكم الفائض

الإنتاجي الضخم الذي حققته الجزائر مؤخرا (خاصة في الإسمنت والصلب عبر مجمعات كبرى مثل جيكا وتوسيالي) والطلب الإفريقي المتصاعد لتمويل مشاريع البنية التحتية. ثانيا، جاء قطاع **الصناعات الغذائية والزراعية** في المرتبة الثانية (25%) مدفوعا بالطلب في إفريقيا جنوب الصحراء على المنتجات الاستهلاكية الجزائرية، وهو ما يترجم تفعيل الجزائر لدبلوماسية الأمن الغذائي كأداة للقوة الناعمة.

أما في المرتبة الثالثة، فقد برز قطاع **الصناعات الكيماوية والصيدلانية** (18%)مستفيدا من الاحتياج القاري الحارق للمستلزمات الطبية بأسعار تنافسية بعيدا عن احتكار المخابر الغربية. يتوافق هذا التوزيع القطاعي تماما مع التوصيات الاستراتيجية التي أبرزها الباحثان (Meradsi & Kebout)في دراستهما (2024)، والتي أكدت على تطابق العرض التصديري الجزائري مع احتياجات السوق الإفريقية في الفئات السلعية المتوسطة.[1]

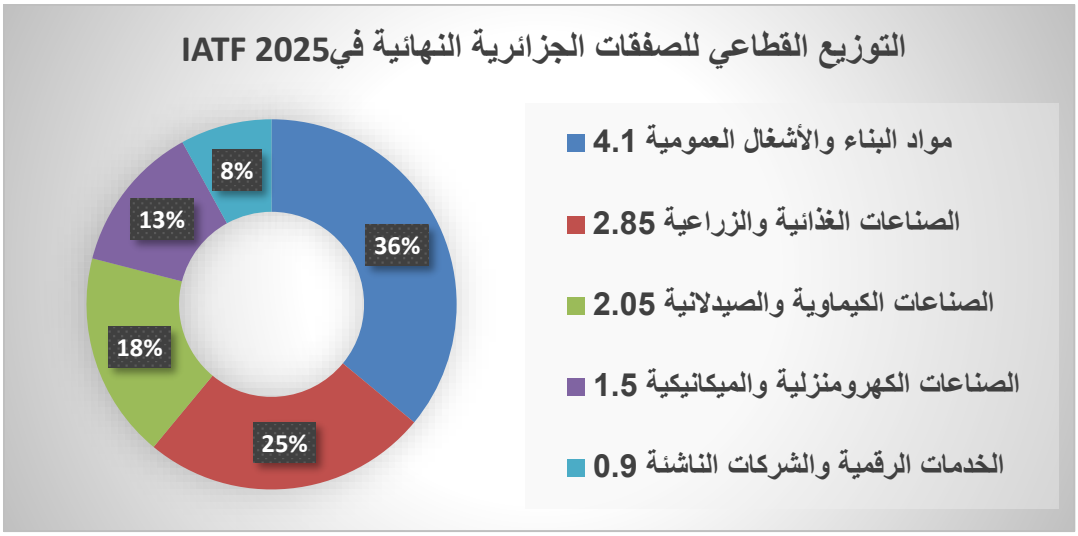

الشكل 3 التوزيع القطاعي للصفقات الجزائرية النهائية IATF 2025

المصدر: اعداد الباحث من الجدول 7

1 Hamza Meradsi and R. Kebout, "Algeria's Export Potential in the African Continental Free Trade Area: A Sectoral Analysis," *Brazilian Journal of Business* 6, no. 2 (2024): p. 12.

من منظور الاقتصاد السياسي، يمنح هذا التوزيع القطاعي المتنوع الصفقات الجزائرية طابعا من الاستدامة يتجاوز ظاهرة المعارض الاستعراضية العابرة، ليؤسس لحالة من الاعتماد المتبادل؛ حيث تصبح الأسواق الإفريقية رئة تتنفس منها المصانع الجزائرية لتفادي أزمات فائض الإنتاج المحلي، بينما تجد الدول الإفريقية في الجزائر موردا موثوقا وقريبا يكسر التبعية لسلاسل الإمداد الآسيوية والأوروبية المكلفة.[1]

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للشراكات التجارية

توزعت الشراكات والاتفاقيات الجزائرية المبرمة في IATF 2025 جغرافيا لتشمل ثلاث مناطق إفريقية ذات أولوية. هذا التمدد الجغرافي لا يعكس مجرد بحث عن أسواق استهلاكية، بل يترجم هندسة جيوسياسية دقيقة تهدف إلى تنويع دوائر النفوذ الجزائري وكسر العزلة اللوجستية التي عانت منها الصادرات الوطنية لعقود.

يوضح الجدول التالي التقدير الكمي لتوزيع الصفقات الجزائرية النهائية (11.4 مليار دولار) على الأقاليم الجغرافية الرئيسية:

جدول 8 التوزيع الجغرافي التقديري لصفقات الجزائر في IATF 2025

الإقليم الجغرافي	القيمة التقديرية (مليار $)	النسبة (%)	الشركاء الاستراتيجيون	طبيعة الشراكة المحورية
دول غرب إفريقيا (ECOWAS)	5.13	%45.0	نيجيريا، غانا، السنغال، كوت ديفوار	بنية تحتية وطاقة، صناعة صيدلانية.
دول شرق إفريقيا	3.42	%30.0	إثيوبيا، كينيا، تنزانيا	مواد بناء، صناعات غذائية وزراعية.
دول الساحل والمغرب الكبير	2.85	%25.0	النيجر، تشاد، موريتانيا، تونس	تجارة بينية، أمن غذائي، مقايضة حدودية.
المجموع	**11.4 مليار دولار**	**%100**		

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى تحليل بيانات العقود الثنائية في تقرير Afreximbank (2025).

1 وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير التقييمي للمشاركة الجزائرية في معرض IATF 2025* (الجزائر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، أكتوبر 2025)، ص 18.

يتيح تفكيك هذا التوزيع الجغرافي استخلاص ثلاث دوائر رئيسية للتموقع الجيواقتصادي الجزائري:

أولا: محور دول غرب إفريقيا (مركز الثقل الاقتصادي) تصدرت دول غرب إفريقيا قائمة الشركاء التجاريين بحكم الوزن الاقتصادي الضخم لهذه المنطقة وتنوع احتياجاتها للمنتجات المصنعة. وقد شكلت دول مثل السنغال وكوت ديفوار الوجهة الأبرز لصفقات الصناعات الكيماوية، الصيدلانية، والأسمدة الزراعية. ويعد هذا الاختراق ترجمة لجهود المرافقة المالية التي انتهجتها الدولة، لا سيما بعد الافتتاح الفعلي لفروع بنكية جزائرية في هذه المنطقة (مثل البنك الجزائري السنغالي)، مما سهل عمليات التوطين البنكي للمصدرين وجعل اختراق هذه الأسواق ذات الكثافة السكانية العالية واقعا ملموسا مستفيدا من التفكيك الجمركي لمنطقةAfCFTA. وفي ذات السياق، يعكس حجم الاتفاقية الإطارية المبرمة مع غانا في قطاع الصيدلة والمستحضرات الطبية اعترافا إفريقيا متزايدا بجودة الصناعة الدوائية الجزائرية ومطابقتها للمعايير القارية. [1]

ثانيا: محور شرق إفريقيا (اختراق الأسواق الكبرى) جاءت دول شرق إفريقيا في المرتبة الثانية، وهو ما يمثل نجاحا استثنائيا للدبلوماسية الاقتصادية في اختراق أسواق بعيدة جغرافيا ومحتكرة تقليديا من طرف القوى الآسيوية. تركزت الاتفاقيات مع هذه الكتل الجغرافية البعيدة في قطاعات الخدمات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية(Fintech) مما ساهم في كسر عائق البعد الجغرافي الذي كان يحد من حركة السلع المادية، مبرزا قدرة الاقتصاد الجزائري على تصدير القيمة المضافة التكنولوجية. كذلك، أبرمت الجزائر مع إثيوبيا تحديدا اتفاقيات ضخمة في قطاعي مواد البناء والصناعات الغذائية، مستهدفة بذلك سوقا ديموغرافية هائلة (تتجاوز 120 مليون نسمة)، وهو ما يترجم مبادئ الليبرالية الجديدة في خلق أسواق جديدة

1 تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، *تقييم الشراكات الثنائية المبرمة خلال فعاليات IATF 2025* (الجزائر: منشورات الغرفة، 2025)، ص 24.

تضمن استدامة النمو لفائض الإنتاج الوطني.[1]

ثالثا: محور الساحل ودول الجوار (مقاربة الأمن عبر التنمية) احتلت دول الساحل (باستثناء المغرب لاعتبارات سياسية متوترة) المرتبة الثالثة. تمثلت هذه الحصة في اتفاقيات حيوية مع النيجر ومالي وموريتانيا. حيث استحوذت هذه الدول على حصة الأسد من صادرات قطاعي مواد البناء (الإسمنت والحديد) والصناعات الغذائية. ويعزى هذا التركيز إلى الميزة التنافسية التي تملكها الجزائر في تكاليف النقل البري، والتي تعززت فعليا بإطلاق المشاريع اللوجستية الكبرى (مثل طريق تندوف–الزويرات) وتأسيس المناطق الحرة الحدودية وتكتسي هذه الصفقات طابعا جيو–أمنيا يفوق طابعها التجاري المحض؛ فهي تشكل في جوهرها امتدادا طبيعيا للعلاقات الجيوسياسية التي تنشطها وتمولها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC في هذه المنطقة. إن توجيه التبادل التجاري نحو هذه الدول يطبق حرفيا المقاربة الجزائرية القائمة على الترابط بين الأمن والتنمية، حيث يصبح التبادل التجاري والمناطق الحرة الحدودية (مثل منطقة تندوف) أداة لتجفيف منابع التهريب وتعزيز الاستقرار الإقليمي.[2]

الفرع الثالث: التمييز بين أنواع الصفقات

يستوجب التحليل الكمي والمنهجي لنتائج المشاركة الجزائرية تفكيكا قانونيا ومحاسبيا لطبيعة الصفقات المبرمة، حيث يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من الاتفاقيات التي تحسب عادة في الإجماليات المعلنة للمعارض التجارية الدولية الكبرى:

يوضح الجدول التالي تصنيف الصفقات الجزائرية المحققة في المعرض بناء على

1 "الجزائر وإثيوبيا توقعان مذكرات تفاهم استراتيجية على هامش IATF 2025"، *وكالة الأنباء الإثيوبية (ENA)*، 8 سبتمبر 2025.

2 بلقاسم حبة وآخرون، *الدبلوماسية الاقتصادية والأمن القومي في منطقة الساحل* (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2024)، ص 58.

طبيعتها القانونية ومستوى تدفقها المالي المتوقع:

جدول 9: تصنيف الصفقات الجزائرية في IATF 2025 حسب طبيعتها القانونية

طبيعة الاتفاق التجاري	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالي	درجة الإلزام القانوني	الأثر المالي والاقتصادي المتوقع
العقود التجارية النافذة	11.4	%49.5	إلزامية كاملة وفورية	تدفقات مالية مباشرة وضمان تشغيل خطوط الإنتاج محليا.
مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية	11.6	%50.5	إلزامية مشروطة/توجيهية	فتح قنوات تفاوضية تحتاج إلى مرافقة دبلوماسية ومصرفية.
خطابات النوايا الأولية	مدرجة ضمن التعهدات	مرونة تشغيلية	التزامات طوعية	تعكس رغبة الشركاء في بناء علاقات مستقبلية بعيدة المدى.
المجموع الإجمالي للحصة الجزائرية	**23.0**	**%100**	**منظومة صفقات مركبة**	**تساوي حوالي 47.6% من إجمالي صفقات المعرض القاري**

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى سجل تتبع الصفقات (Deal Tracker) الخاص بوزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية.[1]

يتيح هذا التفكيك المنهجي لطبيعة الاتفاقيات قراءة مخرجات المعرض وفق ثلاثة أبعاد تحليلية استراتيجية تتوافق مع حقل الاقتصاد السياسي الدولي:

أولا: تجسيد المصلحة الوطنية والقوة المادية يمثل النوع الأول، المتمثل في العقود التجارية الموقعة فعليا بقيمة 11.4 مليار دولار، التتويج العملي للقدرة التفاوضية للدولة الجزائرية والمكسب الجيواقتصادي الصلب الناجم مباشرة عن المعرض. وتكتسب هذه العقود صفة الإلزام القانوني الدولي، مما يعني تحولها إلى أدوات نفوذ ملموسة تضمن توسيع الحصة السوقية للجزائر في إفريقيا، وتدعم سيادتها الاقتصادية عبر تقليص الارتهان لتقلبات أسواق الطاقة، وهو الهدف الأسمى للعقيدة الدبلوماسية الجديدة التي تربط بين الأمن القومي والتوسع التجاري.

1 وزارة التجارة وترقية الصادرات، *التقرير الإحصائي الختامي لنتائج طبعة الجزائر لمعرض التجارة البينية الإفريقية* (الجزائر: مديرية التجارة الخارجية، سبتمبر 2025)، ص 7.

ويعد توقيع عقود تجارية بهذا الحجم دليلا عمليا على ان المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين جاهزين ويمتلكون طاقة إنتاجية فائضة قادرة على تلبية الطلبيات الافريقية، وهو ما يعزز لنموثوقية وتنافسية وسم صنع في الجزائر ضمن سلاسل التوريد القارية المفتوحة.

ثانيا: رهان الدبلوماسية التنفيذية واستدامة النفوذ يمثل النوع الثاني، المتمثل في مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية بقيمة 11.6 مليار دولار، أدوات استراتيجية ترسي مناطق نفوذ محتملة وشبكات تعاون مستقبلية دون ترتيب التزامات حتمية فورية. وتؤكد التجارب المقارنة لدورات المعرض السابقة أن معدل تحول مذكرات التفاهم إلى عقود نهائية في البيئة الإفريقية يتراوح بين 55% و70%.[1] بناء على هذا المؤشر، يبرز دور "الدبلوماسية التجارية" كمتغير حاسم؛ فمن خلال تفعيل المرافقة المؤسساتية والضغط الدبلوماسي الإيجابي، يمكن للجزائر تحويل هذه النوايا إلى تحالفات تجارية فعلية تتراوح قيمتها بين 6.38 و8.12 مليار دولار خلال الأشهر الثمانية عشر اللاحقة للمعرض، مما يوسع دائرة التموقع الإقليمي التراكمي للدولة.

ثالثا: التكييف النظري لآليات مأسسة التعاون من المنظور النظري لـ "الليبرالية المؤسساتية المعاصرة(Institutional Liberalism) ، تلعب المعارض الدولية الكبرى كمنصات نظامية دورا محوريا في "تقليص حالة عدم اليقين" وبناء الثقة بين الفاعلين الدوليين، عبر اختصار مسافات التفاوض وتوفير البيئة القانونية الآمنة تحت رعاية مؤسسات قارية مثل Afreximbank وأمانة AfCFTA.[2] إن قدرة الجزائر على الانتقال من مجرد توقيع مذكرات تفاهم بروتوكولية إلى إبرام عقود نهائية ملزمة بمليارات الدولارات، يثبت

1 Afreximbank, *Intra-African Trade Fair Conversion Metrics and Evaluation Report*, Cairo, 2024, p. 8.

2 [3] Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 2005), p. 85.

نجاعة الميكانزمات المؤسساتية (مثل الهيئة الجزائرية للصادرات ودار الجزائر)، والتي تعمل كأذرع دبلوماسية ميدانية تمنع بقاء الاتفاقيات حبيسة الرفوف الإدارية، وتحول الإعلانات السياسية إلى واقع اندماجي ملموس عبر الأروقة الجيواقتصادية.[1]

المطلب الرابع: القياس الجيواقتصادي لمخرجات المعرض

يمثل هذا المطلب المستوى التحليلي الأكثر عمقا في الدراسة؛ إذ يتولى إخضاع مخرجات معرض IATF 2025 لأدوات التقييم الجيواقتصادي الرصينة، بعيدا عن التضخيم الخطابي السردي أو التقليل التشكيكي. إن قياس كفاءة الأداء التجاري للدولة يتطلب معايير علمية تربط بين حجم الإنفاق السيادي الموجه للتنظيم وبين حجم المكاسب الاستراتيجية والمادية المحققة، مما يسمح باختبار فرضيات الدراسة حول قدرة البنية التحتية والمؤسساتية على صناعة الريادة الإقليمية.

الفرع الأول: تحليل العائد على الاستثمار التنظيمي (ROI)

يتيح تحليل معدل العائد على الاستثمار (ROI) قراءة موضوعية لجدوى قرار الدولة الجزائرية بالترشح لاستضافة هذا الحدث القاري، وذلك من منظور الاقتصاد السياسي الذي يربط التكلفة بالمنفعة السيادية. وتفيد التقارير الرسمية لوزارتي التجارة والمالية أن الكلفة الإجمالية للاستثمار التنظيمي والتي شملت تحديث قصر المعارض، وتهيئة المسارات اللوجستية، وتغطية الرسوم المؤسسية للبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد تراوحت بين 200 و350 مليون دولار.[2]

---

1 الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، *دليل التقييم الميداني لالتزامات المتعاملين الاقتصاديين في الأسواق الإفريقية* (الجزائر: منشورات الغرفة، ديسمبر 2025)، ص 14.

2 وزارة المالية، *تقرير حول التخصيصات المالية الاستثنائية لتهيئة الهياكل الحاضنة للتظاهرات الاقتصادية الدولية* (الجزائر: مديرية الميزانية، أكتوبر 2025)، ص 11.

ومقارباً مع هذا الاستثمار السيادي، حققت الجزائر عقودا نهائية نافذة بقيمة 11.4 مليار دولار، وهو ما يمنح معدل عائد استراتيجي يتراوح بين 33 و57 ضعفا لحجم الإنفاق الأولي. وبلغة المنهج الكمي، فإن كل دولار أنفقته الدولة في التعبئة اللوجستية والتنظيمية أنتج عائدا تجاريا مضاعفا يتراوح بين 33 و57 دولار من العقود الملزمة، وهو مؤشر يصنف أكاديميا ضمن الفئات الاستثنائية القصوى في تحليل جدوى الفعاليات الجيواقتصادية الدولية.[1]

من الناحية النظرية، يمثل هذا المعدل المرتفع تجسيدا دقيقا لقدرة الدولة المستمدة من الواقعية النفعية، حيث يتحول الإنفاق على البنية التحتية والخدمات اللوجستية من مجرد عبء مالي إلى رافعة قوة تضاعف الموارد المادية للدولة وتسمح لمنتجاتها باختراق أقاليم جديدة.[2]

غير أن القراءة النقدية تستلزم وضع تحفظ منهجي جوهري؛ إذ إن تحول هذا العائد النظري إلى نفوذ اقتصادي مستدام يبقى رهينا بمعدل التنفيذ الميداني. وبتعبير آخر، فإن العائد الفعلي لا يتحدد بإنهاء صياغة العقد في قاعة المعرض، بل بمدى مرونة البيئة الإجرائية والمصرفية محليا، وتجاوز عقبات البيروقراطية الجمركية التي قد تعيق انسيابية السلع.

الفرع الثاني: الأثر المتوقع على مؤشرات الاقتصاد الكلي

إذا أفضت عقود المعرض البالغة 11.4 مليار دولار إلى صادرات فعلية موزعة على الفترة (2026–2028)، فإن الأثر على الاقتصاد الكلي الجزائري سيتجاوز مجرد التحسن المحاسبي ليحدث تحولا هيكليا يقلص من هشاشة الارتهان للريع النفطي. ويمكن قياس هذا

1 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة(INESG) ، *الجدوى الجيواقتصادية للمعارض الدولية: طبعة الجزائر نموذجا* (الجزائر: منشورات المعهد، ديسيمبر 2025)، ص 34.

2 Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992* (Cambridge: Blackwell, 1992), p. 96.

الأثر عبر المؤشرات الآتية:

تنويع الناتج المحلي وتصحيح الميزان التجاري: تمثل هذه العقود ما يعادل 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي الجزائري المقدر بـ 269 مليار دولار عام 2024. وستسهم في رفع الصادرات خارج المحروقات من 5.05 مليار دولار (سنة 2024) إلى مستويات تقترب من 8 إلى 9 مليارات دولار خلال عامين من التنفيذ الكامل، مما يمثل وثبة استراتيجية نحو تحقيق الهدف السيادي الأوسط البالغ 20 مليار دولار بحلول 2030.[1]

الاستقرار المجتمعي وامتصاص البطالة: ستولد هذه الطلبيات التصديرية الضخمة تأثيرا مضاعفا على التشغيل في القطاعات الصناعية، لا سيما في مصانع مواد البناء والصناعات الغذائية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة المحلية، مما يحول الدبلوماسية الاقتصادية إلى أداة لتعزيز الأمن المجتمعي الداخلي.

الفرع الثالث: نموذج التنبؤ بالمسار التصديري 2025-2030

يستند التنبؤ بمسار الصادرات الجزائرية إلى نماذج الجاذبية التجارية (Gravity Models) المعدلة بمتغيرات الإصلاح المؤسساتي. تشير هذه النماذج إلى أن الأسواق الإفريقية التي وقعت اتفاقيات مع الجزائر في الطبعة الرابعة ستشكل مركز الثقل الجديد للصادرات الجزائرية؛ إذ يرسخ العقد الموقع عادة علاقة ارتهان تجاري وسلاسل إمداد تمتد لسنوات.

يوضح الجدول التحليلي التالي السيناريوهات الاستشرافية لمسار التصدير الجزائري بناء على مخرجات المعرض:

1 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNESE) ، *تقرير مخطط التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات* (الجزائر: منشورات المجلس، 2021)، ص 14.

جدول 10السيناريوهات الاستشرافية للصادرات الجزائرية غير النفطية (2025–2030)

السيناريو الاستشرافي	المتغيرات الحاكمة للسيناريو (الفرضيات)	حجم الصادرات المتوقع بحلول 2028	حجم الصادرات المتوقع بحلول 2030
المسار التسارعي (المتفائل)	تنفيذ كامل لعقود IATF، كفاءة عالية لوكالة ALDEC، تسريع الاندماج في نظام الدفع PAPSS، وجاهزية الطريق العابر للصحراء.	15.0 دولار مليار	24.0 دولار مليار (يقترب من الهدف الرسمي 29 مليار).
المسار التدريجي (الواقعي/الحذر)	تعثرات بيروقراطية معتادة، تحول جزئي لمذكرات التفاهم إلى عقود (50%)، منافسة أجنبية في أسواق الساحل.	8.0 10.0 مليار إلى دولار	16.0 دولار مليار (دون العتبة المستهدفة).

المصدر :إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2021) وتحليل مخرجات IATF 2025.

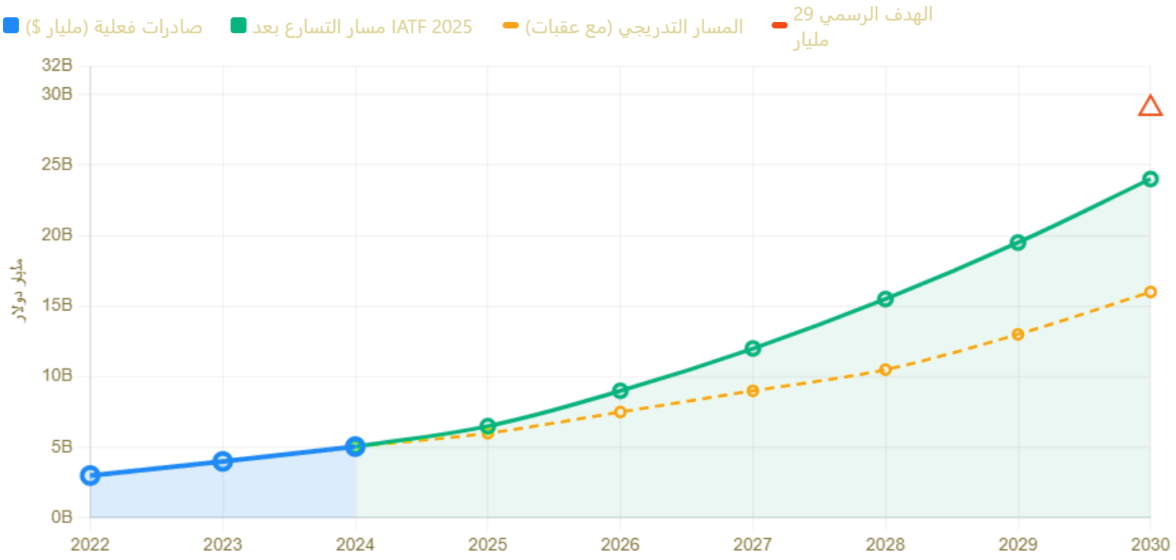

الشكل 4 توقعات الصادرات الجزائرية غير النفطية 2025–2030 بثلاثة سيناريوهات

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2021) وتحليل مخرجات IATF 2025.

يظهر التحليل الاستشرافي للجدول بجلاء أن معرض IATF 2025 قد أحدث بالفعل منعطفا في القدرات التصديرية يرفع سقف الإمكانات المتوقعة. ففي حال تحقق المسار التسارعي الذي يبقى مشروطا باليقظة الدبلوماسية والإصلاح اللوجستي، ستقفز الصادرات

لتقارب الهدف الرسمي للدولة الجزائرية. أما الاستقرار عند المسار التدريجي، فيجلي حجم "الفجوة التنفيذية التي تستدعي تدخلا سياديا مستمرا لردمها، مما يؤكد أن الدبلوماسية الاقتصادية هي مسار تراكمي لا ينتهي بانتهاء فعاليات المعارض.

المبحث الثاني: تأثير المعرض على صورة الجزائر كمنصة إقليمية للاستثمار والابتكار

تتجاوز مكاسب المشاركة الجزائرية في IATF 2025 لغة الأرقام التجارية المباشرة لتطال بعدا أكثر استراتيجية وأبعد تأثيرا في حقل العلاقات الدولية وهو بناء الصورة الذهنية للجزائر كمركز إقليمي للاستثمار والابتكار. تمثل هذه الصورة من منظور البنائية رأس مال رمزي وموردا حيويا للقوة الناعمة؛ فهو مكسب لا يظهر فورا في الميزان التجاري، لكنه يقرأ بوضوح في مؤشرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وفي سلوك الشركاء الأفارقة حين يختارون وجهاتهم الصناعية. يستكشف هذا المبحث البنية التفصيلية لهذا التحول في صورة الدولة، مستعينا بصندوق تمويل الشركات الناشئة كنموذج تشخيصي يدل على تأثير المعرض.

المطلب الأول: بناء الصورة الاستثمارية للجزائر في إفريقيا

تشير أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي المتعلقة بسلوك الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن الصورة الذهنية للدولة المضيفة تمثل متغيرا مستقلا له أثر قياسي على قرارات المستثمرين، إذ يتحكم فيما يتراوح بين 15% و30% من قرار الاستثمار بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية المادية البحتة. وفي هذا الإطار، أرسى معرض IATF 2025 هذه الصورة الإيجابية من خلال ثلاث مسارات متوازية.

الفرع الأول: الحضور السياسي الرفيع كمسرع لبناء الصورة

مثل حضور 20 رئيس دولة وممثل حكومي في حفل الافتتاح بقيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رسالة سياسية متعددة الأبعاد. دبلوماسيا، أعلن هذا الحضور عن استعادة

الجزائر لدورها كوجهة استقطاب مركزية لكبار صانعي القرار في القارة. واقتصاديا، حمل إشارة طمأنة بالغة الأهمية للمستثمرين الدوليين بأن الجزائر تحظى بموثوقية وقبول رفيع المستوى في المنظومة الإفريقية الرسمية .واستراتيجيا، شكل هذا الزخم الميداني تطبيقا عمليا لمفهوم دبلوماسية القمة؛ حيث أتاح للقيادة السياسية الجزائرية استثمار منصة المعرض لعقد قمم ثنائية ومصغرة على الهامش مع نظرائها الأفارقة. اذ إن تفعيل دبلوماسية القمة في فضاء ذي طابع اقتصادي يسهم بشكل مباشر في اختصار مسافات التفاوض، وتذليل العقبات السيادية التي قد تعترض الاندماج التجاري، محولا بذلك الحدث من مجرد منصة لعرض السلع إلى محطة سياسية عليا لصناعة القرار القاري .يؤطر هذا التوظيف السياسي للمعرض ضمن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية الشاملة، وهي المقاربة التي تذوب فيها الحدود التقليدية بين الإقناع السياسي والترويج الاستثماري، لتشكل منظومة واحدة متكاملة تخدم التموضع الجيواقتصادي للدولة.

الفرع الثاني: حملات الترويج المنظّمة لبيئة الاستثمار الجزائرية

وفر المعرض منصة تسويقية غير مسبوقة الحجم والتأثير. وفي هذا السياق، شاركت "الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) بجناح استراتيجي قدمت من خلاله الضمانات القانونية والضريبية التي يوفرها قانون الاستثمار المحدث. كما استخدم جناح "دار الجزائر" كمنبر مؤسساتي لعقد جلسات عرض تفصيلية للفرص في قطاعات الطاقة المتجددة، الزراعة الصناعية، والصناعات الغذائية .من الناحية السياسية، يتيح دور "الدولة المضيفة" ممارسة استراتيجية متميزة تعرف بالتحكم في السردية؛ أي أن الجزائر أصبحت طرفا سياديا فاعلا في تشكيل الطريقة التي تقدم بها للمستثمرين الدوليين، متجاوزة بذلك التقارير النمطية السلبية أو الوسطاء الخارجيين الذين لطالما قدموا صورة غير دقيقة عن مناخها الاستثماري قد لا تعكس قدراتها الحقيقية.

الفرع الثالث: شهادات الشركاء الأفارقة وأثرها على مؤشرات الثقة

يمثل خطاب الشريك الإفريقي أصدق معيار لقياس نجاح الدبلوماسية العامة في تغيير الصورة النمطية. وفي هذا الصدد، صرح الأمين العام لمنطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA ، وامكيلي ميني، في حفل الاختتام بأن: "المعاملات المبرمة في الجزائر، والمقاربة من عتبة 50 مليار دولار، هي نتائج مشجعة للغاية وتثبت أن المعرض يتحول بقوة إلى سوق حقيقية لمنطقة"AfCFTA ، مؤكدا أنه سيتم توظيف هذه الحركية لمضاعفة التجارة البينية الإفريقية بحلول عام 2035 .[1] من جهته، أشاد الرئيس النيجيري السابق ورئيس المجلس الاستشاري للمعرض، أولوسيغون أوباسانجو، بالبيئة التنظيمية للجزائر، مؤكدا أن المعرض "بات محركا حقيقيا لتوسيع التجارة وتدفق الاستثمارات عبر القارة وما وراءها" .[2] تشكل هذه الشهادات الصادرة عن شخصيات تتمتع بوزن مؤسساتي قاري تراكما نوعيا في ميزان "القوة الناعمة" للجزائر، وترسخ صورتها كفاعل موثوق قادر على قيادة قاطرة الاندماج الإفريقي.

المطلب الثاني: صندوق تمويل الشركات الناشئة الإفريقية

يجسد إطلاق صندوق تمويل الشركات الناشئة الإفريقية، الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية على هامش معرضIATF 2025 ، نقلة نوعية في هندسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية؛ إذ يعكس انتقالا استراتيجيا من التركيز الحصري على تسويق الصناعات الثقيلة والمحروقات، إلى الانخراط الفاعل في اقتصاد المعرفة والابتكار الرقمي، والذي يشكل المحرك الأسرع نموا في الاقتصاد الإفريقي المعاصر. يمثل هذا التوجه استكمالا للبنية التحتية المادية (الطرق والموانئ) ببنية تحتية رقمية ومالية عابرة للحدود.

---

1 "IATF 2025 Exceeds Expectations," *IOL Business Report*, September 12, 2025

2 Obasanjo Praises Algiers' Organizing Capacity at IATF," *Africa Sustainability Matters*, September 11, 2025.

الفرع الأول: هيكل الصندوق ومنطقه الاستراتيجي

رصدت الدولة الجزائرية غلافا ماليا سياديا مبدئيا قدره 100 مليون دولار لتأسيس "صندوق تمويل الشركات الناشئة الإفريقية"، موجها الاستثمارات نحو ثلاث قطاعات ذات أولوية قارية قصوى: التكنولوجيا المالية وحلول المدفوعات (FinTech)، الزراعة الذكية والتكنولوجيا الزراعية (AgriTech)، وتقنيات الصحة الرقمية (HealthTech).

ينطوي هذا التوجيه المالي على منطق جيو–اقتصادي مركب يندرج ضمن مقاربة حديثة في العلاقات الدولية تعرف بالدبلوماسية التكنولوجية أو دبلوماسية رأس المال المخاطر. فالصندوق يمثل في آن واحد أداة للقوة الناعمة تبني رأس مال رمزي وتضامني مع مجتمع الشباب وصناع القرار المستقبليين في إفريقيا، وأداة للقوة الذكية تؤسس للجزائر شبكة مصالح مالية وتقنية حيوية في قطاعات تحتكرها عادة القوى الغربية والآسيوية.

ويشير التحليل المقارن في الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن الصناديق السيادية الموجهة لتمويل اقتصاد الابتكار تولد عوائد جيوسياسية تتجاوز قيمتها المالية المباشرة. وتؤكد التجارب الدولية الرائدة في إفريقيا على غرار مبادرة إفريقيا الرقمية التي أطلقتها فرنسا كأداة لترميم نفوذها، أو استثمارات طريق الحرير الرقمي الصيني أن هذه الصناديق تنجح في خلق ما يعرف بالتبعية التكنولوجية الإيجابية؛ حيث يتم ربط الشركات الإفريقية الناشئة بالمعايير التقنية وأنظمة البيانات التابعة للدولة الممولة، مما يرسخ علاقات تعاون واعتماد متبادل طويلة المدى ويخلق ولاء اقتصاديا يتجاوز التحالفات السياسية التقليدية.[1]

الفرع الثاني: المشاريع المدعومة والقيمة المضافة الجيواقتصادية

1- Jean-Pierre Cabestan and Arthur Boutellis, *Digital Diplomacy and Tech-Power in Africa: How States Use Innovation Funds for Geopolitical Influence* (Paris: French Institute of International Relations - IFRI, 2022), p. 45.

تتركز أولويات الصندوق حول تذليل العقبات الهيكلية التي تعيق التجارة البينية الإفريقية باستخدام الابتكار الرقمي. ففي مجال التكنولوجيا المالية، تستهدف المشاريع المدعومة تطوير حلول الدفع عبر الحدود، وهي ضرورة ملحة في ظل ارتفاع تكلفة وتعقيد التحويلات المالية داخل القارة، وهو توجه يتكامل تماما مع مساعي تفعيل نظام المدفوعات والتسوية الإفريقي PAPSS. أما في قطاع الزراعة الذكية، فيدعم الصندوق تقنيات مصممة خصيصا لمواجهة التغير المناخي الإفريقي، مما يعزز دبلوماسية الأمن الغذائي.

شكل برنامج جوائز الشركات الناشئة المصاحب لمعرض IATF 2025 منصة تجريبية لفرز النماذج الريادية الواعدة. وقد توجت هذه المبادرة بتوزيع منح مالية تحفيزية عكست التنوع الجغرافي والابتكاري، حيث برزت المشاريع التالية:

الجائزة الأولى (10,000 دولار): منحت للرائدة "أنثونيا ألابي" (Antonia Alabi) من نيجيريا، لتطويرها نموذجا تجاريا واعدا يمتلك قابلية عالية للتوسع الدولي في الأسواق الإفريقية، ويسهم في دمج الخدمات الموجهة للشباب.

الجائزة الثانية (6,000 دولار): منحت للرائدة "فرح بوراس" (Farah Bouras) من الجزائر، عن مشروعها وشركتها الناشئة "ثينك تاتش سوليوشنز" (Think Touch Solutions)؛ وهي منصة صحية رقمية مبتكرة تهدف إلى الحد من المخاطر التي يواجهها المرضى ومراقبة التفاعلات الدوائية المحتملة، مما حظي بإشادة واسعة لرؤيتها النمائية وقدرتها على الصمود الاقتصادي.

الجائزة الثالثة (4,000 دولار): منحت للرائدة "ريهام عبد القادر" من مصر، تثمينا للجرأة الريادية والابتكار التقني في تصميم حلول تلائم البيئة الإفريقية.[1]

1 African Newspage, "IATF2025 Algiers Sets Record Deals and Empowers

كما برزت ابتكارات جزائرية–إفريقية أخرى في قطاعات موازية خلال المعرض، كحصول مشروع "قريب – Qareeb" ومنتجه "Q farming" على المراتب الأولى في تكنولوجيا الزراعة الذكية، ومشروع "أميرة للخصوبة" (Amira Fertility) لكل من سامية بوناب وتمارا ندلوفو في قطاع الصحة الرقمية.[1] يثبت هذا التنوع أن الابتكار لم يعد حكرا على قطاع دون آخر، بل أصبح أداة عرضية تسهم في حل المشاكل القارية المشتركة وتعزز الاعتماد المتبادل.

الفرع الثالث: التأثير التراكمي على النظام الإبداعي القاري

ينتج الصندوق أثرا تراكميا يتجاوز قيمته المالية المباشرة ليسهم في بناء ومأسسة ما يعرف بالنظام البيئي الابتكاري في القارة الإفريقية. يوفر هذا النظام عناصر لا غنى عنها للاندماج الاقتصادي: رأس المال (المدعوم جزائريا)، الإرشاد والتوجيه (عبر شبكات Afreximbank)، والوصول إلى الأسواق (عبر منطقةAfCFTA).

تستفيد الجزائر من هذه الهندسة بصورة مزدوجة: ماديا، من خلال العوائد الاستثمارية للحصص التي يحتفظ بها الصندوق في الشركات الناشئة الإفريقية سريعة النمو؛ ورمزيا، من خلال ترسيخ هويتها الإقليمية كـ "قاطرة إبداعية وتكنولوجية" تساهم في حل مشاكل القارة. وتشير أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة إلى أن الاستثمار في الشبكات المعرفية يبني اعتمادا متبادلا ذاتي الاستمرار لا يحتاج إلى صيانة سياسية متواصلة.[2] إن هذا الطرح يجعل من الصندوق الجزائري رهانا استراتيجيا بعيد المدى، ينضج ثماره الدبلوماسية والاقتصادية على مسار عقود، ويحصن النفوذ الجزائري ضد التنافس الدولي المحموم في

---

1 Afreximbank, *IATF 2025 Youth Start-Up Pitch Competition: Empowering Africa's Next Generation of Entrepreneurs* (Algiers: Afreximbank Publications, September 2025), p. 12;

2 R. Gurbanova and A. Javadova, "The Role of Innovation Ecosystems in Shaping Smart Power in the 21st Century," *History of Science* 11, no. 3 (2025): p. 136.

القارة.

المطلب الثالث: الآثار الإعلامية والدبلوماسية لـ IATF 2025

لا تنتهي تداعيات IATF 2025 بإسدال ستار الحفل الختامي؛ فالصدى الإعلامي والأثر الدبلوماسي يمتدان في الزمن والفضاء الجيوسياسي ليُعيدا تشكيل تموضع الجزائر في الأذهان والخرائط الاستثمارية.

الفرع الأول: التغطية الإعلامية الدولية وأثرها في بناء الخطاب القاري

حظيت طبعة الجزائر بتغطية إعلامية متعددة المستويات والمنصات، وهو ما يندرج ضمن ممارسة الدبلوماسية الإعلامية (Media Diplomacy). تولت وكالات الأنباء الإفريقية المتخصصة كـ (African Newspage) والصحف الاقتصادية كـ (African Business Magazine) تغطية تفصيلية رصدت الأرقام، الأنشطة، والدلالات السياسية للحدث. كما بثت وسائل إعلام دولية واسعة الانتشار مقتطفات من الجلسات الرئيسية ومداخلات كبار المسؤولين، معرضة بذلك نموذج الجزائر الجيواقتصادي لجمهور عالمي أوسع مما تتيحه الوثائق الرسمية.

وفي مؤشر بالغ الدلالة على نجاح الآلة الإعلامية الجزائرية في التموقع القاري، توجت قناة الجزائر الدولية AL24 News بجائزة أفضل روبورتاج تلفزيوني ضمن منافسات Media Awards للاتحاد الإفريقي للإذاعات AUB في جمعيته العامة السابعة عشرة. يعكس هذا التتويج المؤسساتي قدرة الإعلام الجزائري الموجه للخارج على إنتاج مضامين تتوافق مع الاهتمامات الإفريقية، وصناعة خطاب قاري موثوق بعيدا عن الهيمنة الإعلامية الغربية، مما يخدم تسويق المخرجات الاقتصادية للجزائر.[1]

1 وكالة الأنباء الجزائرية، "قناة الجزائر الدولية AL24 News تتوج بجائزة أفضل روبورتاج تلفزيوني للاتحاد الإفريقي للإذاعات

وعلى المستوى الإقليمي، استثمرت وكالات مثل وكالة الأنباء الإثيوبية (ENA) في نقل أرقام المعرض إلى قراء القرن الإفريقي، وهو ما يجسد توسيع دائرة الصدى لتشمل مناطق قارية بعيدة عن الجزائر جغرافيا. تكتسب هذه التغطية قيمة تسويقية سيادية يصعب تحقيقها عبر حملات العلاقات العامة التقليدية؛ إذ تنقل صورة الجزائر الاستثمارية عبر منصات ذات مصداقية صحفية يثق بها المستثمرون وصناع القرار، مما يساهم في تغيير "السردية" الإقليمية حول بيئة الأعمال الجزائرية.[1]

الفرع الثاني: تعزيز النفوذ داخل منظومة الاتحاد الإفريقي

يرسخ دور الجزائر كدولة مضيفة للحدث ثقلها الإجرائي والمؤسساتي داخل منظومة الاتحاد الإفريقي وسكرتاريا منطقة التجارة الحرة القاريةAfCFTA. غير أن هذا الثقل الاقتصادي لا يعمل بمعزل عن الاختراق المؤسساتي غير المسبوق الذي حققته الدبلوماسية الجزائرية مؤخرا في هرم صناعة القرار القاري.

فقد تزامن الزخم الجيواقتصادي لمعرض IATF 2025 مع انتصارات دبلوماسية هيكلية كبرى، تجلت بوضوح في انتخاب الدبلوماسية الجزائرية سلمى مليكة حدادي نائبا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي (فبراير 2025)، وتتويج ذلك بانتخاب البرلماني الجزائري فاتح بوطبيق رئيسا لبرلمان عموم إفريقيا (أبريل 2026).[2]

يمنح هذا التموقع المزدوج في قمة الجهازين التنفيذي والتشريعي للاتحاد الإفريقي الدولة الجزائرية نفوذا هيكليا حاسما. ففي أدبيات التنظيم الدولي، يتيح هذا النفوذ للجزائر مكانة

ببانجول"، *قسم الأخبار الوطنية*، 19 أفريل 2026.

1 Eytan Gilboa, "Diplomacy in the Media Age: Three Models of Uses and Effects," *Diplomacy & Statecraft* 12, no. 2 (2001): p. 18.

2 وكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائرية سلمى مليكة حدادي تؤدي اليمين نائبا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي"، فيفري 2025؛ وكذا: "انتخاب الجزائري فاتح بوطبيق رئيسا للبرلمان الإفريقي"، أفريل 2026.

تفضيلية في التأثير على صياغة البروتوكولات التكميلية المتعلقة بالاستثمار، المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية داخل منطقةAfCFTA. ويفيد هذا التموضع في التوجيه الانتقائي لأولويات أجندة الاندماج بما يخدم المصالح الاقتصادية الجزائرية ويوفر الحماية التشريعية لشركاتها التي وقعت العقود، دون الحاجة إلى المواجهة السياسية الصريحة التي كثيرا ما تفضي إلى نتائج عكسية.[1]

علاوة على ذلك، توفر الشراكة الاستراتيجية مع Afreximbank أداة لنفوذ مالي إضافي؛ إذ تستفيد الجزائر من علاقتها الوثيقة مع هذه المؤسسة المحورية للحصول على خطوط تمويلية تفضيلية لمشاريع صادراتها، وهو ما يحول نجاح المعرض التنظيمي والسياسي إلى علاقة مؤسسية ذات عوائد اقتصادية مستدامة.

الفرع الثالث: قياس الأثر الدبلوماسي – نحو منظومة مؤشرات متكاملة

تستلزم المنهجية الأكاديمية الصارمة اقتراح إطار قياسي لمتابعة الأثر الدبلوماسي للمعرض على المدى المتوسط، لتفادي التقييمات الانطباعية. وبناء على مقاربات قياس الدبلوماسية الاقتصادية، يقترح توظيف مؤشرات مركبة تشمل الأبعاد التالية:[2]

أولا: المؤشر الاقتصادي المباشر: تتبع تطور حجم الصادرات الجزائرية الفعلية نحو الدول التي وقعت معها اتفاقيات إطارية أو نهائية خلال الفترة (2026–2028)، لقياس معدل تحول النوايا إلى سلع.

ثانيا: المؤشر الاستثماري (FDI): رصد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى

1 African Union Commission, *AfCFTA Secretariat Report on Institutional Frameworks and Host Country Protocols* (Addis Ababa: AU Publications, 2024), p. 22.

2 Peter A.G. van Bergeijk, *Economic Diplomacy and the Geography of International Trade* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2009), p. 55.

الجزائر من الأسواق الإفريقية الشريكة، أو الاستثمارات الجزائرية الموجهة نحو العمق القاري (مثل فروع البنوك ومعارض المنتجات).

ثالثا: المؤشر الدبلوماسي (التوافق الجيوسياسي): قياس درجة التوافق ودعم الدول الإفريقية الشريكة لمواقف الجزائر في عمليات التصويت داخل أروقة الاتحاد الإفريقي والمنظمات الدولية (قبل المعرض وبعده)، لاختبار فرضية تحول الشراكة التجارية إلى تحالف سياسي.

رابعا: مؤشر تحليل الخطاب (Discourse Analysis): تحليل الخطاب الإعلامي والأكاديمي الصادر عن مراكز الأبحاث الإفريقية المتخصصة حول الجزائر، لرصد التحولات الملموسة في الصورة الذهنية المدركة عن مناخها الاقتصادي ودورها الإقليمي.

المبحث الثالث: التحديات الجيوسياسية والاقتصادية وآفاق استدامة المكاسب المحققة في 2025-2026

يختتم هذا المبحث الفصل الثالث بطرح سؤال هو الأصعب والأكثر جوهرية: هل مكاسب IATF 2025ذات استدامة هيكلية حقيقية، أم أنها مجرد طفرة ظرفية ستصطدم بإكراهات البيئة الجيوسياسية والضغوط الاقتصادية؟ يقدم هذا المبحث تشريحا نقديا صريحا للتحديات المحيطة بالدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، ليعقبها بسيناريوهات مستقبلية وتوصيات سياسية مبنية على أسس الواقعية الميدانية.

المطلب الأول: التحديات الجيوسياسية المحيطة بمسار الاستدامة

لا تعمل الدبلوماسية التجارية الجزائرية في فضاء معزول، بل تتقاطع حتميا مع بيئة إقليمية توصف في التنظير الجيوسياسي بعالية المخاطر. وتتشكل هذه التحديات في ثلاث دوائر رئيسية تهدد بانعكاسات مباشرة على تدفقات التجارة القارية.

الفرع الأول: التوترات المغاربية وأثرها على مسارات التجارة القارية

تشكل حالة الاستعصاء والقطيعة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب تحديا جيوسياسيا ذا انعكاسات اقتصادية قارية مباشرة. من منظور نظرية المركب الأمني الإقليمي، يظل الإغلاق المستمر للحدود البرية بين البلدين قيدا هيكليا على مسار الاندماج المغاربي داخل منطقةAfCFTA؛ إذ يجبر المنتجات الجزائرية الموجهة لغرب إفريقيا على سلوك مسارات بحرية ولوجستية بديلة، مما يزيد من تكلفة الشحن ويضعف التنافسية السعرية .علاوة على ذلك، تترجم المنافسة الجيوسياسية الجزائرية–المغربية أحيانا في استقطاب حاد داخل الأروقة الإفريقية، مما يدخل العلاقات الاقتصادية في متاهة الحسابات الأيديولوجية والسياسية خاصة فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية.

وتبين الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالاقتصاد السياسي الإقليمي أن غياب الاندماج المغاربي يفقد اقتصادات المنطقة نقطتي نمو (1.5% إلى 2%) سنويا.[1]يجعل هذا الواقع التوتر المغاربي إكراها جيواقتصاديا يكبل الفاعلين الإقليميين ويفيد القوى والمنافسين الخارجيين الذين يستحوذون على الحصص السوقية.

ولا يمكن عزل الطموحات الاقتصادية والتجارية عن التحديات الأمنية والجيوسياسية المباشرة التي تحيط بالجزائر؛ إذ تبرز التطورات في دول الجوار كعامل محدد لنجاح استراتيجية التموقع. اذ أن تنامي التهديدات الأمنية وتصاعد التنافس على الريادة الإقليمية، فضلا عن التدخلات الأجنبية في المنطقة المغاربية، يفرض على الدولة الجزائرية تفعيل استراتيجية أمنية جديدة متكاملة. هذه الاستراتيجية لا تقتصر على المقاربة العسكرية الكلاسيكية، بل تعتمد على أدوات الدبلوماسية الاقتصادية لتحصين الأمن القومي وتأمين

1 هدى دريدي وآخرون، "معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وتداعياتها على التنمية الإقليمية"، *مجلة المعيار* 26، عدد 3 (2022): ص 45.

المجال الحيوي للدولة.[1]

الفرع الثاني: أزمات الساحل الكبير وانعكاساتها على مسارات التبادل

تمثل منطقة الساحل الإفريقي أشد بؤر عدم الاستقرار تأثيرا على الحسابات الجيواقتصادية الجزائرية. فمنذ سلسلة التغييرات غير الدستورية التي طالت مالي، النيجر، وبوركينا فاسو، وتأسيس ما يعرف بتحالف دول الساحل(AES) ، باتت شبكات التجارة البرية المعتمدة على ممر الطريق العابر للصحراء تمر عبر مناطق هشة يتقاسم فيها النفوذ الأمني جيوش وطنية، جماعات مسلحة، وقوات أجنبية تابعة لروسيا (الفيلق الإفريقي/فاغنر سابقا) .يفرز هذا المشهد المليء بالسيولة الأمنية أعباء لوجستية إضافية تتمثل في: أولا: ارتفاع تكاليف التأمين والحاجة إلى تأمينات سيادية مكلفة للشحنات التجارية العابرة للحدود البرية. وثانيا: تهديد انسيابية سلاسل الإمداد و مخاطر الإغلاق المفاجئ للحدود لدواع أمنية أو سياسية، مما يهدد انتظام التدفقات التجارية التي تم الاتفاق عليها في المعرض. ويضاف إلى ذلك أن التحول الجيوسياسي لبعض حكومات الساحل وتقاربها مع المحور الروسي، يقلص مساحة المناورة الدبلوماسية التقليدية للجزائر في وساطتها الإقليمية، وهي الوساطة التي كانت تشكل ركيزة ضمنية لتسهيل الاختراق الاقتصادي وتأمين العمق الاستراتيجي.[2]

الفرع الثالث: المنافسة الدولية في إفريقيا والضغوط على النموذج الجزائري

تحتل إفريقيا صدارة الاهتمام الاستراتيجي للقوى الدولية في ظل التوجه نحو "تعددية

---

1 عبد المجيد بامجيد والعيد دحماني، "التطورات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، *مجلة الفكر القانوني والسياسي* 8، عدد 2 (2024): ص 259.

2 المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة(INESG) ، *التحولات الأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على مشاريع البنية التحتية القارية للجزائر* (الجزائر: منشورات المعهد، 2025)، ص 18.

الأقطاب"، وهو ما يجعل الجزائر تتنافس في فضاء جيوسياسي مزدحم بفاعلين يمتلكون قدرات تمويلية هائلة فالصين تستثمر بنهج قروض البنية التحتية مقابل الموارد، مما يمنحها احتكارا لقطاعات الاستخراج والإنشاءات. وفي سياق مضاد، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية كبح هذا التمدد الشرقي عبر مبادرات الشراكة الاقتصادية (مثل قانون AGOA ومبادرةProsper Africa) وتوظيف مظلتها الأمنية كأداة للمساومة.. اما الاتحاد الأوروبي يعمل عبر اتفاقيات الشراكة الاقتصادية (EPAs)، موظفا ثقله التنظيمي والمعياري لضمان إبقاء الدول الإفريقية ضمن دائرة التبعية التجارية الأوروبية. وبالنسبة لتركيا فهي تؤسس حضورا اقتصاديا متناميا عبر الدبلوماسية الإنسانية والشركات الإنشائية، مقدمة نموذجا مرنا يوصف بالشراكة البراغماتية الخالية من المشروطية السياسية. في حين تعتمد روسيا مقاربة الأمن مقابل الموارد والدبلوماسية الطاقوية والمعدنية، مستغلة الانحسار الفرنسي، لا سيما في دول الساحل الإفريقي التي تمثل العمق الاستراتيجي المباشر للجزائر.

ويزداد هذا المشهد تعقيدا مع التغلغل التكتيكي للكيان الصهيوني، الذي يوظف دبلوماسية التكنولوجيا (الزراعة، المياه، والأمن السيبراني) لاختراق دوائر القرار الإفريقي ومحاولة التموضع المؤسساتي داخل القارة، وهو ما يشكل تهديدا أمنيا وجيوسياسيا يتقاطع مباشرة مع دوائر النفوذ الجزائري.

تواجه الجزائر هذه التحديات المعقدة باستراتيجية مزدوجة: ففي مواجهة القوى الدولية الكبرى، تطرح الجزائر ورقة القرب الجغرافي والامتداد التاريخي ، مقدمة نموذج شراكة بديل يقوم على الندية، نقل التكنولوجيا، ورفض النمط الاستخراجي للموارد، لكسر هيمنة التبعية الاقتصادية، وفي مواجهة الكيان الصهيوني، تقود الجزائر حراكا دبلوماسي وجيو–اقتصاديا حازما لتحصين الامن القومي الافريقي، وهو ما تجلى بوضوح في قيادتها للجهود القارية التي أدت الى تجميد وطرد الكيان الصهيوني من صفة مراقب في الاتحاد الافريقي، مانعة إياه من استغلال البوابة الاقتصادية للتغلغل الأمني.

يستلزم هذا التنافس المحموم ألا تكتفي الجزائر بالاعتماد على رصيدها التاريخي، بل أن تبتكر نموذج شراكة فريد لا يقلد المنافسين، بل يعرض قيمة مضافة مختلفة: القرب الجغرافي، الاندماج اللوجستي العابر للصحراء، ونموذج التضامن (جنوب–جنوب) القائم على الندية ونقل التكنولوجيا. وهذا النموذج البديل هو بالضبط ما تسعى الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC وصندوق تمويل الشركات الناشئة إلى تجسيده ميدانيا لحماية الحصص السوقية المحققة في 2025.[1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية الهيكلية

لا يمكن عزل النجاح الدبلوماسي والتجاري المحقق في معرض IATF 2025 عن المحددات الهيكلية للاقتصاد الوطني. اذ يفرض المنهج العلمي تشريح البيئة الداخلية للوقوف على مكامن الهشاشة التي قد تعيق تحول الصفقات الموقعة إلى واقع اقتصادي ملموس، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي، وتقييم كفاءة الجهاز البيروقراطي والمصرفي.

الفرع الأول: ارتهان الاقتصاد الكلي لتقلبات أسعار النفط

يظل الاقتصاد الجزائري في سياقه الكلي رهينا بمستوى عائدات المحروقات، والتي تحدد بدورها حجم الإنفاق الحكومي الموجه لتمويل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية القارية. وتشير التوقعات الماكرو–اقتصادية لصندوق النقد الدولي إلى مسار متراجع لمعدل النمو الحقيقي، لينتقل من 3.7% (عام 2024) إلى 3.4% (عام 2025) ثم 2.9% (عام 2026)، مصحوبا باحتمالات اتساع العجز المالي الذي سيضغط حتما على الميزانية الاستثمارية للدولة .[2] يفرز هذا الواقع الهيكلي المتسم بمتلازمة الدولة الريعية ضغطا انتقائيا

1 Ian Taylor, *Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice* (London: Routledge, 2015), p. 88.

2 International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook: Navigating*

على تمويل البرامج القارية للجزائر، ويجعل من مسألة تنويع مصادر التمويل ضرورة استراتيجية قصوى، تستدعي التعجيل بإدماج القطاع الخاص الوطني والشراكة مع صناديق الاستثمار الإقليمية لضمان استدامة النفوذ الإفريقي بعيدا عن تقلبات الأسواق النفطية.

الفرع الثاني: عقبات التنفيذ البيروقراطية والمنظومة المصرفية

تشكل الفجوة بين العقد الموقع في اروقة المعرض والصفقة المنجزة ميدانيا الاختبار الاصعب لمدى فاعلية ارادة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر. ولتحديد مكامن هذه الفجوة بدقة علمية قابلة للإثبات، تم الاعتماد على اداة تحليل المضمون (Content Analysis) لخطابات وتصريحات المتعاملين الاقتصاديين (ممثلي كبرى المجمعات العمومية والخاصة الموقعة للصفقات)، اضافة الى تقارير المتابعة الصادرة عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .ALGEX وقد افرز التقاطع النسقي لهذه التصريحات والتقارير عن ثلاث عقبات هيكلية رئيسية تعيق التحول السلس للعقود الى تدفقات تجارية:

أولا – معضلة التبعية المصرفية واليات التسوية :اجمع الفاعلون الاقتصاديون في مختلف المنتديات التقييمية والمقابلات الصحفية على ان غياب الية تسوية مالية مباشرة مع البنوك الافريقية يجبر المؤسسات الجزائرية على تمرير مدفوعاتها عبر بنوك مراسلة غربية باستخدام العملات الصعبة (الدولار واليورو). يفرض هذا المسار المعقد تكاليف تحويل باهظة ويهدر وقتا طويلا يعيق مرونة المعاملات، الى جانب الشكوى المتكررة من محدودية الادوات التمويلية المرافقة للتصدير (كخطابات الاعتماد المستندية والضمانات البنكية) التي يفترض ان تقدمها المنظومة المصرفية المحلية في الاسواق الافريقية ذات

Global Divergences (Washington, DC: IMF, 2024), p. 45.

المخاطر العالية.[1]

ثانيا – الجمود الاجرائي واللوجستي عبر الحدود :تواترت انشغالات الشركات المصدرة حول ثقل الاجراءات الجمركية المحلية، والتعقيدات الادارية المرتبطة باستصدار شهادات المنشأ والمطابقة. وتؤكد تقارير الاستشراف الاقتصادي ان متوسط الوقت المستغرق لإنهاء وثائق التصدير والعبور البري لا يتناسب مع متطلبات مرونة سلاسل الامداد السريعة التي يشترطها المورد الافريقي، مما يهدد استدامة العقود المبرمة ويقلص التنافسية الزمنية للمنتج الجزائري.[2]

ثالثا – فجوة الذكاء الاقتصادي والجاهزية التصديرية :كشفت مخرجات الايام الدراسية واللقاءات التقييمية لعمليات التصدير ان شريحة واسعة من المؤسسات (لا سيما الخاصة والناشئة) تفتقر الى تقاليد التصدير المؤسسي المنظم. اذ لا تمتلك هذه المؤسسات اجهزة داخلية متخصصة في "الذكاء الاقتصادي" قادرة على رصد المتطلبات التقنية، التشريعية، والجمركية المعقدة للدول الافريقية الشريكة، مما يحول العديد من مذكرات التفاهم الى وثائق غير قابلة للتنفيذ بسبب غياب المواكبة المعلوماتية.[3]

ان هذه المؤشرات المستخلصة من تحليل واقع الممارسة التجارية وخطاب المتعاملين الجزائريين تضفي موثوقية بالغة على التحليل القائل بان استراتيجية التوطين البنكي المستحدث (مثل بنك الاتحاد الجزائري في موريتانيا والبنك الجزائري بالسنغال) والانخراط

1 استنادا الى تحليل مضمون التصريحات الصحفية والمطالب المرفوعة من طرف رؤساء المجمعات الاقتصادية الجزائرية خلال اللقاءات التقييمية لعمليات التصدير، والمنشورة عبر نشرات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة(CACI) ، الفترة الممتدة ما بعد المعرض.

2 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ALGEX) ، "تقييم مناخ التصدير نحو افريقيا: التحديات اللوجستية والاجرائية"، تقرير داخلي/مذكرة توجيهية للمصدرين، الجزائر، 2025.

3 ن ساسي عبد الرحمان، "دور الذكاء الاقتصادي في اختراق الاسواق الافريقية: دراسة حالة الشركات الجزائرية المصدرة"، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة وهران 2، المجلد 9، العدد 1، 2024، ص 112.

في نظام المدفوعات الافريقيPAPSS ،[1] لم تعد مجرد خيارات تكميلية، بل هي ضرورة سيادية وهيكلية لردم "الفجوة التنفيذية" وحماية الحصص السوقية المحققة في معرض IATF 2025.

لتجاوز هذه المعضلة الجيواقتصادية، يبرز نظام المدفوعات والتسوية الافريقي PAPSS الذي طوره البنك الافريقي للتصدير والاستيراد Afreximbank بالتعاون مع امانةAfCFTA كأهم اداة لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية. ان انخراط المنظومة المصرفية الجزائرية في هذا النظام ليس مجرد ترقية تقنية، بل هو قرار سيادي يمثل البنية التحتية المالية الموازية للبنية التحتية اللوجستية؛ حيث يتيح للمتعامل الجزائري تصدير بضائعه وتلقي مستحقاته بالدينار الجزائري، في حين يدفع المستورد الافريقي بعملته المحلية بشكل فوري وآمن. هذا الاندماج المالي من شأنه ان يكسر احتكار العملات الاجنبية للمبادلات البينية، يحمي الاحتياطي الوطني من النقد الاجنبي، ويوفر غطاء ائتمانيا مستقلا يحول صفقات المعرض الى تجارة مستدامة لا ترتهن لتقلبات النظام المالي العالمي.[2]

الفرع الثالث: تحليل SWOT الشامل للمكاسب الجزائرية في IATF 2025

لتقديم حوصلة تحليلية دقيقة تزن المكاسب المحققة مقابل التحديات الهيكلية الماثلة، يتم توظيف مصفوفة (SWOT) لتفكيك البيئة الداخلية والبيئة الخارجية المؤثرة على الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

---

1 دحماني العيد، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا: التوطين المصرفي ونظام الدفع PAPSS كأدوات للاندماج التجاري"، مجلة الاقتصاد والسياسات العامة، المجلد 12، العدد 2، جامعة الجزائر 3، 2024، ص 45.

2 African Export-Import Bank (Afreximbank) and AfCFTA Secretariat, *The Pan-African Payment and Settlement System (PAPSS): Towards African Financial Sovereignty* (Cairo: Afreximbank Publications, 2024), 15-18.

نقاط القوة (البيئة الداخلية) :تستند الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على نقاط قوة استراتيجية صلبة، يتصدرها الموقع الجغرافي الاستثنائي بشريط حدودي افريقي يمتد لـ 6343 كيلومترا، مما يمنحها افضلية لوجستية حاسمة. وقد تعززت هذه المكانة بدعم سياسي سيادي رفيع المستوى من قبل رئيس الجمهورية شخصيا، وهو ما ترجم ميدانيا باقتناص الجزائر لحصة قياسية بلغت 23.6% من اجمالي صفقات معرض .IATF 2025 وتميزت هذه المخرجات بتنوع قطاعي تنافسي شمل مجالات البناء، الصناعات الغذائية، والصيدلانية. والى جانب هذه المكاسب، توظف الجزائر أذرعا تمويلية ناعمة أبرزها الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC بغلاف مالي يقدر بمليار دولار، مدعومة بشبكة قارية من مشاريع البنية التحتية المهيكلة كالطريق العابر للصحراء، خطوط السكك الحديدية، وانبوب الغاز.

نقاط الضعف (البيئة الداخلية) :في المقابل، تصطدم هذه الطموحات بنقاط ضعف هيكلية داخلية، أبرزها الارتهان المزمن للمحروقات التي تمثل أكثر من 90% من الصادرات، مما يكبل الموارد المالية ويعرضها لتقلبات الاسواق. ويترافق ذلك مع هشاشة واضحة في المنظومة المصرفية الموجهة للتصدير والبطء الاداري والبيروقراطية الثقيلة التي تعيق انسيابية الاعمال. علاوة على ذلك، يبرز ضعف ثقافة التصدير المؤسسي لدى القطاع الخاص، ومحدودية كفاءات التفاوض التجاري الدولي، يضاف اليها غياب بنك بيانات تجاري افريقي محين ودقيق يمكن للمصدر الجزائري الاستناد اليه لرصد احتياجات الاسواق القارية بفعالية.

الفرص (البيئة الخارجية) :استراتيجيا، تبرز حزمة من الفرص الجيواقتصادية الواعدة، في مقدمتها الانطلاق الفعلي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية AfCFTAالتي تفتح سوقا استهلاكية هائلة تضم 1.4 مليار نسمة بناتج محلي اجمالي يقارب 3.5 تريليون دولار، مع تسجيل نمو مطرد في التجارة البينية بلغ 12.4% خلال عام 2024. وتتعزز هذه الديناميكية مع تصاعد الطلب الافريقي على المنتجات الصناعية المتوسطة التي تتقنها الجزائر، واقتراب

اكتمال مشروع انبوب الغاز (TSGP) المبرمج لعام 2027. كما يشكل معرض IATF 2027 المقرر عقده في لاغوس منصة استراتيجية لمتابعة المكاسب، مدعوما بترابط الشبكات التجارية عبر المعارض الدائمة لدار الجزائر في العواصم الافريقية.

التهديدات (البيئة الخارجية) :غير ان مسار التموقع هذا محفوف بتهديدات خارجية معقدة، يتصدرها عدم الاستقرار الامني في منطقة الساحل الكبير والتوترات المغاربية التي قد تؤدي الى اغلاق الحدود وتعطيل الممرات اللوجستية، الى جانب التحالفات العسكرية الجديدة في الساحل مع قوى كبرى كروسيا. اقتصاديا، تواجه الدبلوماسية الجزائرية منافسة شرسة، خاصة من النفوذ الصيني الذي ضخ استثمارات تتجاوز 200 مليار دولار في القارة، فضلا عن خطر التراجع المحتمل لأسعار النفط العالمية الذي قد يضعف قدرة الدولة على التمويل، وتداعيات البطء الملحوظ في الاصلاحات المصرفية التي قد تعرقل وتيرة الاندماج المالي والتجاري.

الشكل 5 تحليل SWOT للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ما بعد IATF 2025

المصدر: إعداد الباحث استنادا إلى تحليل مركب للمصادر الأكاديمية والرسمية.

المطلب الثالث: استشراف مسارات الاستدامة وخارطة الطريق(2026-2030)

يقدم الفصل في خاتمته رؤية تطبيقية واضحة، تتضمن خطة مستقبلية وحلولا مدروسة، تهدف الى تحصين المكاسب الجزائرية المحققة في معرض IATF 2025 وتحويلها إلى نفوذ هيكلي واستراتيجي دائم.

الفرع الأول: استراتيجيات المتابعة التنفيذية وإدارة مرحلة ما بعد المعرض

تبين دراسة تجارب المعارض التجارية الكبرى في العالم النامي أن الفارق الحقيقي بين المعرض الاستعراضي والمعرض الفعال يكمن في صرامة المرحلة اللاحقة للاختتام. ولضمان تحول النوايا إلى تدفقات سلعية، تقترح الدراسة منهجية متابعة مؤسساتية تقوم على ثلاث ركائز:

الركيزة الأولى لجان المتابعة الدبلوماسية: إنشاء لجنة عمل ثنائية مشتركة مع كل دولة إفريقية وقعت اتفاقيات تتجاوز قيمتها 100 مليون دولار. تضم اللجنة ممثلين عن الهيئة الجزائرية للصادرات والطرف الإفريقي المقابل، وتوكل لها مهمة تحويل العقود الإطارية إلى بروتوكولات تشغيلية في أجل أقصاه ستة أشهر.

الركيزة الثانية المنصة الرقمية للرصد: تطوير منصة تكنولوجية سيادية تتولى رصد نسب تقدم تنفيذ كل اتفاقية، وتوفر للمؤسسات الجزائرية المصدرة مرافقة تقنية وقانونية آنية لتذليل عقبات العبور والتوطين المالي.

الركيزة الثالثة آلية التحكيم التجاري: تضمين العقود الكبرى بندا يحدد مرجعية التحكيم التجاري الإفريقي لتسوية النزاعات، مع تفضيل هيئات قارية محايدة وموثوقة كمركز التحكيم التجاري الدولي بالقاهرة، لتجنب اللجوء إلى المحاكم الغربية المكلفة والتي تفتقر لفهم سياقات التجارة الإفريقية البينية.

الفرع الثاني: سيناريوهات التحول الجيواقتصادي (2026–2030) ونماذج النمو

يستند بناء النماذج الاستشرافية لمستقبل التموقع الجزائري في أفق عام 2030 إلى قياس التفاعل بين المتغيرات الداخلية (كفاءة الإصلاح الهيكلي) والمتغيرات الخارجية (السيولة الأمنية في الساحل وحركة المنافسين). وبناء على مقاطعة هذه المعطيات، يمكن رسم ثلاث

مسارات متباينة تحدد حجم الصادرات غير النفطية وانعكاساتها على مكانة الدولة الإقليمية:

أولا: سيناريو الاختراق الشامل والتسارع الإصلاحي (المسار التفاؤلي)

يفترض هذا السيناريو تحقق نجاح هيكلي متزامن على الصعيدين المؤسساتي واللوجستي؛ حيث تكتمل إصلاحات المنظومة المصرفية التصديرية، ويستقر الوضع الأمني في منطقة الساحل بما يضمن انسيابية المحاور البرية، مع بدء التشغيل الجزئي لأنبوب الغاز العابر للصحراء وتفعيل الممرات اللوجستية لوكالة ALDEC. وفي ظل هذه الشروط، ترتفع نسبة تحول صفقات معرض 2025 إلى عقود نافذة لتتجاوز عتبة 80%.

ومن الناحية الرقمية، ينعكس هذا المسار في قفزة حادة لحجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، حيث تنتقل من 5.05 مليار دولار في سنة الأساس إلى 10 مليارات دولار، ثم تصل إلى 16 مليار دولار بحلول عام 2028، لتتوج في سنة الهدف 2030 ببلوغ 26 مليار دولار، وهو ما يرفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة ليلامس عتبة 400 مليار دولار. جيو–اقتصاديا، يؤول هذا السيناريو إلى تحول الجزائر إلى محور مالي ورقمي رائد في فضاء AfCFTA، مع اعتماد الدينار كعملة تبادل معترف بها عبر نظام PAPSS، محققة ريادة إقليمية مطلقة في شمال وغرب القارة.

ثانيا: سيناريو النمو المتدرج المقيد (المسار المحايد)

يجسد هذا السيناريو المسار الواقعي الحذر الذي يفترض استمرار بعض المقاومات البيروقراطية الداخلية وتأخر تكييف الآليات المصرفية، مصحوبا بحالة من التذبذب في أسعار الطاقة العالمية مما يؤثر نسبيا على تمويل المشاريع الكبرى، إلى جانب بقاء التوترات الأمنية في الساحل ضمن مستويات متقطعة. بناء على هذه الفرضيات، تقف نسبة تنفيذ صفقات المعرض وتحول مذكرات التفاهم عند حدود 50%.

وعلى الصعيد الكمي، يترجم هذا المسار نموا تدريجيا بطيئا للصادرات غير النفطية لتسجل حوالي 8.5 مليار دولار، ثم تتطور إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2028، لتستقر عند عتبة 16 مليار دولار بحلول عام 2030. ومؤسساتيا، يحافظ هذا السيناريو على تموقع الجزائر كقوة إقليمية محترمة، لكن نفوذها التجاري يظل محصورا في أسواق الجوار التقليدي (ليبيا والعمق المباشر للساحل)، بينما تحول المنافسة الدولية الشرسة دون قدرة المنتجات الوطنية على اختراق الأسواق البعيدة في شرق وجنوب القارة، مما يعيق تحقيق القفزة الهيكلية النوعية.

ثالثا: سيناريو الانكماش والتعثر الهيكلي (المسار التحذيري)

يمثل هذا المسار السيناريو الأسوأ الذي يتنبأ بحدوث تدهور أمني شامل في منطقة الساحل الإفريقي يؤدي إلى شلل المحاور البرية وارتفاع قياسي في تكاليف التأمين، بالتزامن مع انخفاض حاد ومستمر في أسعار النفط يجبر الدولة على تجميد الميزانيات الاستثمارية لـ ALDEC وتأجيل مشاريع الربط القاري، مع بقاء الجمود البيروقراطي محليا.

وفي هذا السياق المتراجع، تبدأ عوائد المعرض في التبخر، حيث تعجز الصادرات خارج المحروقات عن تجاوز عتبة 7.8 مليار دولار بحلول عام 2028، وتقف عند سقف 11 مليار دولار فقط بحلول عام 2030. وجيوسياسيا، يؤدي هذا التعثر إلى فقدان الجزائر للمكاسب الرمزية والتجارية التي حققتها في المعرض لصالح القوى الدولية المنافسة، مما يعيد الاقتصاد الوطني إلى دائرة الارتهان الكلي لمتلازمة الريع النفطي، ويفرض على صناع القرار ضرورة المزاوجة المستمرة بين الدبلوماسية الاقتصادية الهجومية والصلابة التنفيذية لحماية المشروع التنموي الوطني.

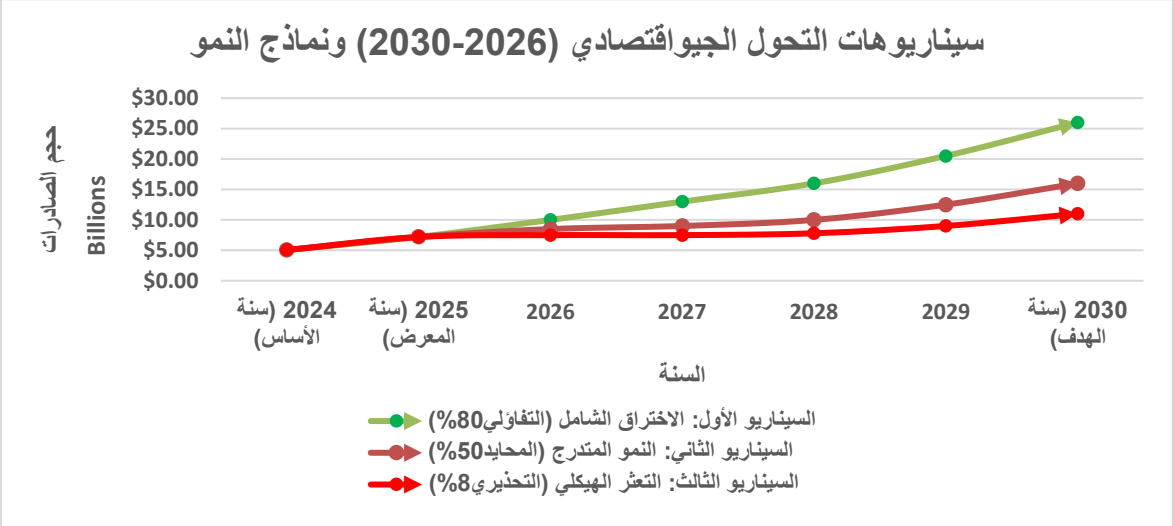

الشكل 6 سيناريوهات التحول الجيواقتصادي ونماذج النمو (2026–2030)

المصدر: من اعداد الباحث

وتخلص التوقعات إلى أن إرادة الإصلاح السياسي الحالية والنتائج القياسية المحققة ميدانيا تجعل من سيناريو الاختراق الشامل المسار الأكثر ترجيحا، مما يمهد لانتقال الجزائر من نموذج الاقتصاد الريعي المغلق إلى اقتصاد العبور والإنتاج الذي يضمن السيادة والازدهار.

الفرع الثالث: مخرجات وتوصيات دراسة الحالة

تتأسس التوصيات الاستراتيجية للدراسة على مقاربة عملية ترتب مسارات العمل زمنيا تبعا للأولويات الإجرائية، بهدف تحويل القوة الناعمة والكمية المحققة في معرض IATF 2025 إلى نفوذ هيكلي دائم يحمي المصالح الوطنية العليا. وتتشكل خارطة الطريق المقترحة في ثلاثة مستويات متباينة الأجل:

المسار الأول (الأجل القصير: من 6 إلى 18 شهرا) — التدابير العاجلة لرفع الجاهزية التصديرية:

الاندماج الفوري في نظام الدفع PAPSS: يتطلب هذا الإجراء ربطا شاملا للمنظومة

المصرفية الجزائرية بنظام المدفوعات والتسوية الإفريقي لتذليل أكبر عقبة تواجه المصدرين الجزائريين في تحصيل مستحقاتهم المالية بالعملات المحلية الإفريقية، مما يقلص الارتهان للدولار ويسرع المعاملات البينية.

صندوق ضمان التصدير المشترك: إنشاء صندوق ضمان تصدير جزائري–إفريقي مشترك يتولى تغطية المخاطر السياسية والتجارية ومخاطر عدم الدفع في الأسواق الإفريقية الناشئة، مما يشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ارتياد هذه الأسواق دون مخاوف من خسارة رأس المال.

مأسسة وتفعيل هيئة الصادرات: تسريع التفعيل العملياتي للهيئة الجزائرية للصادرات لتصل إلى طاقتها التشغيلية الكاملة، مع إطلاق نظامها الرقمي الموحد لتقديم الدعم اللوجستي والاستشاري الآني للمصدرين والشركات الناشئة.

المسار الثاني (الأجل المتوسط: من 18 شهرا إلى 3 سنوات) — بناء القدرات والتموقع الهيكلي:

هندسة منظومة الذكاء الاقتصادي (Economic Intelligence System): بناء شبكة وطنية متكاملة لتوفير البيانات والمعلومات الجيواقتصادية والتجارية المحينة للمتعاملين المحليين حول احتياجات الأسواق الإفريقية، والمناقصات الدولية، والمتطلبات التقنية والجمركية لكل دولة شريكة.

التوسع اللوجستي لدار الجزائر: تطوير وانتشار هذه الشبكة لتشمل ما بين 8 إلى 10 حواضر ومدن إفريقية محورية بحلول عام 2028، لتتحول من مجرد فضاءات عرض بروتوكولية إلى مراكز لوجستية وقواعد دبلوماسية تجارية متقدمة.

تأهيل الكادر الدبلوماسي الاقتصادي: إطلاق برامج تكوين أكاديمي وتدريبي متخصص في الجامعات والمعاهد الجزائرية لبناء نخبة من الدبلوماسيين الاقتصاديين القادرين على إدارة المفاوضات التجارية المعقدة وتوجيه السياسات الاستثمارية في الفضاء القاري.

المسار الثالث (الأجل البعيد: من 3 إلى 5 سنوات) — الاندماج الهيكلي العابر للقارة:

استكمال الممرات الجيواقتصادية البرية: إنهاء الروابط المفقودة في مشروع "الطريق العابر للصحراء" وتأمين ممراته الاقتصادية الحيوية نحو النيجر ونيجيريا، مع ربطه بخطوط السكك الحديدية لتعظيم كفاءة النقل البري وتقليل تكلفة المعاملات اللوجستية.

السيادة المالية التصديرية: تأسيس بنك جزائري–إفريقي متخصص في تمويل الاستثمارات المشتركة والتجارة البينية، ليكون الذراع المالية السيادية التي تدعم الشركات الوطنية في الخارج وتنافس المؤسسات المصرفية الدولية.

مأسسة التحكيم التجاري الإقليمي: الإسهام في إنشاء مركز للتحكيم التجاري الإفريقي–المغاربي يتخذ من الجزائر العاصمة مقرا له، ليعمل كمنصة محايدة وموثوقة لتسوية النزاعات التجارية القارية وفق البيئة التشريعية لـAfCFTA .

خلاصة الفصل:

يخلص الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى أن استضافة الجزائر لمعرض التجارة الإفريقية البينية2025 IATF ، وتحقيقها لصفقات قياسية بلغت 11.4 مليار دولار كعقود نهائية نافذة، يجسد التحول الاستراتيجي للدولة الجزائرية من وضعية القوة الإقليمية المحتملة إلى دور القوة الإقليمية الفاعلة المدعمة بشواهد كمية وميدانية ملموسة. وقد أثبت التحليل الهيكلي المقارن بين الطبعات التاريخية للمعرض أن هذا المنجز لم يكن طفرة عفوية، بل نتاج مباشر لتكامل دبلوماسية القمة مع تفعيل المتغيرات اللوجستية والمؤسساتية المستحدثة التي

نجحت في ممارسة "التحكم في السردية" وصناعة صورة ذهنية جاذبة للاستثمار والابتكار الرقمي.

ومع ذلك، تفرض الواقعية الجيواقتصادية الاعتراف بأن هذا التحول لا يزال يمر بمرحلته الانتقالية الهشة؛ إذ يصطدم بتحديات جيوسياسية معقدة في منطقة الساحل الإفريقي وتوترات مغاربية تكبل قدرات الاندماج الإقليمي، فضلا عن تحديات داخلية ترتبط بارتهان الاقتصاد الكلي لتقلبات أسواق الطاقة وفجوات تنفيذية مصرفية وبيروقراطية ترفع من تكاليف المعاملات.

إن تحصين هذه المكاسب يفرض على صانع القرار الجزائري عدم الاكتفاء بالزخم الإعلامي والسياسي للحدث، بل الاستمرار في ضخ الوقود الإصلاحي لتحديث المنظومة البنكية واللوجستية وفق خارطة الطريق المقترحة؛ فالمسافة بين الكيلومتر الأول والكيلومتر الأخير في مسار الاندماج القاري لا تقطع بالإعلانات والنيات، بل بالإصلاحات المؤسساتية اليومية الدؤوبة التي تحول الإمكانات الجيوسياسية الجغرافية إلى حقائق تجارية وأرقام مقيسة تحقق السيادة الاقتصادية والازدهار المستدام.

الخاتمة

تقف هذه المذكرة عند محطتها الختامية بعد رحلة بحثية امتدت عبر ثلاثة فصول متكاملة، تناولت خلالها ظاهرة من أكثر ظواهر السياسة الخارجية الجزائرية راهنية وتعقيدا ودلالة: الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتعزيز مكانة الجزائر في القارة الإفريقية، مستعيضة عن الحدس الانطباعي بالتحليل الإمبيريقي الكمي، ومتجاوزة الخطاب الرسمي نحو التقييم النقدي المبني على المعطيات الموثقة. لا تؤدي الخاتمة في هذا السياق وظيفة الملخص السطحي الذي يعيد صياغة ما سبق، بل تضطلع بمهمة أعمق: الإجابة على الإشكالية المطروحة إجابة علمية محكمة، واستجلاء النتائج الجوهرية التي أفضى إليها التحليل، واستشراف الآفاق التي تفتحها الدراسة أمام الباحثين القادمين.

أولاً: الإجابة على الإشكالية الرئيسية

طرحت في مقدمة هذه المذكرة إشكالية محورية صيغت على النحو الآتي: **كيف وظفت الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية، عبر نموذج معرض التجارة الإفريقية البينية IATF 2025 والآليات المؤسساتية المرافقة له، لتعزيز تموقعها الاستراتيجي وتحقيق الاندماج الاقتصادي في إفريقيا؟**

تكشف الإجابة الاستنادية عن مسار ثلاثي المراحل تجسد كل مرحلة منه بعدا من أبعاد التوظيف الجزائري للدبلوماسية الاقتصادية.

المرحلة الأولى: التأسيس العقدي والمؤسساتي (2019–2022). أرست الجزائر منذ تولي الرئيس تبون السلطة في ديسمبر 2019 ركائز عقيدة جيواقتصادية جديدة قائمة على تحول نوعي من دبلوماسية إدارة الأزمات المثقلة بالهموم الأمنية إلى دبلوماسية الإنتاج والشراكة المحركة للمكاسب الاقتصادية. تجلى هذا التأسيس في إنشاء وكالة ALDEC (المرسوم الرئاسي رقم 20–42، 2020) كذراع تنموية سيادية تعمل تحت وصاية رئاسة الجمهورية مباشرة، وفي إطلاق سلسلة من المراسيم الصناعية التي رعت تطوير القاعدة

الإنتاجية الوطنية وخفض تكاليف المناولة الصناعية تمهيدا لبناء فائض قابل للتصدير.

المرحلة الثانية: الحشد الإستراتيجي والتمويل القاري (2022–2024). أُطلقت مبادرة المليار دولار لـ ALDEC من أديس أبابا في فبراير 2023، محولة الخطاب التضامني إلى غلاف مالي سيادي قابل للتوجيه نحو بناء النفوذ القاري. صعدت من وتيرة المشاركة الجزائرية في المنتديات الاقتصادية الإفريقية، وجرى التحضير اللوجستي المكثف لاستضافة IATF 2025 في إطار قرار استراتيجي واع بأن دور الدولة المضيفة يضاعف العوائد الدبلوماسية والاقتصادية للمشاركة.

المرحلة الثالثة: الاختبار الميداني وتحقيق المخرجات القياسية (2025). أسفر معرض IATF 2025 في الجزائر العاصمة (4–10 سبتمبر 2025) عن مخرجات وصفت بالاستثنائية: 48.3 مليار دولار من الصفقات والاتفاقيات الإجمالية، منها 11.4 مليار دولار في عقود نهائية للجزائر تمثل 23.6% من الإجمالي، إضافة إلى 11.6 مليار دولار في التزامات تفاوضية ترفع الحصة الجزائرية المحتملة إلى 23 مليار دولار. جاءت هذه الأرقام بالتوازي مع إصلاح مؤسساتي جذري تجلى في حل ALGEX وإنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات بموجب المراسيم التنفيذية الصادرة في العدد 60 من الجريدة الرسمية في سبتمبر 2025.

خلاصة الإجابة على الإشكالية: **وظفت الجزائر الدبلوماسية الاقتصادية عبر مسار ثلاثي منسق جمع بين إصلاح بيئة الإنتاج الداخلية، وتطوير الذراع التمويلية التضامنية القارية ALDEC، وتوظيف منصات التجارة متعددة الأطراف IATF 2025 بوصفها أداة لبناء التموقع الجيواقتصادي بشكل متزامن.** اذ لم تعتمد على أداة واحدة، بل على منظومة متكاملة ومتدرجة في التصعيد أفضت إلى مخرجات كمية ونوعية غير مسبوقة في مسار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية.

ثانياً: الإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات

الإجابة على السؤال الفرعي الأول: ما هي مرتكزات العقيدة الجيواقتصادية للجزائر تجاه القارة الإفريقية في ظل AfCFTA؟

تقوم العقيدة الجيواقتصادية الجزائرية على خمس مرتكزات تكوينية متشابكة:

أولاً: مرتكز التنويع الوجودي. اعترفت الجزائر ضمنيا بأن الاعتماد على المحروقات بنسبة 90%+ من إيرادات التصدير هشاشة وجودية لا يمكن الاستمرار في تجاهلها. يمثل الاندماج في AfCFTA وتوجيه الصادرات غير النفطية نحو السوق الإفريقية (1.4 مليار مستهلك) المسار الوجودي الأكثر واقعية نحو الاستقلال الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً: مرتكز الموقع الجغرافي كرافعة لا عبء. تحول الإدراك الجزائري لموقعه الجغرافي من ورقة رابحة سياسيا إلى أصل اقتصادي ذو قيمة مضافة قابلة للاستثمار. الموقع بين المتوسط والعمق الإفريقي، مع امتداد 6,343 كيلومتر من الحدود الإفريقية، يحول الجزائر إلى دولة عبور وإنتاج بالمعنى الجيواقتصادي الصارم.

ثالثاً: مرتكز ربط الأمن بالتنمية. تنهض العقيدة الجزائرية على قناعة عملياتية بأن الاستقرار في الساحل لا يتحقق بالحلول الأمنية وحدها، بل بمعالجة جذور الهشاشة الاقتصادية عبر التمويل التنموي ومشاريع البنية التحتية. هذا ما يفسر توجيه وكالة ALDEC نحو دول الساحل بالأولوية.

رابعاً: مرتكز نموذج الشراكة الجنوب–جنوب. تميز الجزائر نموذجها الشراكي عن منافسيه بالتركيز على الندية ونقل التكنولوجيا ورفض الإملاء السياسي، مستثمرة في رصيدها التاريخي في دعم حركات التحرر لبناء قبول قاري يسبق اختراقها التجاري.

خامساً: مرتكز الانخراط المؤسساتي متعدد الأطراف. تعتمد الجزائر AfCFTA ومنصات

كـ IATF وAfreximbank والاتحاد الإفريقي بوصفها حاضنات مؤسساتية تعظم تأثير قراراتها الثنائية وتكسبها شرعية قارية جماعية.

الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: إلى أي مدى ساهم IATF 2025 في ترجمة استراتيجية "صنع في الجزائر" إلى واقع تجاري؟

ساهم المعرض في ترجمة هذه الاستراتيجية بمستوى يستحق التقييم المركب: نجح نجاحا جزئيا واعداً لكنه لم يُكتمل بعد. على صعيد النجاح، أثبتت عقود الـ 11.4 مليار دولار أن المنتج الجزائري يمتلك سوقا إفريقية حقيقية جاهزة للاستيعاب، وأن استراتيجية "صنع في الجزائر" تجد صدىً اقتصاديا ملموسا لا يستند فحسب إلى الاعتبارات السياسية. أظهرت الصفقات الموزعة على قطاعات البناء والغذاء والدواء أن القاعدة الإنتاجية الوطنية باتت قادرة على الاستجابة لمستويات من الطلب الإفريقي كانت تعد طموحا بعيد المنال.

غير أن التحفظ المنهجي يستلزم التمييز بين ما يعلن وما ينجز؛ فمذكرات التفاهم البالغة 11 مليار دولار الإضافية لا تزال في طور التفاوض، ومعدل التحول التاريخي من هذا النوع من الاتفاقيات إلى تجارة فعلية لا يتجاوز 55–70%. الخلاصة أن IATF 2025 يمثل أنجح اختبار مؤسساتي للاستراتيجية التصديرية الجزائرية، لكنه ليس نقطة اكتمالها، بل نقطة انطلاقها الميدانية الحقيقية.

الإجابة على السؤال الفرعي الثالث: ما دور الهيئة الجزائرية للصادرات وALDEC في استدامة التوجه القاري؟

أدت الهيئتان دورا تكامليا يجسد منطق التوزيع الوظيفي المدروس بين أداة جذب الشراكات (الهيئة الجزائرية للصادرات) وأداة بناء النفوذ التضامني ALDEC:

تضطلع الهيئة الجزائرية للصادرات بمهمة تحويل الصفقات المبرمة في IATF 2025 إلى علاقات تجارية مستدامة عبر الشباك الموحد للتصدير ومنصاتها الرقمية ومراكز "دار

الجزائر" في السنغال وموريتانيا. تجسد هذه الهيئة اقتراب الدولة من منطق البراغماتية المؤسساتية الذي يفضل الهياكل الخفيفة المرنة على الهيئات البيروقراطية الضخمة.

تضطلع ALDEC من جهتها بمهمة بناء المحيط التنموي الذي يهيئ الأرضية لنجاح الصادرات التجارية على المدى المتوسط؛ فحين تبني مستشفى في النيجر أو تمول بنية تحتية في تشاد، فإنها ترسخ صورة الجزائر الشريك لا الجزائر المنافس، مما ييسر مهمة الهيئة التجارية في اختراق هذه الأسواق لاحقا.

اختبار الفرضيات البحثية

يكتمل اختبار الاتساق المنهجي للدراسة عبر فحص مدى صمود الفرضيات المصاغة في المقدمة أمام المحك الإمبيريقي والبيانات الكمية والنوعية المستخلصة:

الفرضية الرئيسية (علاقة الدبلوماسية الاقتصادية بالتموقع الجيواقتصادي): ثبتت صحتها بشكل قطعي؛ حيث ارتبط تفعيل الجزائر لأدوات دبلوماسيتها الاقتصادية وتطوير أجهزتها التنفيذية ارتباطا طرديا موثقا بتحسين تموقعها الإقليمي. وتجسد الأرقام هذا التلازم؛ إذ إن تحول الجزائر من وضعية المشارك الاستكشافي الهامشي في الطبعات السابقة إلى الدولة المضيفة والحاضنة في طبعة IATF 2025، عظم عوائدها لتنتزع بمفردها حصة قياسية بلغت 11.4 مليار دولار كعقود نافذة، أي ما يعادل 23.6% من إجمالي الصفقات القارية.

الفرضية الفرعية الأولى (أثر الانخراط في AfCFTA على تنويع الصادرات): ثبتت صحتها جزئيا؛ فبالرغم من أن الانخراط الاستراتيجي في منطقة التجارة الحرة القارية قد وفر البيئة الحمائية والتفضيلية لتصريف الفائض الإنتاجي خارج المحروقات لا سيما في قطاعات مواد البناء والأمن الغذائي والدوائي، إلا أن الأثر المستدام لا يزال في طور التبلور، ويحتاج إلى تسريع وتيرة الاندماج المالي والنقدي لتجاوز معضلة الارتهان للعملات الصعبة.

الفرضية الفرعية الثانية (إعادة الهيكلة المؤسساتية والربط اللوجستي كضمانة للاستدامة): ثبتت صحتها بشروط عملياتية؛ حيث أظهر التحليل أن الهياكل المحدثة كالهيئة الجزائرية للصادرات، أروقة دار الجزائر، وصندوق تمويل الشركات الناشئة، بالتكامل مع شرايين الربط البري مثل الطريق العابر للصحراء وسكة حديد غار جبيلات، تمتلك القدرة على تحويل المكاسب من ظاهرة معرضية ظرفية إلى اندماج مستدام، شريطة الالتزام الصارم بخارطة الطريق المصرفية وتذليل العقبات الإجرائية في غضون (18–24 شهرا).

ثالثاً: أبرز النتائج

تتجاوز هذه المذكرة التوصيف السردي لتقدم حوصلة لتسعة نتائج علمية وهيكلية تسهم في إثراء أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الإقليمية المقارنة:

النتيجة الأولى: مبدأ الدمج الثلاثي كشرط للتموقع الإقليمي. كشف النموذج الجزائري أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية للدول النامية مشروط بالتزامن والتكامل بين ثلاثة مستويات: الإصلاح الهيكلي للبيئة الإنتاجية الداخلية لتوليد الفائض، امتلاك أذرع تمويلية تضامنية عابرة للحدود كوكالة ALDEC والتوظيف الذكي للمنصات متعددة الأطراف مثل معرض IATF2025، أي من هذه المستويات منفردا لا يحقق الأثر المطلوب؛ قوتها في تكاملها وليس في انفرادها.

النتيجة الثانية: الدولة المضيفة تضاعف عوائدها. أثبتت التجربة الجزائرية في IATF 2025 مبدأ عاما قابلا للتعميم: الدولة النامية التي تتحول من مشارك إلى مضيف لحدث اقتصادي كبير تحقق مكاسب تتجاوز بكثير التكاليف التنظيمية، إذ تنتج هذه الاستضافة ثلاثة عوائد متزامنة: اقتصاديا (حصة أعلى في الصفقات بنسبة 23.6%)، ودبلوماسيا (حضور 20 رئيس دولة)، وإعلاميا (تحول في الصورة الذهنية).

النتيجة الثالثة: التكامل بين الثقل الجيواقتصادي والاختراق المؤسساتي. أثبتت الدراسة

أن المكاسب التجارية القياسية المحققة في المعرض لا تعمل في فراغ، بل تتكامل وتتحصن عبر التوغل المؤسساتي غير المسبوق للجزائر في هرم صناعة القرار القاري؛ ويتجلى ذلك في انتخاب شخصيات جزائرية في مناصب سيادية كنائب رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، ورئاسة برلمان عموم إفريقيا، مما يمنح الدولة قدرة حاسمة على توجيه التشريعات والبروتوكولات لحماية مصالح نسيجها الإنتاجي المصدر.

النتيجة الرابعة: فجوة التنفيذ هي الاختبار الحقيقي. الفارق بين الدول التي تحول مكاسب المعارض الكبرى إلى تجارة مستدامة وتلك التي تكتفي بالذاكرة الاحتفالية هو جودة منظومة المتابعة التنفيذية في الأشهر الـ 24 اللاحقة. لا تحدد نتائج المعرض العوائد بمعزل عن قدرة الهياكل المؤسساتية على تحويل العقود الموقعة إلى معاملات تجارية فعلية.

النتيجة الخامسة: الدبلوماسية الإعلامية وصناعة السردية السياسية. خلص التحليل إلى أن معركة التموقع تدار في جزء منها عبر الصورة الذهنية؛ وقد شكل التتويج الدولي لقناة الجزائر الدولية (AL24 News) بجائزة إفريقية مؤشرا حاسما على امتلاك الجزائر لأدوات الدبلوماسية الإعلامية القادرة على كسر الهيمنة الإعلامية الخارجية، وتثبيت سرديتها الاستثمارية لدى مجتمعات الأعمال القارية.

النتيجة السادسة: الانتقال نحو الدبلوماسية التكنولوجية ورأس المال المخاطر. كشفت الدراسة عن تحول نوعي عبر تأسيس صندوق تمويل الشركات الناشئة الإفريقية؛ حيث تجاوزت الجزائر النمط التقليدي نحو الاستثمار في النظام البيئي الابتكاري القاري، وهو ما تجسد في رعاية مشاريع ريادية عابرة للحدود (مثل Think Touch Solutions وQareeb)، مما يؤسس لاعتماد متبادل إيجابي مستدام قائم على المعرفة والرقمية.

النتيجة السابعة: البنية التحتية شرط الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة. يثبت التحليل أن الدبلوماسية الاقتصادية القارية تفتقر إلى أثرها الحقيقي ما لم تدعم بشبكة لوجستية

فعالة. الطريق العابر للصحراء وأنبوب الغاز وسكة الحديد ليست مشاريع بنية تحتية عادية، بل هي شرايين الدبلوماسية الاقتصادية التي تحدد ما إذا كانت الصفقات الموقعة ستتحول إلى تبادلات فعلية أم ستبقى حبرا على ورق.

النتيجة الثامنة: نموذج الشراكة أقوى من نموذج المساعدة. تظهر تجربة ALDEC أن الفاعلية الجيواقتصادية للمساعدات التنموية ترتفع حين توجه نحو مشاريع تطور قدرة المستفيدين الاقتصادية (البنية التحتية، الصحة، التعليم) بأسلوب الشراكة (رابح – رابح) وإعطاء الأولوية للمقاولين والمدخلات الوطنية، لا نحو الهبات المباشرة التي تولد تبعية بلا محفزات ذاتية للنمو. هذا التمييز يثري أدبيات العلاقة بين المساعدة الخارجية والتنمية القارية.

النتيجة التاسعة: تحول إدراكي في الهوية الاقتصادية الجزائرية. شكل استضافة IATF 2025لحظة فارقة في مسار التحول الهوياتي للجزائر من دولة ريعية تستهلك ثرواتها النفطية إلى دولة منتجة تصدر قيمتها المضافة للقارة. هذا التحول الهوياتي الذي تطوره المقاربة البنائية في العلاقات الدولية ينتج تغذية راجعة إيجابية تقوي الالتزام السياسي الداخلي باستمرار مسار التنويع الاقتصادي.

رابعاً: القيمة العلمية المضافة للدراسة

تسهم هذه المذكرة في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية والاقتصاد السياسي الدولي والدراسات الإقليمية المقارنة من خلال تقديم حالة دراسية رصينة، تجمع بين أبعاد نادرا ما تلتقي في أطروحة بحثية واحدة، وتتلخص قيمتها العلمية المضافة في المستويات الآتية:

أولا: الراهنية الزمنية الاستثنائية والتشريح الآني: تتمثل القيمة الأولى في مواكبة الدراسة للحدث في لحظة تبلوره الميدانية الأولى؛ إذ تخضع الدراسة تظاهرة استراتيجية كبرى وعالية

السيولة الجيوسياسية (معرض IATF 2025 والتحولات التنظيمية والمؤسساتية المرافقة له لعام 2026) للتقييم العلمي والنقدي فور صدور معطياته، مستعيضة عن الحدس الانطباعي أو السرد الوصفي بالتحليل الإمبيريقي الموثق، مما يجعلها مرجعا أوليا ورائدا للباحثين في رصد مخرجات هذا المنعطف الجيواقتصادي.

ثانيا: التكامل المنهجي: تتجسد القيمة الثانية في المزج المنهجي الفريد الذي يربط بين الوصف الكمي، والتحليل المؤسساتي والقانوني، والقياس الجيواقتصادي، والتحليل القطاعي الجغرافي للاتفاقيات، مستخرجة الدلالات السياسية والسيادية بعيدا عن لغة المحاسبة والميزانيات البحتة. كما تقدم المذكرة إسهاما إجرائيا متميزا في كيفية تجاوز عقبات شح البيانات الدقيقة والمفصلة وتعذر استخدام الأدوات الميدانية التقليدية كالمقابلة والاستبيان في القضايا السيادية، عبر تحليل المضمون للتصريحات السيادية لقادة المؤسسات القارية، وتحليل البيانات الكمية ومقاطعتها مع وثائق الهيئات الرسمية، والنمذجة الاستشرافية للسيناريوهات ومصفوفات SWOT الشاملة.

ثالثا: الإطار التحليلي المركب والتوليف النظري المعمق: توفر الدراسة إطارا تفسيريا وتحليليا مركبا يمزج بمرونة وعمق بين النظريات الكبرى في العلاقات الدولية, كالواقعية في تفكيك منطق القوة والمصلحة المادية للدولة، والليبرالية المؤسساتية المعاصرة في تفسير آليات مأسسة الاعتماد المتبادل عبر المنصات متعددة الأطراف، والبنائية في تأصيل مفاهيم القوة الناعمة ودبلوماسية السمعة، إلى جانب توظيف نظرية الدور في رصد تحولات السلوك الخارجي وانتقال الجزائر نحو ممارسة أدوار اقتصادية قيادية ، ومدخل الاقتصاد السياسي الدولي في قراءة التقاطع بين الثروة والقوة وتفكيك الدلالات السيادية والجيواقتصادية للسياسات التجارية، دون إسراف في أي منها على حساب الأخريات، مما يقدم نموذجا نظريا متوازنا لفهم وحل الحالات المعقدة التي تتشابك فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية للتجارة العابرة للحدود.

رابعا: الخصوصية الجغرافية وتأصيل نموذج الجنوب–الجنوب المعاصر: تسلط المذكرة الضوء على خصوصية جغرافية وعقائدية بالغة الأهمية عبر رصد ديناميكيات العلاقات الإفريقية البينية جنوب–جنوب، وهو حقل لا يحظى بالاهتمام الأكاديمي الكافي مقارنة بنظيره التقليدي شمال–جنوب. وتكمن الإضافة هنا في كشف كيفية انتقال دولة نامية كالجزائر من الأدوار التقليدية المرتبطة بالتضامن الأيديولوجي الثوري أو الارتهان الكلي للاقتصاد الريعي، نحو ممارسات براغماتية معاصرة ومستحدثة تجمع بين تفعيل دبلوماسية القمة والاختراق المؤسساتي في هرم القرار القاري، والدبلوماسية الإعلامية وتشكيل السردية السيادية، وصولا إلى الدبلوماسية التكنولوجية ورأس المال المخاطر عبر رعاية الأنظمة البيئية الابتكارية والشركات الناشئة في القارة.

خامسا: حدود الدراسة وقيودها المنهجية

تتسم الامانة العلمية بالاعتراف الصريح بحدود الدراسة وقيودها المنهجية التي تحدد الافق التحليلي والمكاني والزمني الذي يمكن في ضوئه تعميم النتائج او التحفظ عليها. وتتلخص أبرز هذه القيود في النقاط الاتية:

القيد الاول: الراهنية الزمنية وشح الادبيات المحكمة: ان الطابع الحديث جدا للنموذج التطبيقي المختار (معرض IATF 2025 الذي اختتم في سبتمبر 2025 والديناميكيات المرافقة له لعام 2026) يجعل الادبيات الاكاديمية المحكمة والكتب المتخصصة المتعلقة بهذه الطبعة تحديدا في طور التشكل الاولي. وقد فرض هذا القيد المنهجي الاعتماد المتوازن على التقارير السيادية الرسمية لوزارات الدولة، والاصدارات المؤسسية للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد Afreximbank، والتغطيات الاعلامية ومراكز الابحاث المتخصصة.

القيد الثاني: فجوة بيانات التنفيذ ومعدلات التحول الميداني: نظرا لان الفاصل الزمني

بين ختام الفعاليات وفترة اعداد هذه المذكرة يعد قصيرا، فان قياس نسبة التحول الفعلي من العقود الموقعة ومذكرات التفاهم (البالغة 23 مليار دولار كحصة جزائرية إجمالية) الى تجارة منجزة ملموسة عبر الممرات الحدودية يظل في مرحلة التحقق الميداني والاجرائي. وبالتالي، فان التقييم العلمي النهائي لمخرجات المعرض يبقى مفتوحا للتعديل والتدقيق بعد توفر البيانات الاحصائية لعامي 2026 و2027.

القيد الثالث: التحفظ الإداري وبديل الادوات الميدانية: فرضت السرية والخصوصية الاستراتيجية المحيطة بالبيانات الاقتصادية السيادية للدولة، الى جانب ضيق الوقت ومحدودية الامكانيات، تعذر التفعيل العملي لأدوات المقابلة الشخصية والاستبيان الميداني. وقد تجاوزت الدراسة هذا النقص المنهجي عبر تحليل مضمون الخطابات والتصريحات السيادية لقادة ومفوضي المؤسسات القارية، وعبر تحليل البيانات الكمية المتوفرة من التقارير الرسمية للشركاء المنظمين للطبعة الرابعة لمعرض التجارة البينية الافريقية.

القيد الرابع: صعوبة التكميل الدقيق لأبعاد القوة الناعمة: ان قياس الاثر الدبلوماسي والرمزي الناعم للمعرض على الصورة الذهنية للاستثمار والابتكار في الجزائر، او رصد مدى مساهمته في تسهيل الاختراق المؤسساتي داخل الاتحاد الافريقي وبرلمان عموم افريقيا، يمثل مجالا معقدا يستعصي على الاختزال الكمي او الرقمي البحت، مما أبقى على مساحة واسعة للاجتهاد التحليلي المبني على المقاربة البنائية والسردية السيادية لتفسير هذه التحولات النوعية.

سادسا: آفاق البحث المستقبلية

بناء على المخرجات النظرية والتطبيقية التي توصلت اليها هذه الدراسة، وبسبب القيود الزمنية وشح البيانات المتوفرة التي احاطت بها، فإنها تفتح عددا من المسارات البحثية الواعدة التي تستحق الاستكشاف والتعميق من قبل الباحثين والاعمال الاكاديمية اللاحقة:

المسار الاول: تقييم فجوة التنفيذ لـ IATF 2025: اجراء دراسة تقييمية امبيريقية لحجم الصادرات الجزائرية الفعلية نحو الاسواق الافريقية الشريكة بعد مرور 24 الى 36 شهرا على طبعة الجزائر، لقياس نسبة التحول الفعلي ومقارنتها بالنماذج التنبؤية والسيناريوهات (التفاؤلي والمحايد والتحذيري) المقترحة في هذه المذكرة، وهو ما يتيح اختبارا امبيريقيا دقيقا لنموذج التنبؤ المساري.

المسار الثاني: التحليل المقارن مع التجربة المصرية في استضافة المعرض: اجراء دراسة مقارنة بين النموذجين الجزائري والمصري في الدبلوماسية الاقتصادية الاقليمية، بهدف رصد اوجه التشابه والاختلاف في آليات النفاذ للأسواق الافريقية؛ لا سيما وان جمهورية مصر العربية تمتلك تراكما ريادیا في استضافة المعرض ذاته حيث احتضنت القاهرة الطبعتين الاولى والثالثة لـ IATF، مما يمنح الباحثين ارضية مقارنة خصبة لتقييم مدى كفاءة قطبي شمال افريقيا في تحويل زخم الاستضافة المعرضية والارتباط مع بنك Afreximbank الى نفوذ تجاري ومؤسساتي مستدام داخل فضاء AfCFTA .

المسار الثالث: دبلوماسية الممرات وتقييم الكفاءة اللوجستية: فحص دور مشاريع البنية التحتية الصلبة كالطريق العابر للصحراء، السكك الحديدية نحو غار جبيلات، وانبوب الغاز TSGP والمناطق الحرة الحدودية في استدامة التدفقات التجارية بين الجزائر ودول تحالف الساحل AES، لا سيما بعد استكمال مقاطع حيوية من هذه المشاريع في الفترة بين 2026 و2028.

المسار الرابع: تقييم ادوات الدبلوماسية التكنولوجية وراس المال المخاطر: رصد ومتابعة الاثر الجيواقتصادي والرمزي لصندوق تمويل الشركات الناشئة الافريقية، ومدى نجاح المشاريع الريادية المدعومة في بناء شبكات اعتماد متبادل تكنولوجي ومعرفي مستدام

يحمي المصالح الجزائرية.

المسار الخامس: الاقتصاد السياسي التنموي للمساعدات السيادية: دراسة تقييمية لنموذج الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي ALDEC ومبادرة المليار دولار مقارنة بصناديق ومؤسسات التعاون التنموي للقوى الصاعدة والمنافسة في افريقيا كالصين وتركيا، لاستخلاص مقاربات القوة الذكية والناعمة في توظيف المساعدات التنموية المقيدة بنهج (رابح – رابح).

المسار السادس: أثر التموقع المؤسساتي والدبلوماسية الاعلامية في حماية المكاسب: دراسة تتبعية تقيس مدى مساهمة الاختراق المؤسساتي جزائري في هرم القرار القاري (نيابة رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي ورئاسة برلمان عموم افريقيا) وادوات الدبلوماسية الاعلامية (كتتويج قناة AL24 الدولية) في توجيه تشريعات منطقةAfCFTA وحماية الاستثمارات الوطنية وتشكيل السردية السيادية لبيئة الاعمال.

المسار السابع: تطوير مؤشر مركب للدبلوماسية الاقتصادية: البحث في امكانية بناء نموذج او مؤشر مركب لقياس فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية للدول الصاعدة في القارة الافريقية، يدمج بين مؤشرات صياغة الاتفاقيات، ومؤشرات انسيابية التجارة الفعلية، ومؤشرات النفوذ والاختراق المؤسساتي في المنظمات الاقليمية، بدلا من الاكتفاء بالمؤشرات الاحادية القاصرة.

سابعا: التوصيات الاستراتيجية العامة لدعم الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: بناء على النتائج المستخلصة من التحليل الكلي لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، وبمعزل عن التوصيات الإجرائية الخاصة بدراسة الحالة معرض IATF 2025، تضع هذه الدراسة بين يدي صانع القرار جملة من التوصيات الاستراتيجية العامة لضمان استدامة التموقع الجزائري في إفريقيا:

أولا: على المستوى الجامعي والأكاديمي (دبلوماسية المعرفة والبحث العلمي):

أ. **استحداث تخصصات أكاديمية أو دبلومات مشتركة:** من خلال إطلاق برامج دراسية حديثة، أو دبلومات مشتركة ومزدوجة تدمج بين العلوم السياسية (العلاقات الدولية، الدبلوماسية، التفاوض، وتحليل المخاطر الجيوسياسية)، والحقوق (القانون الدولي، قانون الأعمال، وفض المنازعات التجارية)، والعلوم الاقتصادية (الاقتصاد السياسي، التجارة الدولية، وإدارة الأعمال). هذا التكوين المتقاطع يضمن تخريج كفاءات دبلوماسية – اقتصادية شاملة، تمتلك الفهم الجيوسياسي العميق، القدرة القانونية لضبط العقود الاستثمارية، والمهارة الاقتصادية لإدارة الصفقات والأسواق. وكذلك توجيه بوصلة البحث العلمي نحو العمق الإفريقي لتحويل الجامعة إلى خزان تفكير (Think Tank)يمد صانع القرار بالبيانات الدقيقة.

ب. **دبلوماسية التبادل العلمي (الدراسات الإقليمية) :**لا يجب أن يقتصر الأمر على استقطاب الطلبة الأفارقة للجامعات الجزائرية لإنشاء شبكات نفوذ (Alumni) فحسب، بل يجب إطلاق برامج استراتيجية لإرسال الطلبة والباحثين الجزائريين إلى الجامعات الإفريقية الرائدة في السنغال، نيجيريا، جنوب إفريقيا، كينيا وغيرها. هذا الاحتكاك الميداني سيسمح بدراسة المجتمعات الإفريقية بعمق ومن الداخل، استيعاب تعقيدات بيئة الأعمال المحلية، وتكوين شبكة علاقات مع الطلاب المحليين وقادة المستقبل. مما سيسهم في تكوين جيل جديد من الخبراء الجزائريين في الشأن الإفريقي ليكونوا البوصلة الحقيقية للشركات والبعثات الدبلوماسية لتفادي أخطاء الفهم الثقافي والاقتصادي.

ثانيا: على المستوى المؤسساتي والدبلوماسي: إنشاء جهاز الجزائر للاستثمار (صندوق ثروة سيادي خارجي للاستثمار المباشر) ليكون الذراع المالي والاستثماري الفاعل للدولة في إفريقيا، يتمتع بالمرونة والاستقلالية لاقتناص الفرص الكبرى في قطاعات البنية التحتية،

الطاقة، والتعدين. وتتركز الآلية التشغيلية لهذا الجهاز في قيادة الاستثمار المالي الخارجي المباشر؛ من خلال الدخول كشريك استراتيجي عبر الاستثمار في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية الإفريقية وشراء أسهم في الشركات الدولية أو المحلية بحصص وازنة تضمن للجزائر التواجد في مجالس إدارتها وتوجيه قراراتها الاستراتيجية بما يخدم المصالح الوطنية. فضلا عن الاستحواذ على الأصول الاستراتيجية الحيوية العقارية، التجارية، واللوجستية، وشراء حصص مالية ذكية في الشركات الإفريقية الناشئة ذات الواعدية المستقبلية العالية. مع توسيع شبكة الملحقيات الاقتصادية والتجارية في العواصم الإفريقية المحورية، وتزويدها بكفاءات من قطاع الأعمال والشركات، مع التخلي عن التقييم الإداري الكلاسيكي وربط تقييم أدائهم بمؤشرات قياس أداء (KPIs) واضحة؛ كحجم الصفقات المسهلة، وقيمة الاستثمارات المستقطبة. بالإضافة الى رقمنة العمل الدبلوماسي وبناء منصة رقمية مؤسساتية موحدة (B2B Platform) تربط بين السفارات الجزائرية في إفريقيا والشركات الوطنية. تقوم الملحقيات بضخ بيانات حينية فيها حول المناقصات الحكومية الإفريقية، التغيرات القانونية، احتياجات الأسواق، وتحذيرات المخاطر، مما يحول الخدمات التقليدية إلى خدمات ذكية تتيح للفاعل الاقتصادي الجزائري اتخاذ قرارات استباقية.

ثالثا: على المستوى المالي والائتماني (الهندسة المالية المرافقة) :تسريع وتيرة افتتاح فروع للبنوك الجزائرية العامة والخاصة في التجمعات الاقتصادية الإفريقية الكبرى (الإيكواس، الكوميسا، السادك)، إذ لا يمكن هندسة تموقع تجاري مستدام دون أذرع مالية تؤمن المعاملات وتحمي المصدّرين من مخاطر الصرف. تكييف الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX لتتلاءم مع طبيعة المخاطر المرتفعة في السوق الإفريقية، وتقديم حوافز ائتمانية وتأمينية خاصة للشركات التي تستثمر في مناطق العمق الاستراتيجي للجزائر كدول الساحل. الدخول كشريك استراتيجي عبر شراء أسهم في الشركات الإفريقية الدولية أو المحلية بحصص وازنة تضمن للجزائر عضوية في مجالس إدارتها لتوجيه قراراتها

الاستراتيجية، أو الاستحواذ على نسب أقل في الشركات الناشئة وذات الواعدية المستقبلية العالية.

رابعا: على المستوى اللوجستي والجغرافي (إدارة الممرات): تأسيس أسطول نقل قاري متكامل وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) لإنشاء شركات كبرى متخصصة في النقل البري، البحري، والجوي العابر للحدود الإفريقية. هذا الإجراء ضروري لكسر الاحتكار الأجنبي لسلاسل الإمداد وتقليل تكلفة الشحن الباهظة التي تُضعف حالياً تنافسية المنتجات الجزائرية في إفريقيا.

خامسا: استثمار القوة الروحية والدبلوماسية الدينية (تفعيل الدبلوماسية التيجانية) : تفعيل دور الدبلوماسية الدينية والمؤسساتية لا سيما جامع الجزائر الأعظم والطرق الصوفية، وفي مقدمتها الطريقة التيجانية ذات الامتداد الإفريقي الواسع لأداء دورها المحوري في نشر قيم الدين الإسلامي السمح وترسيخ نهج الاعتدال والوسطية. ويتعزز هذا الدور عملياً من خلال التحرك لدعم هذه الروابط عبر تمويل بناء مساجد، ومدارس قرآنية، ومراكز ثقافية في إفريقيا، مما يعمق الارتباط الروحي بالجزائر ويرسخ التآخي والترابط الديني والاجتماعي العابر للحدود من أجل إرساء دعائم الأمن والاستقرار القاري. إن هذا الرصيد الروحي والسلمي يشكل بنية تحتية ناعمة وأرضية صلبة تعبد الطريق أمام الشراكات التجارية في بيئة إقليمية آمنة ومستقرة. وهو ما يستوجب استثمار النخب الروحية وتفعيل الية القناصل الفخريين عبر التوجه نحو تعيين الممثلين البارزين للطريقة التيجانية ورجال الاعمال الافارقة النافذين من اتباعها استنادا لارتباطهم الروحي بعين ماضي كقناصل فخريين للجزائر مع ادماجهم ضمن مجالس استشارية تابعة للسفارات. تتيح هذه الالية غير المكلفة ماليا توظيف راس مال الثقة الروحية كأذرع ناعمة وموثوقة لجذب الاستثمارات وبناء شراكات تجارية متينة فضلا عن توفير غطاء داعم لحماية المصالح التجارية للجزائر وضمان نفوذ مباشر داخل دوائر صنع القرار الاقتصادي المحلي في افريقيا.

ثامنا: الكلمة الختامية

حين تصبح الجغرافيا قدرا مختارا للتموقع

تختتم هذه المذكرة بملاحظة ختامية ذات طابع تحليلي استراتيجي: لطالما كانت الجغرافيا الجزائرية ذلك الامتداد الهائل الممتد بين ضفاف المتوسط والصحراء الكبرى والعمق الافريقي موضع قراءتين متنازعتين في فكر السياسة الخارجية: قراءة كلاسيكية ترى فيها ثقلا امنيا وعبئا استراتيجيا يستنزف الموارد ويضاعف مصادر التهديد في بيئة اقليمية مضطربة، وقراءة اخرى حديثة ترى فيها رافعة جيواقتصادية هائلة وموردا حيويا لتعزيز مكانة الدولة وصناعة الريادة. ويؤرخ التحول الاستراتيجي الراهن للجمهورية (2019–2026) لانتصار القراءة الثانية في معركة العقيدة الاستراتيجية، حيث لم تعد الجغرافيا مجرد قدر جيوسياسي مفروض يعزل الدولة داخل سياج الريع النفطي، بل اصبحت منطلقا واعيا لهندسة التموقع الجيواقتصادي وتحويل البلاد الى "دولة منصة" وعبور حتمية للاندماج القاري.

بيد ان هذا الانتصار العقدي والنظري لا يكفل وحده النجاح الميداني المستدام؛ فالجزائر تقف اليوم عند منعطف تنفيذي دقيق يستلزم الانتقال الحاسم من مرحلة اعلان النوايا الكبرى والشعارات البروتوكولية، الى مرحلة الاستثمار اليومي الصبور في الاصلاحات الهيكلية الصغيرة والاجراءات الادارية الدقيقة التي تحمي المكاسب المحققة. ان تحصين المخرجات الاستثنائية لمعرض IATF 2025 وتحويلها الى قاعدة صلبة لتكريس هذا التموقع، يتوقف بالكامل على توفير فواعل الانجاز ميدانيا: مصرف مرن ومحدث يواكب المصدرين ويؤمن الانسيابية المالية والائتمانية، هيئة تجارية رشيقة تتابع تنفيذ الاتفاقيات بدقة لحماية الاختراق التجاري الناشئ، مسؤول جمركي ييسر تدفق البضائع والمنتجات الوطنية عبر المعابر البرية والبحرية والجوية والمناطق الحرة، وباحث يمتلك ادوات الذكاء الاقتصادي لرصد اتجاهات الاستثمار وتحليل احتياجات الاسواق الافريقية بعمق. هذه التفاصيل العملية هي ما يحول في نهاية المطاف مكاسب IATF 2025 من ذاكرة فخرية إلى معيار للقياس

يحتج به كلما عاد الباحثون والصانعون إلى دراسة تجربة دولة صاعدة رفضت الاستسلام لإكراهات النموذج الريعي وآثرت صياغة مكانتها القارية بأدوات الإنتاج والتبادل والشراكة.

يظل المشوار طويلا، والاختبار الحقيقي للفرضيات والنماذج النظرية المحللة في هذه الدراسة ليس في حجم الالتزامات الموقعة في قاعات العرض فحسب، بل فيما ستسجله احصاءات ومؤشرات التجارة البينية الافريقية في الاعوام 2026 و2027 و2028. ان هذه الارقام والتدفقات الملموسة هي الفيصل الوحيد الذي سيحدد ما إذا كانت الجزائر قد نجحت فعلا في تحويل دبلوماسيتها الاقتصادية ونفوذها الجيواقتصادي من خيار سياسي نظري الى واقع عملي ذاتي الاستدامة يقود قاطرة الاندماج القاري، ام ان الرهان الكبير لتعزيز التموقع والمكانة الافريقية لا يزال ينتظر اجابة تنفيذية حاسمة تردم الفجوة بين الطموح والانجاز.

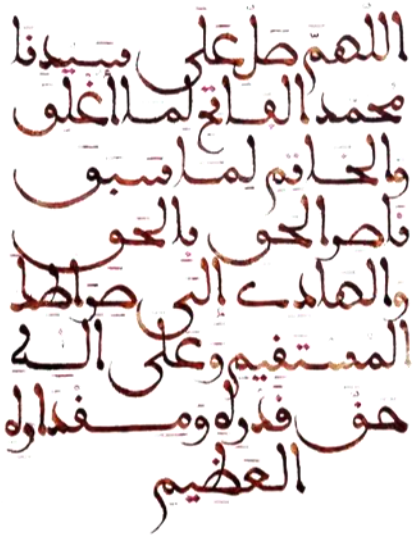

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1- أبو هيف، علي صادق. "الدبلوماسية: تاريخها، مؤسساتها، وقواعدها". الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف، 2007.

2- أمين، سمير. "التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية". بيروت، لبنان: دار الطليعة، 2008.

3- جفال، عمار. "السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والتوجهات". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

4- حبة، بلقاسم، وآخرون. "الدبلوماسية الاقتصادية والأمن القومي في منطقة الساحل". الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، 2024.

5- شلبي، محمد. "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المقاربات، والأدوات". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2020.

6- الفنجري، محمد شوقي. "الإسلام والمشكلة الاقتصادية". القاهرة، مصر: دار الشروق، 2008.

7- كيوهان، روبرت، وجوزيف ناي. "القوة والاعتماد المتبادل". القاهرة، مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2004.

8- لوتواك، إدوارد. "من الجيوسياسة إلى الجيواقتصاد: تراجع القوة العسكرية وصعود السلاح التجاري". نيويورك، الولايات المتحدة: منشورات كولومبيا، 1990.

9- الميداني، عبد الرحمن. "الحضارة الإسلامية وأسسها في التجارة والدبلوماسية". دمشق، سوريا: دار القلم، 2003.

10- ناي، جوزيف. "القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية". ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض، السعودية: العبيكان للنشر، 2007.

11- وولكوك، ستيفن. "المقاربات النظرية للدبلوماسية الاقتصادية". أكسفورد، بريطانيا: منشورات جامعة أكسفورد، 2021.2. الأطروحات والمذكرات

2. الأطروحات والمذكرات المطبوعة

12- بوصيلة، محمد عبد الغفور. "منهجية إعداد مذكرة جامعية". الأغواط، الجزائر: جامعة عمار ثليجي، 2021.

3. المجلات والملتقيات

13- بامجيد، عبد المجيد، والعيد دحماني. "التطورات الأمنية الجديدة في المنطقة المغاربية وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري". "مجلة الفكر القانوني والسياسي"، الجزائر، العدد 2، 2024.

14- بريش، عبد القادر. "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA): الفرص والتحديات أمام الاقتصاد الجزائري". "مجلة البشائر الاقتصادية"، الجزائر، العدد 3، 2020.

15- بوروبي، عبد اللطيف. "الاستراتيجية الطاقوية والمشاريع الهيكلية الكبرى في الجزائر: الأبعاد والتحديات". "مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة"، الجزائر، العدد 2، 2023.

16- بوراس، عبد القادر. "توظيف الدبلوماسية الروحية في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا". "مجلة الدراسات الإفريقية"، الجزائر، العدد 2، 2022.

17- بوطالبي، أمين. "دور المعارض الدولية في ترقية الصادرات خارج المحروقات: حالة الجزائر". "مجلة التنمية والاستشراف"، الجزائر، العدد 2، 2023.

18- خوني، رابح. "تقييم سياسة التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية". "مجلة الباحث"، الجزائر، العدد 8، 2010.

19- دحماني، العيد. "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في افريقيا: التوطين المصرفي ونظام الدفع PAPSS كأدوات للاندماج التجاري". "مجلة الاقتصاد والسياسات العامة"، الجزائر، العدد 2، 2024.

20- دريدي، سارة، وهدى بن محمد. "آفاق التجارة الجزائرية باتجاه القارة الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ZLECAF". "مجلة المعيار"، الجزائر، العدد 4، 2022.

21- دريدي، هدى، وآخرون. "معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي وتداعياتها على التنمية الإقليمية". "مجلة المعيار"، الجزائر، العدد 3، 2022.

22- ساسي، عبد الرحمان ن. "دور الذكاء الاقتصادي في اختراق الاسواق الافريقية: دراسة حالة الشركات الجزائرية المصدرة". "مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية"، الجزائر، العدد 1، 2024.

23- صلواتشي، هشام سفيان، مصطفى حبشي، ومسعود حبشي. "استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر: تحديات ورهانات". "مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد"، الجزائر، العدد 1، 2020.

24- قوي، بوحنية. "دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي في تفعيل القوة الناعمة للجزائر". "مجلة دراسات إفريقية"، الجزائر، العدد 2، 2023.

25- مرادسي، حمزة، وعبد الرزاق كبوط. "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كفرصة واعدة للاقتصاد الجزائري". "المجلة البرازيلية للأعمال"، البرازيل، العدد 4، 2024.

26- مصطفى، سهيلة. "التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية". "مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية"، الجزائر، العدد 1، 2022.

27- معيزي، ليندة. "الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية: المحددات والتوجهات والتحديات". "مجلة السياسة العالمية"، الجزائر، العدد 1، 2024.

4. الوثائق الرسمية

28- 29 الاتحاد الإفريقي. "أجندة 2063: إفريقيا التي نريدها". أديس أبابا، إثيوبيا: مفوضية الاتحاد الإفريقي، 2015.

29- الاتحاد الإفريقي. "تقرير مشاريع البنية التحتية لتطوير إفريقيا (PIDA)". أديس أبابا، إثيوبيا: مفوضية البنية التحتية والطاقة، 2024.

30- البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank). "الدليل العملي لنظام المدفوعات والتسوية الإفريقي PAPSS: نحو تحرير التجارة القارية". القاهرة، مصر: منشورات أفركسيم بنك، 2024.

31- البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد (Afreximbank). "دليل معرض التجارة البينية الإفريقية IATF: الأهداف والرؤية القارية". القاهرة، مصر: تقرير رسمي، 2018.

32- البنك الإفريقي للتنمية (AfDB). "تقرير الإدماج الإقليمي والبنية التحتية في شمال وغرب إفريقيا: تقييم الأثر الاقتصادي للطريق العابر للصحراء". أبيدجان، كوت ديفوار: منشورات مجموعة البنك الإفريقي للتنمية، 2022.

33- البنك الدولي. "تقرير البنية التحتية والاندماج الإقليمي في إفريقيا: دور النقل السككي في تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية". واشنطن، الولايات المتحدة: مجموعة البنك الدولي، 2022.

34- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "التعديل الدستوري الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442". العدد 82، 30 ديسمبر 2020.

35- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "القانون رقم 22-15 المتضمن القواعد المنظمة للمناطق الحرة". العدد 49، 20 جويلية 2022.

36- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية". العدد 39، 16 جوان 2004.

37- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم التنفيذي رقم 25-97 (والمتمم بالمادة 6 مكرر) المحدد لصلاحيات وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات". 11 مارس 2025.

38- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم التنفيذي رقم 25-98 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة الخارجية وترقية الصادرات". 11 مارس 2025.

39- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم التنفيذي رقم 25-234 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للصادرات وتنظيمها وسيرها". العدد 60، 7 سبتمبر 2025.

40- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم التنفيذي رقم 25-235 المتضمن حل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ونقل ممتلكاتها". العدد 60، 7 سبتمبر 2025.

41- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. "المرسوم الرئاسي رقم 20-42 المتضمن إحداث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية". العدد 7، 11 فيفري 2020.

42- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX). "دليل المصدر الجزائري لتغطية المخاطر الدولية". الجزائر: مديرية الدراسات، 2023.

43- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. "تقييم الشراكات الثنائية المبرمة خلال فعاليات IATF 2025". الجزائر: منشورات الغرفة، 2025.

44- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة. "دليل التقييم الميداني لالتزامات المتعاملين الاقتصاديين في الأسواق الإفريقية". الجزائر: منشورات الغرفة، 2025.

45- لجنة الاتصال الدولية للطريق العابر للصحراء (CLRT). "التقرير السنوي لتقدم الأشغال وتطوير الرواق الاقتصادي". الجزائر: أمانة اللجنة، 2023.

46- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA). "تقرير التنمية الإقليمية والتحول الرقمي في فضاء منطقة التجارة الحرة القارية". أديس أبابا، إثيوبيا: منشورات اللجنة، 2023.

47- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CNESE). "تقرير مخطط التنويع الاقتصادي وترقية الصادرات". الجزائر: منشورات المجلس، 2021.

48- المجمع العمومي للخدمات المينائية (SERPORT). "التقرير السنوي لنشاط الموانئ التجارية وآفاق الاندماج اللوجستي". الجزائر: مديرية الإحصاء والتخطيط، 2023.

49- المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG). "التحولات الأمنية في منطقة الساحل وتأثيرها على مشاريع البنية التحتية القارية للجزائر". الجزائر: منشورات المعهد، 2025.

50- المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة (INESG). "الجدوى الجيواقتصادية للمعارض الدولية: طبعة الجزائر نموذجا". الجزائر: منشورات المعهد، 2025.

51- الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الاستثمارات في السكك الحديدية (ANESRIF). "برنامج تطوير الشبكة الوطنية للسكك الحديدية: الآفاق اللوجستية والاقتصادية". الجزائر: منشورات وزارة النقل، 2023.

52- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX). "تقييم مناخ التصدير نحو افريقيا: التحديات اللوجستية والاجرائية". الجزائر: تقرير داخلي/مذكرة توجيهية للمصدرين، 2025.

53- وزارة التجارة الجزائرية. "إطلاق البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر في المعارض والصالونات بالخارج 2025". الجزائر، 2025.

54- وزارة التجارة وترقية الصادرات. "الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات". الجزائر: منشورات الوزارة، 2023.

55- وزارة التجارة وترقية الصادرات. "التقرير الإحصائي الختامي لنتائج طبعة الجزائر لمعرض التجارة البينية الإفريقية". الجزائر: مديرية التجارة الخارجية، 2025.

56- وزارة التجارة وترقية الصادرات. "التقرير التقييمي للمشاركة الجزائرية في معرض IATF 2025". الجزائر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2025.

57- وزارة التجارة وترقية الصادرات. "الوثيقة التوجيهية للتحضير للمعرض الإفريقي للتجارة البينية IATF 2025: التكامل بين البنية التحتية وترقية الصادرات". الجزائر: منشورات الوزارة، 2024.

58- وزارة التجارة وترقية الصادرات. "تقارير المشاركة الجزائرية في طبعات المعرض الإفريقي للتجارة البينية". الجزائر: أرشيف 2018-2023.

59- وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني. "تقرير واقع وآفاق الصناعة الصيدلانية في الجزائر والتوجه نحو إفريقيا". الجزائر: منشورات الوزارة، 2024.

60- وزارة المالية. "تقرير حول التخصيصات المالية الاستثنائية لتهيئة الهياكل الحاضنة للتظاهرات الاقتصادية الدولية". الجزائر: مديرية الميزانية، 2025.

61- وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة. "إعلان الجزائر لدعم المؤسسات الناشئة في إفريقيا: مخرجات المؤتمر الإفريقي للمؤسسات الناشئة". الجزائر: المطبعة الرسمية، 2023.

5. الصحف ووكالات الأنباء والمواقع الإلكترونية

62- تبون، عبد المجيد. "خطاب رئيس الجمهورية في القمة الـ36 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي". أديس أبابا، 2023. متاح عبر موقع مصالح الوزير الأول.

63- تبون، عبد المجيد. "لقاء رئيس الجمهورية الدوري مع ممثلي الصحافة الوطنية". التلفزيون العمومي الجزائري، الجزائر، 22 ديسمبر 2022.

64- صحيفة الشروق اليومي. "الجزائر تلغي ديونا مستحقة على 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار". الجزائر، 30 ماي 2013.

65- قناة الجزائر الدولية (AL24 News). "عطاف يشرف على اختتام الطبعة الـ 01 للدورة التكوينية لإطارات الدبلوماسية الإفريقية المعتمدة بالجزائر". الجزائر، 22 ماي 2026.

66- قناة الجزائر الدولية (AL24 News). "معرض التجارة البينية الإفريقية بالجزائر: تتويج وزارة الثقافة الجزائرية بجوائز متميزة في الاقتصاد الإبداعي". الجزائر، 2025.

67- وكالة الأنباء الإثيوبية (ENA). "الجزائر وإثيوبيا توقعان مذكرات تفاهم استراتيجية على هامش IATF 2025". أديس أبابا، 8 سبتمبر 2025.

68- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "الجزائرية سلمى مليكة حدادي تؤدي اليمين نائبا لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي". الجزائر، فيفري 2025.

69- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي تشرع في إنجاز مشاريع تنموية كبرى بالنيجر". الجزائر، 25 أكتوبر 2023.

70- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "انتخاب الجزائري فاتح بوطبيق رئيسا للبرلمان الإفريقي". الجزائر، أفريل 2026.

71- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "تدشين معارض دائمة للمنتجات الجزائرية في دكار ونواكشوط: جسور تجارية جديدة". الجزائر، 20 سبتمبر 2023.

72- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "رئيس الجمهورية يقرر ضخ مبلغ مليار دولار لتمويل مشاريع تنموية في إفريقيا". الجزائر، 19 فيفري 2023.

73- وكالة الأنباء الجزائرية (APS). "قناة الجزائر الدولية AL24 News تتوج بجائزة أفضل روبورتاج تلفزيوني للاتحاد الإفريقي للإذاعات ببانجول". الجزائر، 19 أفريل 2026.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. الكتب

74- Bayne, Nicholas, and Stephen Woolcock. *The New Economic Diplomacy: Decision-Making and Negotiation in International Economic Relations*. London, UK: London School of Economics, 2013.

75- Bureau, Jean-François. *La diplomatie économique*. Paris, France: Fondation pour l'innovation politique, 2009.

76- Cabestan, Jean-Pierre, and Arthur Boutellis. *Digital Diplomacy and Tech-Power in Africa: How States Use Innovation Funds for Geopolitical Influence. Paris: French Institute of International Relations* - IFRI, 2022.

77- Gilpin, Robert. Global Political Economy: *Understanding the International Economic Order*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

78- Keohane, Robert O. *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 2005.

79- Nye, Joseph S. Jr. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Basic Books, 2004.

80- Taylor, Ian. *Africa in Global International Relations: Emerging Approaches to Theory and Practice*. London: Routledge, 2015.

81- Tilly, Charles. *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1992*. Cambridge: Blackwell, 1992.

82- van Bergeijk, Peter A.G. *Economic Diplomacy and the Geography of International Trade*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2009.

83- Wigell, Mikael, Sören Scholvin, and Mikael Aaltola (eds.). *Geo-Economics and Power Politics in the 21st Century*. London and New York: Routledge, 2018.

2. المقالات والدوريات

84- Gilboa, Eytan. *"Diplomacy in the Media Age: Three Models of Uses and Effects."* Diplomacy & Statecraft 12, no. 2.(2001)

85- Gurbanova, R., and A. Javadova. *"The Role of Innovation Ecosystems in Shaping Smart Power in the 21st Century."* History of Science 11, no. 3.(2025)

86- Lederman, Daniel, Marcelo Olarreaga, and Lucy Payton. *"Export Promotion Agencies: Do They Work?."* Journal of Development Economics 91, no. 2.(2010)

87- Martínez-Zarzoso, Inma, Felicitas Nowak-Lehmann, and Stephan Klasen. *"Are Donors Rewarded with Higher Exports? An Empirical Analysis of the Aid-Trade Nexus."* The World Economy 32, no. 8.(2009)

88- Meradsi, Hamza, and R. Kebout. *"Algeria's Export Potential in the African Continental Free Trade Area: A Sectoral Analysis."* Brazilian Journal of Business 6, no. 2.(2024)

89- Ramdani, Fahmi, Emas Masruroh, and Dadang Yudhistira. *"Terminologi Diplomasi Modern."* Jazirah: Jurnal Peradaban dan Kebudayaan 5, no. 1 .(2024)

90- Scholvin, Sören, and Mikael Wigell. *"Power Politics by Economic Means: Geo-economics as an Analytical Approach and Foreign Policy Practice."* Comparative Strategy 37, no. 2(2018)

3. التقارير المؤسسية الدولية

91- African Export-Import Bank (Afreximbank) and AfCFTA Secretariat. The Pan-African Payment and Settlement System (PAPSS): Towards African Financial Sovereignty. Cairo: Afreximbank Publications, 2024.

92- African Union. AfCFTA Agreement. Kigali, Rwanda: 2018.

93- African Union Commission. AfCFTA Secretariat Report on Institutional Frameworks and Host Country Protocols. Addis Ababa: AU Publications, 2024.

94- African Union Commission. Evaluation of IATF 2025 Logistical Framework. Addis Ababa: African Union Commission, 2025.

95- Afreximbank. African Trade Report 2025. Cairo: Afreximbank, 2025.

96- Afreximbank. IATF 2025 Youth Start-Up Pitch Competition: Empowering Africa's Next Generation of Entrepreneurs. Algiers: Afreximbank Publications, 2025.

97- Afreximbank. Intra-African Trade Fair Conversion Metrics and Evaluation Report. Cairo: Afreximbank, 2024.

98- International Monetary Fund (IMF). World Economic Outlook: Navigating Global Divergences. Washington, DC: IMF, 2024.

99- International Trade Centre (ITC). SME Competitiveness in Africa: Overcoming Non-Tariff Barriers in the AfCFTA. Geneva: ITC Publications, 2021.

100- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA). AfCFTA and African Infrastructure: Breaking Down the Physical Barriers to Intra-African Trade. Addis Ababa: UNECA Publications, 2022.

101- World Bank. The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects. Washington, DC: World Bank Group, 2020.

ثالثاً: مراجع الإنترنت

102- Africa Sustainability Matters. "Obasanjo Praises Algiers' Organizing Capacity at IATF." September 11, 2025.

103- Africa24 TV. "Africa – IATF 2025: A fair showcasing Africa's internal market." Economic Reports, September 8, 2025.

104- African Development Bank (AfDB). "Intra-African Trade Fair 2025, Algiers, Algeria." Events & News, March 2025.

105- African Newspage. "IATF2025 Algiers Sets Record Deals and Empowers." 2025.

106- African Union. "IATF2025 Opens in Algiers with Leaders Calling for Acceleration of Intra-African Trade and Deeper Economic Integration." Press Release, September 4, 2025.

107- Afreximbank. "IATF 2025 Official Press Release." Algiers: African Export-Import Bank, September 11, 2025.

108- Afreximbank. "IATF2025 Ends on High Note with Record $48.3 Billion in Deals." Official Press Release, September 11, 2025.

109- IOL Business Report. "IATF 2025 Exceeds Expectations." September 12, 2025.